كلية التربية
المجلة التربوية
***

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

النظام التعليمى فى جمهورية نيجيريا الاتحادية بين آثار الماضي وتحديات المستقبل (دراسة حالة مقارنة)

إعداد

د.عبد الباسط محمد دياب

أستاذ التربية المقارنة والإدارة التعليمية المساعد

كلية التربية – جامعة سوهاج

المجلة التربوية . العدد الثانى والأربعون . أكتوبر ٢٠١٥م

مقدمة

يعد النظام التعليمي لأي دولة الركيزة الأساسية للتقدم في ظل المتغيرات التكنولوجية والمعرفية والعلمية ، ولذلك يحتل التعليم مكانة مرموقة لما له من أهمية في إحداث التنمية الشاملة .

فإذا كان التعليم ركيزة التقدم لكافة المجتمعات وأداة التنمية في هذا العصر ، فأن أهميته لم تعد محل جدل في أي منطقة من العالم ، فالتجارب والخبرات الدولية المعاصرة أثبتت بما لا يدع مجالا للشك إن بداية التقدم الحقيقية لأى دولة فى العالم هو مدى اهتمامها بالتعليم وجودته (١٦ : ١٦١).

وفى ضوء متطلبات عصر العلم والتكنولوجيا وفى ضوء التطور العلمي السريع وسباق النهضة والتقدم بين دول العالم المتقدمة منها والنامية، فقد بات لزاماً على التعليم في الدول النامية أن يثب وثبة كبرى تعوضه عما يكون قد فاته وحتى يتوائم مع التغييرات العصرية الحديثة (١٣ : ٣٣٠ – ٣٣١).

وتعد نيجيريا أكبر الدول الأفريقية من حيث عدد السكان والسابع عالمياً، حيث يبلغ عدد سكانها حوالي ١٧٧ مليون نسمة (٢٢)، ويعيش معظم السكان في المناطق الريفية إلا أنه توجد أعداد كبيرة تعيش في المناطق الحضرية، ويوجد في نيجيريا العديد من المجموعات العرقية الذين يتحدثون لغات مختلفة مثل الهوسا واليوربا والأغبو، كما تستخدم اللغة الإنجليزية في نيجيريا وتعتبر اللغة الرسمية للدولة (١٠١ :٧).

كما أنها حصلت على استقلالها من المملكة المتحدة في الأول من أكتوبر ١٩٦٠م، وتأتي في مقدمة الدول الإفريقية المصدرة للنفط (٢١)، ومنذ أن نالت استقلالها ظهرت بها العديد من الأنظمة السياسية والاجتماعية، وبالرغم من تحولها من النظام العسكري في الحكم والذي فرض على البلاد لمدة عقدين من الزمان، ودخولها إلى نظام التعددية السياسية إلا أن هذا لم يمنع استمرار هذه الصراعات العنيفة بين طوائفها المختلفة (١٣٨).

ويسيطر على الساحة السياسية في نيجيريا ثلاث قبائل تتصارع فيما بينها، الأمر الذي يؤدي بشكل أو بأخر لعدم وجود استقرار في الأوضاع السياسية هناك، وهذه القبائل هي: في

الشمال قبيلة "الهوسا " وتضم المسلمين، وفي الجنوب الغربي قبيلة " اليوروبا"، أما قبيلة " الإيبو " فتقع في الجنوب الشرقي، والقبيلتين تضمان الغالبية المسيحية.

ومن جهة أخرى سيطر القادة العسكريون على الحكم في نيجيريا من عام ١٩٦٦م إلى عام ١٩٧٩م، ثم آلت مقاليد الحكم في البلاد إلى حكومة مدنية، وفي العام نفسه صدر دستور للحكم في البلاد يمنح المواطنين الحق في انتخاب أعضاء الحكومة. وكان على رأس تلك الحكومة المدنية رئيس الجمهورية، الذي كان يعين أعضاء الوزارة. غير أن القادة العسكريين أطاحوا بالحكومة المدنية في عام ١٩٨٣م، وتم حل كافة الأحزاب السياسية. وفي نهاية الثمانينيات شرعت الحكومة في القيام بخطوات جادة نحو تسليم السلطة للمدنيين ،آل الحكم إلى حكومة مدنية مرة أخرى، في عام ١٩٩٩م، واتخذت نيجيريا لنفسها دستورًا جديدًا في العام نفسه (٢١) .

وتشكل نيجيريا قوة إقليمية فاعلة، تعتمد عليها القوى الدولية والأمم المتحدة في تهدئة التوترات ، ليس فقط على مستوى إقليم غرب أفريقيا ، بل على مستوى القارة بأكملها، حيث تمتلك نيجيريا العديد من المقومات السياسية والاقتصادية والعسكرية والديموغرافية التي تؤهلها لهذا الدور الإقليمي.

فقد عملت نيجيريا على تبنى فكرة التوجه نحو الداخل ، ودعم وتعزيز التنمية والتعاون الإقليمي، كما تركزت رؤية البلاد على تعزيز حالة التكامل الاقتصادي الإقليمي بين دول المنطقة، انطلاقاً من أن تردى الأحوال الاقتصادية لدول المنطقة ، يعد أحد الأسباب الرئيسية للاضطرابات والصراعات الداخلية القائمة، وتقوم رؤيته على ضرورة الحل السلمي للصراعات، سواء الداخلية أو الإقليمية، مع الاهتمام بتنشيط دور منظمة 'الايكواس 'في هذا الشأن ، في ظل رؤية مفادها أن الصراعات الناجمة عن التفاعلات الإقليمية أو التفاعلات الداخلية التي من شأنها أن تهدد استقرار الإقليم ، يجب أن تتم تسويتها عن طريق المنظمات الإقليمية وليست الدولية (١).

ومن جهة أخرى استطاعت نيجيريا من خلال عملية الإصلاح السياسي وإضفاء الصبغة الديمقراطية على نظام الحكم ، تحسين علاقاتها الخارجية ، خاصة مع بريطانيا والولايات المتحدة ، فعقب انتخابات مايو ١٩٩٩ ، قامت بريطانيا بإعادة نيجيريا مرة أخرى إلى منظمة "الكومنولث" بعد أن جمدت عضويتها في عام ١٩٩٥.ولم يقتصر الأمر على بريطانيا ، بل

امتد إلى الاتحاد الأوربي ، الذي قام برفع العقوبات الاقتصادية التي كانت مفروضة على نيجيريا منذ عام ١٩٩٣، أما بالنسبة للولايات المتحدة فقد أشادت بعملية التحول الديمقراطي في نيجيريا ، ومنحتها الكثير من المساعدات ، حيث أدركت الولايات المتحدة الأهمية الاقتصادية المتزايدة لنيجيريا ، وخاصة في مجال النفط ، حيث تستورد الولايات المتحدة ٩% من احتياجاتها البترولية من نيجيريا ، بالإضافة إلى سيطرة شركات النفط الأمريكية على هذا القطاع في البلاد (١).

وانطلاقاً من تميّز نيجيريا بمعدلات اقتصاد مرتفعة و ازدهار صناعة البترول بها، وما ترتب عليه من ارتفاع الدخل الفردي، الأمر الذي يحتم أن من وراء هذا التقدم الاقتصادي نظاماً تعليمياً ينبغي دراسته من منطلق الاستفادة منه، بالإضافة إلى أن التركيز من جانب الدراسات والأبحاث التربوية فى مصر على دراسة النماذج التعليمية الغربية، باعتبارها تدعو بشكل أو بآخر إلى التقدم والتميز، فى حين إهمال النماذج التعليمية الأفريقية، الأمر الذى جعل هناك حاجة ملحة لدراسة النماذج الأفريقية من الجانب التعليمي فى ضوء القوى والعوامل الثقافية المؤثرة فيه.

مشكلة البحث:

إن أي أمة من الأمم لا تكتشف فى ضوء الظروف الراهنة ،بل تمتد بجذورها إلى الماضي حتى ولو تولت شأنها حكومات ثورية بقصد تطوير وإصلاح النمط الموروث لهذه الأمة ، ذلك لأن التراث الماضي البعيد للشعوب يصعب التغلب أو القضاء عليه بسرعة ،بل إن أشد الحركات الثورية عنفاً، كان عليها أن تكيف مبادئها وأفكارها الجديدة للظروف التاريخية والحضارية القائمة، وعلى هذا فإن النظم للتعليمية تضرب بأغوارها فى الماضي البعيد، وتصل ذلك بالحاضر والمستقبل (٩ : ٧٤).

وباعتبار التعليم جانب هام من جوانب الحياة فهو أيضاً يتأثر بهذه الظروف والعوامل الثقافية المختلفة بطريقة أو بأخرى سواء أكان هذا التأثير مباشراً أم غير مباشر، وتبدو أهمية التعليم فى المحافظة على كيان المجتمع وسماته وخصائصه فى أنه يعد أفراده لأن يكونوا أعضاء صالحين فيه عن طريق تزويدهم بالتراث الثقافي الخاص به بهدف دمجهم فى مجتمعهم وتطبيعهم بالطابع الخاص بأمتهم (١٩ :٤).

وانطلاقاً من أن للتعليم دوراً كبيراً فى تقدم الدول أو تخلفها، الأمر الذي جعل الدول المتقدمة منها والنامية أن تهتم بالتعليم وتوفر له من الإمكانات البشرية والمادية ما يساعده على القيام بوظيفته على أفضل وجه ممكن.

لذا تمثلت مشكلة البحث فى دراسة النظام التعليمى في جمهورية نيجيريا الاتحادية فى ضوء القوى والعوامل الثقافية المؤثرة فيه والتي تتمثل فى العوامل الجغرافية والتاريخية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية ، وذلك وصولاً فى النهاية إلى معرفة أوجه إفادة من دراسة النموذج النيجيري والتي يمكن أن تفيد فى تطوير النظم التعليمى المصري.

وتحددت مشكلة البحث في الإجابة عن الأسئلة الآتية:

١- ما البنية التكوينية للنظام التعليمى وأهم عملياته في جمهورية نيجيريا الاتحادية ؟
٢- ما أهم القوى والعوامل الثقافية المؤثرة فى النظام التعليمى فى جمهورية نيجيريا الاتحادية؟
٣- ما أوجه الاستفادة من دراسة النظام التعليمى فى ضوء القوى والعوامل الثقافية المؤثرة فيه في جمهورية نيجيريا الاتحادية فى تطوير نظام التعليم المصري ؟

أهداف البحث:

سعى البحث الحالي إلى تحقيق الأهداف التالية:

١- التعرف على البنية التكوينية للنظام التعليمى وأهم عملياته في جمهورية نيجيريا الاتحادية.
٢- تحديد أهم القوى والعوامل الثقافية المؤثرة فى النظام التعليمى فى جمهورية نيجيريا الاتحادية.
٣- دراسة التحليل الثقافي للنظام التعليمى في جمهورية نيجيريا الاتحادية فى ضوء القوى والعوامل الثقافية المؤثرة فيه.
٤- تحديد أوجه الاستفادة من دراسة النظام التعليمى فى ضوء القوى والعوامل الثقافية المؤثرة فيه في جمهورية نيجيريا الاتحادية فى تطوير نظام التعليم المصري.

أهمية البحث:

- يعالج البحث موضوعاً على جانب كبير من الأهمية عالمياً ومحلياً ، وهو دراسة النظم التعليمية فى ضوء القوى والعوامل الثقافية المؤثرة فيها.
- تتضح أهمية البحث من خلال أهمية دراسة النظم التعليمية الأجنبية التي تفيد وتزيد من قدرة المسئولين عن إصلاح التعليم وراسمي سياسته وواضعي خططه وبرامجه في توجيه الإصلاحات التعليمية المنشودة وزيادة كفاءة وفعالية أنظمتهم التعليمية القومية .
- تنطلق أهمية البحث من أن هناك حاجة ملحة لدراسة نظم التعليم فى الدول الأفريقية، وذلك لأن معظم الدراسات والبحوث التربوية فى مصر تركز على دراسة النماذج الغربية، وتهمل النماذج الأفريقية .
- تتضح أهمية البحث من خلال دراسة النموذج النيجيرى باعتبار نيجيريا دولة تتميز بمعدلات اقتصادية مرتفعة و ساعدها في ذلك ازدهار صناعة البترول بها، وما ترتب عليه من ارتفاع الدخل الفردي، الأمر الذي يحتم أن من وراء هذا التقدم الاقتصادي نظاماً تعليمياً ينبغي دراسته من منطلق الاستفادة منه .
- تظهر أهمية البحث الحالي من خلال أن الدراسة التحليلية للنظم التعليمية فى البلاد الأجنبية يمكن الاستفادة منها فى تقويم النظم التعليمية القومية للتعرف على مواطن القوة والضعف بها ثم تطويرها فى ضوء التجارب والخبرات الأجنبية، مع مراعاة أن دراسة هذه التجارب والخبرات مزدوجة النفع، فهي من جهة تمد بالنماذج الملائم دراستها ومن جهة أخرى تحذرنا من الوقوع فى أخطاء الآخرين والاستفادة منها .

منهج البحث :

استخدم البحث الحالى منهج دراسة الحالة الذى يعد أنسب المناهج وأكثرها ملاءمة لمثل هذا النوع من البحوث وهو دراسة النظم التعليمية فى ضوء القوى والعوامل الثقافية ، ويرى البعض دراسة الحالة بأنها شبيهة بالدراسة التاريخية للحالة، وبعض ثان يجعلها جزءاً من المنهج الوصفي، وبعض ثالث يعتبرها الخطوة الأولى من خطوات الدراسة المقارنة، وبعض آخر يراها منهجا متميزا يهدف إلى التعرف على وضعية واحدة معينة.

ودراسة الحالة هى دراسة متعمقة فى حالة من الحالات ودراسة فاحصة للعوامل التى أثرت فيها وتحليل النتائج الناتجة عن ذلك، وقد تكون الحالة مؤسسة أو هيئة تربوية قائمة، وقد تكون مجتمعاً صغيراً أو كبيراً، و قد يكون الأمر مرتبطاً بدراسة تاريخ المؤسسات أو المجتمعات أو مرحلة من مراحل تطورها. (٢ : ٤٧)

كما يقصد بأنها نوعاً من البحث المتعمق في وحدة اجتماعية سواء كانت هذه الوحدة فرداً أو أسرة أو مؤسسة اجتماعية أو مجتمعاً من المجتمعات بهدف جمع البيانات والمعلومات المستفيضة عن الوضع القائم للوحدة وتاريخها وخبراتها الماضية وعلاقاتها مع البيئة ثم تحليل نتائجها بهدف الوصول إلى تعميمات يمكن تطبيقها على غيرها من الوحدات المشابهة في المجتمع الذي تنتمي إليه هذه الحالة أو الوحدة .(١٤ : ٩٧)

ويعرف الباحث دراسة الحالة بأنها دراسة النظام التعليمي في بلد واحد، والتعرف على واقعه دون إجراء مقارنة معه، ومع أي نظام تعليمي في بلد آخر، ولذلك لا يمكن الاستغناء عن دراسة الحالة في إجراء الدراسات المقارنة، لأنه من خلالها يتم الوقوف على النظام التعليمي في الدولة المراد دراستها، ويمكن اعتبارها بأنها الخطوة الأولى من خطوات الدراسة المقارنة.

وأهم ما يمتاز به منهج دراسة الحالة ما يلى: (٥ : ٣٣٨)، (٦ : ٤٧)، (١٤ : ٩٧)

- الحالة يمكن أن تكون فرد أو جماعة أو نظاماً أو مؤسسة اجتماعية أو مجتمعاً .
- يقوم المنهج على أسس التعمق في دراسة الوحدات المختلفة.
- تقديم معلومات تفصيلية وشاملة ومتعمقة عن الحالة محل الدراسة وبشكل لا توفره أساليب ومناهج البحث الأخرى.
- يساعد في تكوين واشتقاق فرضيات جديدة.
- يمكّن من الوصول إلى نتائج دقيقة وتفصيلية حول الحالة محل الدراسة.
- العمق والتركيز على الحالة محل الدراسة وعدم الاكتفاء بالوصف الخارجي لها . نتائجها لا يجوز فيها التعميم .
- تمكن الباحث من دراسة الموضوع دراسة متكاملة.
- يساعد على تفسير التحليلات الإحصائية وإعطاء حيوية النتائج الكمية الجامدة.

- يفيد في استنباط الفروض في الدراسات الاستطلاعية، كما يفيد في تفسير النتائج في الأبحاث الوصفية التي تختبر فروضاً مبدئية، والتشخيصية التي تختبر فروضاً سببية.

ويتبع الباحث الخطوات التالية فى دراسة الحالة: (١٨ : ١٥١)

- تحديد الحالة المراد دراستها، وذلك عن طريق تركيز الباحث على مفردة دون غيرها وتناولها بالدراسة، حيث تصبح المفردة ميدان الدراسة، لذلك يجب أن تكون الحالة ضيقة المدى أو تنصب الدراسة على جانب واحد من جوانب الحالة.
- اختيار العينة الممثلة للحالة التى يهتم الباحث بدراستها.
- تحديد أدوات جمع البيانات والمعلومات مثل الملاحظة والمقابلة والوثائق وغيرها.
- تدريب الأفراد المسئولين عن جمع البيانات والمعلومات على الوسائل المختلفة، والصعوبات وكيفية التغلب عليها.
- جمع البيانات والمعلومات الفردية لفهم المشكلة وتكوين وجهة نظر معينة نحوها، وتحديد المفاهيم والمصطلحات التى تتبناها الدراسة.
- صياغة الفروض التى تفسر المشكلة ونشأتها وتطورها، ويفيد الباحث عند هذه النقطة خبرته بالموضوع وإلمامه بالعوامل التى تؤثر فيه.
- استخلاص النتائج ووضع التعميمات على المجتمعات المتشابهة لأن ذلك هو هدف الدراسة.

ومن جهة أخرى فقد حدد روبرت ينز Robert Yin's أهم خطوات دراسة الحالة المقارنة كما يلى : (١١٨)

١- تحديد أسئلة البحث والغرض منه.
٢- تحديد الأساليب والنظريات والضوابط التى تسير عليها دراسة الحالة محل الدراسة.
٣- تحديد القضايا والموضوعات والمفاهيم المرتبطة بالحالة.
٤- جمع البيانات المتعلقة بالحالة وتحليلها، وتحديد كيفية وسائل الحصول عليها.
٥- تحديد أهم العوامل المؤثرة فى دراسة الحالة ،ثم التحليل الثقافي للحالة فى ضوء هذه العوامل.
٦- نتائج البحث ووضع التعميمات.

ودراسة النظام التعليمى في جمهورية نيجيريا الاتحادية فى ضوء القوى والعوامل الثقافية المؤثرة فيه، تعد حالة من الحالات التي تتعلق بدراسة النظم التعليمية فى ضوء القوى والعوامل الثقافية، ودراستها دراسة علمية متعمقة تساعد فى معرفة جوانب الإفادة من دراسة النموذج النيجيرى فى تطوير النظام التعليمى المصري.

حدود البحث:

اقتصر البحث الحالى على دراسة النظام التعليمى في جمهورية نيجيريا الاتحادية فى ضوء القوى والعوامل الثقافية المؤثرة فيه ، على باعتبار النموذج النيجيرى أحد النماذج الأفريقية الجديرة بالدراسة وتساعد في الوصول إلى دروس مستفادة يمكن أن تفيد في تطوير التعليم المصري.

خطوات البحث:

اتبع البحث الحالي الخطوات التالية :

الخطوة الأولى: وفيها تم تحديد أسئلة البحث والغرض منه، حيث تم عرض وتوضيح مشكلة البحث وأهميته وأهدافه والمنهج المستخدم فيه، وكذلك حدود البحث وخطواته.

الخطوة الثانية : وفيها تم تحديد الأساليب والنظريات والضوابط التى تسير عليها دراسة الحالة محل الدراسة، حيث تم وضع حدود وضوابط لدراسة النظام التعليمى وأهم عملياته في جمهورية نيجيريا الاتحادية فى ضوء القوى والعوامل الثقافية المؤثرة فيه.

الخطوة الثالثة: وفيها تم تحديد القضايا والموضوعات والمفاهيم المرتبطة بالحالة، حيث قام الباحث بعرض البنية التكوينية للنظام التعليمى وأهم عملياته في جمهورية نيجيريا الاتحادية.

الخطوة الرابعة: وفيها تم جمع البيانات المتعلقة بالحالة وتحليلها، وتحديد كيفية وسائل الحصول عليها، حيث قام الباحث بجمع البيانات حول النظام التعليمى فى جمهورية نيجيريا الاتحادية من خلال المصادر الأولية وغير الأولية مثل الموسوعات، والوثائق، ووزارة التعليم القومية، والتقارير والمؤتمرات والندوات،

والمراجع العربية منها الأجنبية، والروابط والمواقع الإلكترونية للمصادر العربية والأجنبية، بالإضافة إلى المراسلات التى تمت من خلال البريد الإلكترونى مع الهيئات والمؤسسات التعليمية.

الخطوة الخامسة: وفيها تم تحديد أهم العوامل المؤثرة فى النظام التعليمى في جمهورية نيجيريا الاتحادية مثل العوامل الجغرافية والتاريخية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية، وغيرها، ثم التحليل الثقافي لهذا النظام التعليمى فى ضوء هذه العوامل.

الخطوة السادسة : وفيها تم تحديد نتائج البحث ووضع التعميمات، حيث تم تحديد جوانب الإفادة من دراسة النظام التعليمى في جمهورية نيجيريا الاتحادية فى ضوء القوى والعوامل الثقافية المؤثرة فيه فى تطوير نظام التعليم المصري.

أولاً: البنية التكوينية للنظام التعليمى وأهم عملياته في جمهورية نيجيريا الاتحادية:

ما من أمة تسعى لأن تحتل مكاناً مرموقاً بين الأمم، إلا وأولت التعليم اهتماماً بالغاً. فالاهتمام بالتعليم في أي مجتمع من المجتمعات، إنما يشير إلى مدى مسئولية ذلك المجتمع تجاه مستقبل أجياله، حيث يعتبر التعليم أعظم قوة يمكن استخدامها لإحداث التغيير. كما إنه يعتبر أعظم استثمار يمكن للأمة القيام به من أجل تحقيق النمو السريع في مواردها البشرية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

والنظام التعليمى نظام اجتماعي مفتوح يتأثر بالبيئة المحيطة به ويؤثر فيها ، كما أنه يتكون من عدد كبير من الأجزاء أو المنظومات الفرعية المترابطة والمتماسكة، والتي يختص كل جزء منها بوظيفة محددة، ومن هذه الأجزاء أو المنظومات: الإدارة التعليمية، تمويل التعليم، السلم التعليمى، المعلمون، التلاميذ، المناهج الدراسية، والأبنية التعليمية، والتقويم، والأهداف، والسياسات التعليمية....الخ، حيث يلاحظ أن لكل جزء أو منظومة لها وظيفتها المحددة التى تميزها عن غيرها من الأجزاء أو المنظومات الأخرى، ولكنها جميعاً تعمل معاً فى تكامل لتحقيق أهداف واضحة ومحددة هى أهداف الدولة. ويمكن عرض البنية التكوينية للنظام التعليمى وأهم عملياته في جمهورية نيجيريا الاتحادية من خلال المحاور التالية:

١ - أهداف التعليم وسياساته واستراتيجياته فى في جمهورية نيجيريا الاتحادية:

تهدف السياسة القومية للتعليم في نيجيريا إلي غرس الوعي القومي والوحدة القومية، غرس القيم الأصيلة والاتجاهات التي تساعد علي بقاء الفرد والمجتمع النيجيري، تدريب العقل علي فهم العالم المحيط، واكتساب المهارات المناسبة والقدرات وبخاصة القدرات العقلية والجسدية مما يساعد الفرد في أن يحيا بإيجابية ويسهم في تنمية مجتمعه (١٣١).

ويمكن تحديد أهداف التعليم في نيجيريا فيما يلي: (١١٩)، (٧٤)

١- التوسع في تعليم الطفولة المبكرة وتنميته وبخاصة بالنسبة للأطفال الضعفاء والمحرومين.

٢- ضمان وصول جميع الأطفال وبخاصة الإناث والأطفال الذين يعانون من ظروف صعبة والأطفال من الأقليات العرقية للتعليم الابتدائي المجاني الذي يتمتع بجودة جيدة وذلك بحلول عام ٢٠١٥م.

٣- ضمان تلبية الاحتياجات التعليمية للمتعلمين الصغار والبالغين وذلك من خلال المساواة في الحصول علي برامج التعليم المناسب والمهارات الحياتية.

٤- تحقيق تحسين بنسبة ٥٠% في مستويات محو أمية الكبار وذلك بحلول عام ٢٠١٥م، خاصةً بالنسبة للنساء وهذا إلي جانب وجود تكافؤ فرص في الالتحاق بالتعليم الأساسي والتعليم المستمر بالنسبة للبالغين.

٥- إزالة الفروق بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي وذلك بحلول عام ٢٠١٥م، وتحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم وذلك بحلول عام ٢٠١٥م ،مع التركيز علي ضمان الوصول الكامل والمتساوي للفتاة للتعليم والقيام بإنجازات في التعليم الأساسي ذو النوعية الجيدة.

٦- تحسين جميع مظاهر جودة التعليم وضمان التميز للجميع ويؤدي ذلك إلي تحقيق مخرجات التعليم المعترف بها وبخاصة فيما يتعلق بمحو الأمية والحساب والمهارات الحياتية الأساسية.

٧- الاهتمام بالعلم وتطبيقاته في الصناعة والتكنولوجيا من أجل حياة أفضل.

٨- جعل التعليم أداة للتميز، ومرتبطاً باحتياجات الفرد ،مما يستلزم صياغة أهدافه في ضوء تطلعات المجتمع والبيئة المحيطة والعالم والتغيرات السريعة التي يشهدها المجتمع.

٩- غرس القيم الصحيحة من أجل بقاء الفرد والمجتمع إلي جانب تنمية الوعي القومي والوحدة القومية.

١٠- تدريب العقل علي فهم العالم المحيط ويستلزم ذلك تنمية القدرات العقلية للأفراد.

١١- اكتساب المهارات والقدرات والكفاءات المناسبة سواء العقلية أو البدنية كوسيلة تساعد الفرد علي الحياة وتسهم في تنمية المجتمع.

ويتضح من الأهداف السابقة مدي اهتمام نيجيريا بتعليم الطفولة المبكرة والتعليم الابتدائي من خلال الاهتمام بتنمية تعليم ما قبل المدرسة، لأنه يمهد الطفل للانتقال التدريجي الأسرة إلي المدرسة ومن ثم إلي المجتمع، كما إنه يسهم في التعرف علي ميول واهتمامات هؤلاء الأطفال منذ الصغر مما يسهم في تنميتها بالشكل الصحيح، هذا إلي جانب الاهتمام بالتعليم الابتدائي وضمان التحاق جميع الأطفال به بغض النظر عن جنسهم أو عرقهم وهذا يدل علي عدم وجود تفرقة عنصرية في نيجيريا، عدم التفرقة بين الإناث والذكور في التعليم فلكل فرد الحق في التعليم بغض النظر عن جنسه، الاهتمام بجوده التعليم مما يسهم في تحسين مخرجات النظام التعليمي وزيادة مستوي كفاءتهم ومهاراتهم، الاهتمام بالعلم والتكنولوجيا ومراعاة التقدم العلمي الذي يشهده المجتمع، كما يهتم التعليم في نيجيريا بغرس القيم الصحيحة لدي الفرد وتدريب عقله علي فهم البيئة التي يعيش فيها ويسهم ذلك في زيادة قدرة الفرد علي التكيف مع المجتمع الذي يعيش فيه ويجعله يسعي لتقدمه وازدهاره من خلال استخدام المهارات المتوفرة لديه بأفضل شكل ممكن.

بالإضافة إلى الأهداف السابقة للنظام التعليمى النيجيري هناك هدف مهم وهو دعم الرؤية الوطنية الشاملة للنيجيريين للعيش في وحدة وتألف غير قابلة للتجزئة، وديمقراطية وأمة ذات سيادة أسست على مبادئ الحرية والمساواة والعدالة، من خلال توفير التعليم الجيد للجميع وبيئة التعلم التي توفر لكل النيجيري الحق في تكافؤ الفرص لتحقيق تنمية المجتمع والمساهمة في التنمية الاقتصادية الوطنية وهذا الهدف يتحقق من خلال (١١٣ :٢٩-٣٠):

- ضمان سياسة وطنية دينامية في التعليم.

- غرس القيم الوطنية والمواقف الإيجابية لنمو الفرد والمجتمع النيجيري
- تعزيز اكتساب المهارات المناسبة وتطوير القدرات العقلية والبدنية والاجتماعية التي تعزز قدرة الفرد على المساهمة في تنمية المجتمع.
- القضاء على الأمية في نيجيريا عن طريق ضمان الحصول على مستويات مناسبة من القراءة والكتابة والحساب التي تشكل الأساس للتعلم مدى الحياة.
- توفير المدربين والقوى العاملة ذات الصلة.
- الحفاظ على نهج متوازن للاستثمارات بين مختلف الطبقات والمستويات في التعليم.
- تيسير التعبئة الفعالة للموارد من المجتمع الدولي وضمان الاستخدام الفعال.

وفي إطار دعم منظمة الأمم المتحدة للعلوم والتربية والثقافة لتطوير التعليم الوطني، وخصوصا ضمن سياق الاعداد لخطط التعليم الإستراتيجي لمدة ١٠ سنوات من خلال خطة الوزارة الاتحادية للتعليم بنيجيريا ومهمّة المنظمة تقديم المساعدة التقنية في التخطيط والتكاليف لتطوير التعليم لمدة ١٠ سنوات، وللاستجابة إلى طلب وزير التربية النيجيري صممّت منظمة الأمم المتحدة للعلوم والتربية والثقافة النموذج العام والمسمى (بنموذج المحاكاة الإستراتيجية والسياسة التربوية)، والذي يستخدم كأداة لتحديث نظام التعليم النيجيري، فاتّفق الرّئيس أوباسانجو **Obasanjo** ومدير عام منظمة الأمم المتحدة للعلوم والتربية والثقافة على دعم وإصلاح التعليم في نيجيريا، لذلك يتوقع تطبّيق خطط التعليم عبر الولايات الـ ٣٦ والعاصمة الاتحادية خلال خطة ١٠ سنوات (٥٢ : ١-٢)، وتم وضع رؤية مستقبلية للتعليم حتي عام٢٠٢٠م من قبل الرّئيس أوباسانجو **Obasanjo** ووزير التربية الجديد، وذلك لوضع نيجيريا بين الاقتصاديات العالمية العليا الـ ٢٠ عام ٢٠٢٠م .

وفي هذا السياق، يستهدف هذا الإصلاح إعادة تنظيم الوزارة الاتحادية للتعليم من خلال صياغة وتنسيق السياسة الوطنية في القطاع التعليمي؛ ووضع المعايير ، ومراقبة وفحص جودة قطاع التعليم ككل، وتوفير التعليم العالي من خلال المؤسسات الاتحادية، وإعادة هيكلة التمويل الاتحادي للتعليم؛ والتأكيد بشكل قوي على تدريب المعلّم؛ وتحسين فعالية نظام التفتيش، وتقوية الشراكة العامّة الخاصّة في قطاع التعليم (٥٢ : ٣).

كما قامت الوزارة الاتحادية للتعليم في نيجيريا بوضع الخطط والاستراتيجيات لتطوير التعليم ككل بالتعاون مع الولايات فى كافة أنحاء البلاد، وهذه الخطط والاستراتيجيات أكدت على أن تعليم ما قبل المدرسة والطفولة المبكرة ستصل نسبة٧٠ بالمائة لعمر ٦ سنوات ٢٠١٥، وتعليم أساسي مجاني وإلزامي سينجز بحلول عام ٢٠١٥، ونسبة محو الأمية للبالغين ستحسّن بنسبة٥٠ بالمائة بحلول عام ٢٠١٥، و تعلّم ملائم وبرامج مهارات حياتية سيكون مجهّز من خلال التوسّع في التعليم غير الرسمي وفرص ما بعد التعليم والتدريب المهني، من حيث الجنس ستكون قليل على كل مستويات التعليم بما يضمن التعليم العالي بحلول عام٢٠١٥، والمساواة من حيث الجنس في التعليم الثانوي الأعلى والأدنى والأساسي بحلول عام٢٠١٥ (١١٣ : ٢).

كما قامت الحكومة النيجيرية بوضع خطة استراتيجية لتطوير التعليم حتى عام ٢٠٢٠ م، وهذه عليها الخطة الاستراتيجية تقوم على عدة أهداف تربوية تتمثل فيما يلي:(٥٢ : ٦)

- تعليم ما قبل المدرسة خصوصا للفئة العمرية ٣-٦، سيتطوّر من١٤ % من نسبة التسجيل الإجمالية في ٢٠٠٦ إلى ١٠٠ % في ٢٠٢٠. والمدارس العامّة في ٢٠٢٠ ستكون بنسبة ٧٥ % مقابل ٤٠ % في ٢٠٠٦.
- نسبة التسجيل في مدارس التعليم الأساسي (ابتدائي وثانوي ادني) في عام٢٠٢٠ ستكون٩٠ %.
- التعليم الثانوي الأعلى سيطوّر باعتدال من ٣٠ % من نسبة التسجيل الإجمالية إلى٤٣ % من نسبة التسجيل الإجمالية في ٢٠٢٠. والتعليم التقني والمهني علي المستوي الثانوي الأعلى سيتطور من ١ % من نسبة التسجيل الإجمالية إلى حوالي ١٠ % في ٢٠٢٠.
- نسبة التسجيل الإجمالية في التعليم العالي ستصل إلى ١٧ % في عام ٢٠٢٠.

٢ -السُلَّم التعليمى والبنية التنظيمية لمراحل التعليم في جمهورية نيجيريا الاتحادية:

منذ عام ١٩٨٥م وقد حدث تغير في بنية مراحل التعليم في نيجيريا ، وأصبح تعليم ما قبل المدرسة للأطفال من سن ٣ : ٦ سنوات، ٦ سنوات للتعليم الابتدائي للأطفال أي من سن٦ : ١٢ سنة،٦ سنوات لمرحلة ما بعد الابتدائية والتي تنقسم إلي قسمين التعليم الثانوي الأدنى ومدته ٣ سنوات والتعليم الثانوي الأعلى ومدته ٣ سنوات، ومن ٤ : ٦ سنوات للتعليم العالي و الجامعي (٤٤ : ٣٢) .

أي أصبح السُلَّم التعليمى ٦-٣-٣-٤-٦، ثم تلى ذلك اتباع الحكومة النيجيرية نظام: ٦ سنوات للتعليم الابتدائي،و٣ سنوات للتعليم الثانوي الأدنى، و ٣ سنوات التعليم الثانوي الأعلى، و ٤سنوات للتعليم العالي و الجامعي (١٣٥)، أي أصبح السُلَّم التعليمى٦-٣-٣-٤.

وأخيراً قامت الحكومة النيجيرية بتنفيذ أهداف السياسة التعليمية الجديدة فى بداية الألفية الثالثة، وهى ٩-٣-٤، حيث خصص ٩ سنوات للتعليم الأساسي "المرحلة الابتدائية والمرحلة الثانوية الدنيا"، وثلاث سنوات للتعليم الثانوي الأعلى، وأربع سنوات للتعليم العالي والجامعي (١١٥ : ٥-١٠) (٣٦: ٥٣) ، أي أصبح السُلَّم التعليمى ٦-٣-٣-٤.

وبالتالي تم تغيير السُلَّم التعليمى والبنية التنظيمية لمراحل التعليم في جمهورية نيجيريا الاتحادية ثلاث مرات حيث تم استبدال النظام التعليمي الذي يخصص ٦ سنوات للتعليم الابتدائي، ومن ٦ سنوات للتعليم الثانوي، ومن ٤ : ٦ سنوات للتعليم العالي والجامعي بنظام ٦-٣-٣-٤، وتم استبدال الأخير بنظام ٩-٣-٤ الذي تم فيه دمج مرحلة التعليم الابتدائي ومرحلة الثانوية الدنيا تحت مسمي التعليم الأساسي، والشكل التالى يوضح هيكل التعليم في نيجيريا.

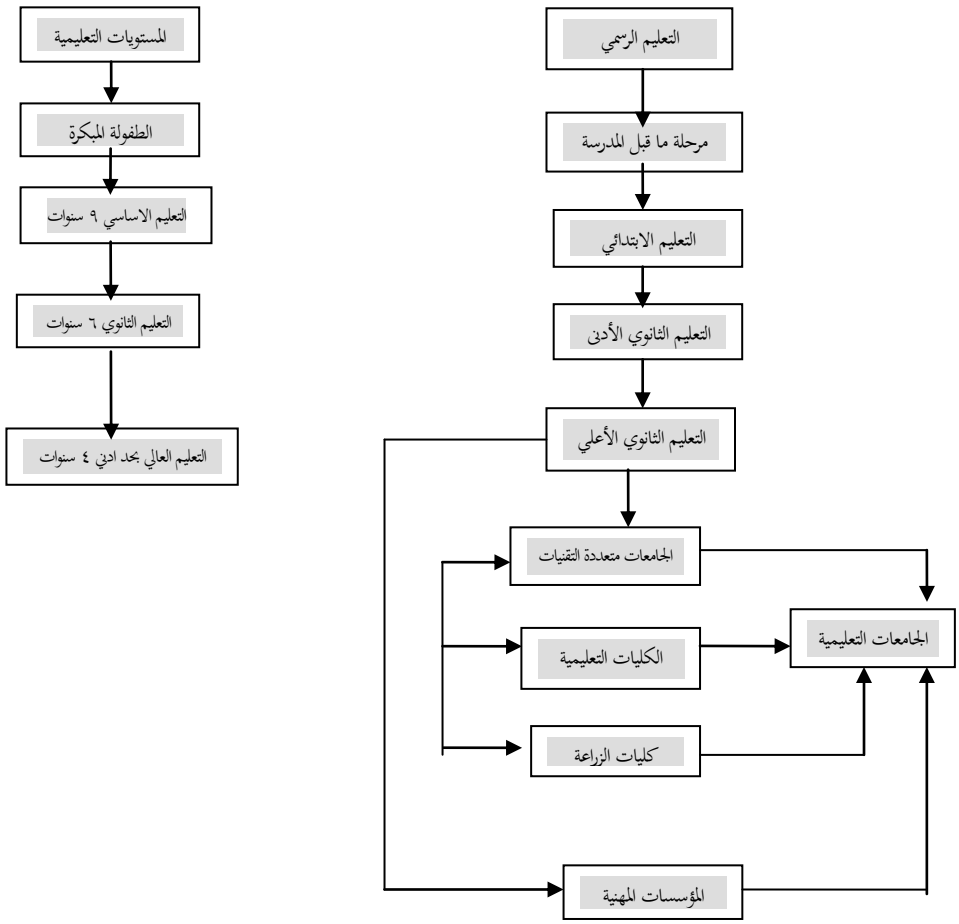

شكل (١)

يوضح هيكل التعليم في نيجيريا (٧٣ : ١١).

وفيما يلي يعرض الباحث للسُلَّم التعليمى والبنية التنظيمية للتعليم في جمهورية نيجيريا الاتحادية بصورة أكثر تفصيلاً:

(١) مرحلة تعليم ما قبل المدرسة: Pre- School Education

يتكون نظام التعليم النيجيري من ثلاث مستويات أساسية هي المستوي الابتدائي، الثانوي، الجامعي. كما إنه يوجد مستوي آخر مهم جداً في نظام التعليم إلا أنه مازال خارج

السُلَّم التعليمى، وهو مستوي تعليم ما قبل المدرسة. وقد أصبح تعليم ما قبل المدرسة أكثر رواجاً كنتيجة للمدنية ولزيادة مشاركة المرأة في سوق العمل (٩٧ : ١).

ويقصد بتعليم ما قبل المدرسة فى نيجيريا بأنه التعليم الذي يقدم للأطفال فيما بين الثالثة والسادسة من عمرهم (٤٣ : ١٤٣). كما تعرف السياسة القومية للتعليم بنيجيريا تعليم ما قبل المدرسة بأنه التعليم الذي يقدم في المؤسسات التعليمية للأطفال الذين بلغوا سن الثالثة حتى سن السادسة، وتشمل هذه المؤسسات دور الحضانة، ورياض الأطفال(٨٤ : ٣٣).

وتعتبر السنوات الأولي من حياة الطفل قبل التحاقه برياض الأطفال من السنوات الأكثر أهمية في حياته نظراً لتأثيرها علي تعلمه مما يمثل تحدياً و إلتزاماً للآباء والمعلمين والمجتمع والحكومة وذلك من أجل ضمان أن هؤلاء الأطفال يتلقون التدريب المناسب في المراحل الأولي والمبكرة من حياتهم. حيث يتم الاعتراف في المجتمعات المتقدمة بقدرة برامج تعليم الطفولة المبكرة في إعطاء الأطفال الفرصة لتعلم كم كبير من الخبرات سواء في المنزل أو في البيئات المحيطة (١١٧ : ٢١٠).

وتوجد مسميات عدة لتعليم الطفولة المبكرة فتشير منظمة اليونسكو إلي تعليم الطفولة المبكرة علي أنه رعاية تعليم الطفولة المبكرة، أما منظمة اليونيسيف فتطلق عليه تنمية الطفولة المبكرة. بينما تعرف منظمة التعليم الدولي تعليم الطفولة المبكرة بأنه تعليم مفيد يشمل التنمية الشاملة للأطفال وتعليمهم، والذي تمثل فيه الرعاية جزء أساسي لتنمية الطفل وتعليمه (١٠٠: ١٤).

وبالرغم من أن تعليم ما قبل المدرسة قد بدأ كقطاع خاص إلا إنه أصبح تدريجياً جزء من مشروع الحكومة النيجيرية ،حيث أنشأت الحكومات مدارس لتعليم ما قبل المدرسة ودور للحضانة كجزء من النظام المدرسي الرسمي (٨٤ : ٣٣). ويرجع اهتمام الحكومة بإنشاء مدارس ما قبل المدرسة إلي وعيها وإدراكها لأهمية هذه المرحلة والدور الهام الذي تلعبه في حياة الأطفال في هذا السن المبكر من عمرهم.

ويعتبر تعليم ما قبل المدرسة تعليماً هاماً جداً بالنسبة للأطفال حيث إنه يمكنهم من بدء المشاركة في المجتمع المحيط بهم من خلال اللعب والدراسة مع زملائهم، كما أنه يساعدهم علي الانتقال من بيئة المنزل الصغيرة والاندماج في بيئة أكبر اتساعا كماً وكيفاً مما يساعد

علي تنمية شخصياتهم ومداركهم، كما يتعلم الطفل في رياض الأطفال أساسيات القراءة والكتابة والحساب مما ينمي قدراته اللغوية والعقلية والحركية.

وبالرغم من الدور الهام الذي يلعبه تعليم ما قبل المدرسة في حياة الأطفال إلا أنه ليس جميع الأفراد يرون فاعلية برامج تعليم الطفولة المبكرة ودورها في النمو والتطور التعليمي للأطفال في المراحل التالية. فالبعض يري أن الأطفال غير ناضجين بالشكل الكافي الذي يمكنهم من تعلم المهارات المعقدة التي تقدم في برامج تعليم ما قبل المدرسة، كما أن دفء حب الأم ودعم الأمن العاطفي للأطفال أكثر أهمية من أي نوع من البرامج التعليمية(٥٦ :٥٨).

ومن الأهداف التي يسعى تعليم ما قبل المدرسة فى نيجيريا إلي تحقيقها ما يلي: (٨٤ : ٣٣) ، (٣٥ : ٣٧٦)

- تهيئة الطفل للانتقال من المنزل إلي المدرسة.
- إعداد الطفل لمرحلة التعليم الابتدائي.
- توفير عناية وإشراف مناسب للأطفال في الوقت الذي يكون فيه أولياء أمورهم في العمل.
- غرس روح الرغبة في البحث والإبداع لدي الأطفال من خلال اكتشاف الطبيعة والبيئة المحلية، واللعب بالألعاب، والأنشطة الموسيقية والفنية، وغيرها .
- تعليم مبادئ الأرقام، الحروف، الألوان، الأشكال.....الخ من خلال اللعب.
- غرس المعايير الاجتماعية لدي الطفل.

فلا يقتصر تعليم ما قبل المدرسة علي اللعب في حد ذاته كما قد يتوارد في أذهان الكثيرين منا بل إنه يعتبر وسيلة يمكن استخدامها في تعليم الطفل نظراً لطبيعة المرحلة العمرية للأطفال في هذه الفترة، كما يمكن اعتبار مؤسسات ما قبل المدرسة بمثابة عملة واحدة ذات وجهين من منطلق أنها تقدم رعاية للأطفال إلي جانب تقديم تعليم بسيط وميسر من خلال اللعب، فالطفل كالوردة الجميلة التي تحتاج إلي رعاية خاصة جداً في أولي سنوات حياته إلي جانب ضرورة الاهتمام بتنمية عقله وجميع جوانب شخصيته بشكل إيجابي.

وتتمثل مسئولية الحكومة فيما يتعلق بتعليم ما قبل المدرسة في تعزيز تدريب معلمي ما قبل المدرسة الأكفاء بأعداد مناسبة كي يسهموا في تطوير منهج دراسي مناسب. إلا أن ماديوسى Maduewesi قد لاحظ أن إعداد المعلم الذي تم الوعد بالقيام به في السياسة

القومية للتعليم لم يتم تنفيذه، وبالتالي فإنه لم يتم التخطيط بالفعل لمنهج مرحلة ما قبل المدرسة من قبل معلمين أكفاء تم تدريبهم بشكل مناسب لهذه المرحلة من التعليم. ويشارك المعلمون بشكل مستمر في عملية تعليم الأطفال الصغار من خلال التطوير المهني المستمر ومن خلال الملاحظة الدقيقة للأطفال في فصولهم الدراسية. وبالتالي يعكس المعلمون ما تعلمونه سابقاً ويقومون باستخدام هذه الخبرات كأساس للأنشطة المستقبلية التي يقدمونها لهؤلاء الأطفال (١١٧ :٢١١-٢١٢) .

ويمكن للأغنياء إلحاق أبنائهم بمثل هذه المؤسسات نظراً لارتفاع قيمة المصاريف الدراسية بها. ولقد بدأت الحكومة الفيدرالية في تنفيذ برنامج العناية بالطفولة المبكرة في بداية التسعينيات إلا أن التغيرات المتلاحقة والسريعة في الأحداث السياسية منعتها من إحداث تقدم. وفي عام ١٩٩١م كان لدي ٤.٧% فقط من أطفال ما قبل المدرسة نسبة من تعليم ما قبل المدرسة، وسمي البرنامج رعاية الطفل المعتمدة علي المجتمع. وفي عام ٢٠٠١م وبدعم من برنامج التعليم الأساسي للجميع؛ بدأت بعض المناطق في إنشاء مؤسسات دور الحضانة ورياض الأطفال الخاصة بها بأموال الحكومة الفيدرالية والتبرعات والقروض الدولية (١٤٧).

لذلك تقتصر مرحلة ما قبل المدرسة إلي حد ما علي الأسر الغنية التي تستطيع تحمل نفقات هذه المرحلة التعليمية، وهذا يدل علي عدم تكافؤ الفرص التعليمية فيما يتعلق بهذه المرحلة ويستلزم ذلك ضرورة القيام بإنشاء مؤسسات خاصة بمرحلة ما قبل المدرسة تكون متاحة للجميع بحيث يستطيع عامة الشعب إلحاق أبنائهم بهذه المؤسسات مما يسهم في تنمية أبنائهم بغض النظر عن مكانتهم الاجتماعية أو الاقتصادية.

وبشكل عام، يمكن تصنيف مؤسسات ما قبل المدرسة إلي مراكز تنمية الطفولة المبكرة، مراكز العناية اليومية للأطفال من يوم: ثلاث سنوات، ومدارس ما قبل المرحلة الابتدائية (رياض الأطفال) للأطفال من سن الثالثة وحتى السادسة . حيث يتم تشغيل المراكز الخاصة بشكل تجاري في مقابل دفع رسوم؛ حيث يعتمد تحديد الرسوم علي جودة المدرسين ومدي الإمكانات المتوفرة. ولقد قام قانون التعليم الأساسي للجميع عام ٢٠٠٤م، بدمج تعليم ما قبل المدرسة في برامج التعليم الأساسي للجميع كمكون أساسي في هذه البرامج؛ مما أدي إلي زيادة ملكية ومشاركة الحكومة في تنمية طفل ما قبل المدرسة. حيث يتوقع أن تشمل كل

مدرسة ابتدائية عامة علي مركز لمرحلة ما قبل المدرسة أو مركز للعناية بالطفولة المبكرة والذي يجب أن يكون بدون رسوم وبخدمات مجانية (٨٣ : ٥).

وطبقاً للتقرير الصادر عن منظمة اليونسكو الخاص برعاية الطفولة المبكرة وتعليمهم وجد أن العناية بالطفولة المبكرة وتعليمهم يعتبر حق وامتياز للأطفال الصغار في عدد من الدول ذات المعدلات السكانية المرتفعة وهي (بنجلاديش، البرازيل، الصين، مصر، اندونيسيا، المكسيك، نيجيريا وباكستان). ولقد توصل التقرير إلي أن ٣٢% فقط من أطفال ما قبل سن المرحلة الابتدائية يلتحقون بالتعليم المبكر في هذه الدول. وتعتبر المكسيك هي الدولة الأكثر تطوراً في هذا المجال حيث بلغت نسبة الأطفال الملتحقين بدور الحضانة ورياض الأطفال ٧٦%، تلتها البرازيل ٥٥% ثم الصين ٣٩% فالهند ٢٩% ثم اندونيسيا ١٩% فنيجيريا ١٨% تليها مصر ١٠% وأخيراً باكستان ٨% (١٢٨).

وتعتبر ممارسات العناية بالأطفال في نيجيريا جهد تعاوني حيث إن مسئولية تربية وتدريب الطفل لا تقع علي عاتق الأسرة فقط بل إنها تشمل الجيران وجميع البالغين حيث إنها توجد في أشكال غير رسمية متعددة في المجتمعات الريفية والحضرية في نيجيريا وذلك بهدف إيجاد أفراد بالأنماط السلوكية والقدرات والمهارات اللازمة للمواطنة الفعالة في المجتمع، حيث تهدف إلي تنمية المهارات البدنية الكامنة لدي الطفل وشخصيته والمهارات الفكرية، وغرس مبادئ احترام الكبير والأفراد في مواقع السلطة. ومن الأهداف الأخرى المراد تحقيقها تنمية حس الطفل بالانتماء والمشاركة بفاعلية في شئون الأسرة والمجتمع وتعزيز الإرث الثقافي للمجتمع (٨٤ : ٣٥).

وبالتالي يتضح أنه لا يمكن لمؤسسات رياض الأطفال وحدها أن تتحمل المسئولية الكاملة لتربية وتعليم الطفل بل يلزم وجود مشاركة مجتمعية إيجابية من قبل الأسرة والمحيط الاجتماعي الذي يعيش فيه الطفل مما يساعد علي صقل شخصية الطفل أثر احتكاكه بكافه المؤسسات الاجتماعية التي يتعامل معها.

وجدير بالذكر أنه وفقا للاستراتيجية النيجيرية أن في عام ٢٠١٥،حوالي ٧٠ % من الأطفال يلتحق بالمدرسة الابتدائية وفي نفس العام ستزيد نسبة الملتحقين في برامج الطفولة المبكرة عن ٧٠% (٨٤ : ٣٤).

وفيما يتعلق بالخطط والمناهج الدراسية في مرحلة ما قبل المدرسة فى نيجيريا، فإن المنهج الدراسي عبارة عن مجموعة من الخبرات التي يتم تقديمها للتلاميذ بهدف الاستفادة منها علي المستوي الشخصي والتعليمي. وتتطلب مناهج مرحلة ما قبل المدرسة نوعاً خاصاً من المناهج حتي تتناسب مع تلاميذ هذه المرحلة وتكون المناهج الدراسية في مستوي ما قبل المدرسة مناهج واسعة للأطفال من سن الثالثة وحتى السادسة، ويكون مدي المواد الدراسية المقدمة ذو نطاق واسع إلي حد ما، ويخصص في هذا المستوي ٣٦ دقيقة في الأسبوع لتدريس اللغة الإنجليزية، كما يخصص فترتين دراسيتين للمواد المحلية، كما يخصص خمس فترات أسبوعياً لتدريس الرياضيات / الحساب؛ ويقضي الأطفال في المتوسط ٣١ دقيقة يومياً في تعلم الرياضيات حيث يتعلم الأطفال العد، التعرف علي الأرقام، الجمع والطرح. ويساعد ذلك علي اكتساب قواعد الحساب (٨٣ : ٧-٨).

كما يخصص ثلاث فترات لكل مادة من المواد الدراسية التالية: التربية الدينية، الكتابة، القراءة، الرسم، الأناشيد، العلوم الأساسية / دراسة الطبيعة، الدراسات الاجتماعية، الحرف، الموسيقي والغناء. وتكون لغة التدريس في هذه المرحلة هي اللغة الأم، أو لغة المجتمع المحلي. ويعتمد النظام التعليمي علي عملية تقييم مستمر مثل السجلات التراكمية التي توضح أداء الطفل في مختلف المجالات من خلال ما يحصل عليه من درجات في الاختبارات والمسابقات (٨٣ : ٧-٨).

(٢) التعليم الأساسي: Basic Education

لقد سعت نيجيريا كغيرها من الدول إلي تحسين نظامها التعليمي من خلال القيام ببعض الإصلاحات وعمل الخطط التي تساعد علي الإصلاح والتطوير في ضوء الاحتياجات التعليمية للدولة؛ ولقد أدي ذلك إلي تقديم التعليم الأساسي للجميع. ويهدف التعليم الأساسي للجميع إلي تقديم أساس متين من التعليم مدي الحياة Life Long Education من خلال تقديم التعليم المناسب الذي يساعد علي تعلم الوعي الذاتي والمواطنة والمهارات الحياتية.(٣١ :١٩٤)

ونتيجة للدور الهام الذي يلعبه التعليم الابتدائي في النمو الشخصي والقومي أدي ذلك إلي تقديم العديد من البرامج التعليمية التي تهدف إلي تعزيز التعليم الابتدائي في نيجيريا وفي أجزاء أخري من العالم. وأهم هذه البرامج في نيجيريا برنامج التعليم الأساسي للجميع عام

١٩٩٩م(١٣٤: ٢٣٥)، كبرنامج إصلاحي يهدف إلي زيادة معدلات الالتحاق بالتعليم الأساسي وضمان جودته في نيجيريا ككل، ومن أهداف هذا البرنامج ما يلي: (١٢٤)،(٤٥: ١).

- ضمان الوصول إلي التعليم الرسمي الذي تصل مدته إلي ٩ سنوات (٦ سنوات للتعليم الابتدائي، وثلاث سنوات للتعليم الثانوي الأدنى) من خلال إتاحة تعليم أساسي مجاني وإلزامي لجميع الأطفال الذين بلغوا سن المدرسة الابتدائية.
- تقليل معدل الفاقد التعليمي، وتحسين الجودة والكفاءة.
- يهدف الي تعليم الأطفال ثقافة مجتمعهم هذا إلي جانب تعليمهم القراءة والكتابة والحساب ومهارات الحياة والقيم الأخلاقية والمدنية، ويغطي المنهج الدراسي الاحتياجات الأساسية للأطفال التي تشمل التعليم الديني والأخلاقي.

كما يقدم التعليم الأساسي فى نيجيريا لكل فرد ،فرصاً تعليمية صممت لكي تلبي احتياجات التلاميذ التعليمية الأساسية، حيث تتضمن مهارات التعليم الأساسية مثل ،القراءة، والتعبير الشفهي، والحساب والعد، وحل المشكلات، بالإضافة إلي المحتوي التعليمي الأساسي من المعرفة والمهارات والقيم، وكذلك الاتجاهات التي تساعد الفرد علي البقاء، وعلي تنمية قدراتهم الكاملة، والتي تمكنهم من العيش والعمل بكرامة، بالإضافة إلى المشاركة بشكل كامل في التنمية وفي تحسين جودة حياتهم وفي صنع القرارات السليمة إلي جانب استكمال تعليمهم (١١٦ : ٢).

بالإضافة إلى ذلك فإن التعليم الأساسي يتم من خلاله تعليم الأطفال ثقافة مجتمعهم هذا إلي جانب تعليمهم القدرة علي التواصل والاتصال الفعال إلي جانب الحاجة إلي تنمية التفكير العلمي والابتكاري وشخصية الفرد والتدريب الأخلاقي والاتجاهات وتنمية قدرة الطفل علي التكيف مع بيئته المتغيرة (١٦٠ : ٨٨-٨٩).

ويشمل التعليم الأساسي في نيجيريا التعليم الابتدائي والتعليم الثانوي الأدنى. ومدة التعليم الأساسي ٩ سنوات دراسية مقسمة إلي قسمين ٦ سنوات للتعليم الابتدائي و٣ سنوات للتعليم الثانوي الأدنى. ويعتبر التعليم الأساسي تعليم إجباري ومجاني، ويمكن عرض قسمي التعليم الأساسي بإيجاز كما يلي: (١٠٧ :٢)

أ- التعليم الابتدائي Primary Education : التعليم الابتدائي في نيجيريا هو التعليم الذي يقدم في المؤسسات التعليمية للأطفال فيما بين ٦: ١٢ سنة ومدته ٦ سنوات، وهو تعليم مجاني.

ب- التعليم الثانوي الأدنى Junior Secondary School: يشمل التعليم الأكاديمي والتعليم قبل المهني. ويعتبر جزء من التعليم الأساسي للجميع أي إنه مجاني وإجباري وحق لكل فرد ومدته ثلاث سنوات، ويتم في هذه المرحلة تدريس المواد الأساسية التي تمكن التلاميذ من اكتساب المعارف والمهارات.

ويتضمن التعليم المجاني في نيجيريا ما يلي: (١٠٧ : ٣)

- وجود أهداف تعليمية واضحة ومحددة ويمكن تحقيقها.
- مراعاة المنهج لحاجات وقدرات التلاميذ وأعمارهم .
- اشتراك وكالات تعليمية متنوعة في العملية التعليمية مثل الأسرة والمنظمات الدينية ووسائل الإعلام .....وغيرها.
- تخصيص ٢٥% علي الأقل من الميزانية السنوية للتعليم.
- السماح للمدرسين – المحترفين والخبراء- المشاركة فى صنع السياسات التعليمية.
- التخلص من أي رسوم مدرسية بشكل تام.
- إتاحة المكتبة والمعمل والإمكانيات المهنية والفنية والمعدات بشكل مناسب.
- أن تكون نسبة المعلم/ تلميذ ١: ٣٥ في المدارس الابتدائية والثانوية.
- فحص كافة الممارسات اللا أخلاقية التي تحدث بالمدرسة والتعامل معها بالشكل المناسب.
- العمل علي إدراك أن التدريس مهنة والمدرسين مهنيين.
- تقديم العلاج للتلاميذ الذين يعانون من عدم كفاية التغذية أو أيه عقبات اجتماعية ثقافية.
- تقديم الزى المدرسي والمواد التعليمية مجاناً للتلاميذ.
- زيادة الاهتمام بمدارس التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة وإتاحة كافة الإمكانيات والتسهيلات اللازمة لهم.

ويتضح مما سبق أن التعليم الأساسي في نيجيريا تعليم إجباري ومجاني ، وهذا التعليم يساعد علي تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية Equivalence of Educational

Opportunities ،حيث إنه يتيح لكافة أفراد المجتمع الالتحاق بهذا النوع من التعليم ، كما أنه يتميز بوجود الإمكانات التي تساعد علي نجاح العملية التعليمية وتسهم في تحقيق أهدافها.

ويتمثل المنهج الدراسي الخاص ببرنامج التعليم الأساسي ذو التسع سنوات في نيجيريا فيما يلي: (٩٩ : ١١)

- المستوي الأساسي الأدنى من الصف الأول وحتى الصف الثالث (الثلاث صفوف الأولي من المرحلة الابتدائية) : تتمثل المواد الدراسية الإجبارية فيما يلي: الدراسات الأجنبية، اللغة النيجيرية، الرياضيات، العلم والتكنولوجيا، الدراسات الاجتماعية، التعليم المدني، الفن الثقافي والإبداعي، الدراسات الدينية، التربية البدنية والصحية ودراسات الحاسب الآلي؛ بينما تتمثل المواد الاختيارية في الزراعة والاقتصاد المنزلي واللغة العربية، ويمكن للتلاميذ اختيار مادتين اختياريتين علي الأكثر.
- المستوي الأساسي المتوسط من الصف الرابع وحتى الصف السادس (الثلاث صفوف الأخيرة من المرحلة الابتدائية) : يشمل المواد الإجبارية التي تدرس في المستوي الأول بالإضافة إلي اللغة الفرنسية ونفس المواد الاختيارية التي تم ذكرها في المستوي السابق.
- المستوي الأساسي الأعلى من الصف السابع وحتى الصف التاسع (الثلاث صفوف الخاصة بالتعليم الثانوي الأدنى) : يشمل المواد الإجبارية التي تم ذكرها في المرحلة السابقة والمواد الاختيارية التي تم ذكرها في المرحلة السابقة بالإضافة إلي دراسات الأعمال ويمكن للتلاميذ اختيار ثلاث مواد اختيارية علي الأكثر.

كما يتم تقييم برنامج التعليم الأساسي من خلال ما يلي: (٤٥ : ٢)

- وزارات التربية.
- لجنة التعليم الأساسي العالمية.
- اللجنة الاستشارية المشتركة.
- المركز الدولي للتقييم التربوي.
- المجلس الوطني للتعليم .
- مجلس الفحص الوطني.
- مجلس التنمية والبحوث التربوية النيجيري.
- مجلس الفحص الأفريقي الغربي.

ويعرض الباحث مرحلة التعليم الابتدائي باعتبارها المكون الأول من التعليم الأساسى ،أما المكون الثانى وهو التعليم الثانوى الأدنى، فيتم عرضه فى التعليم الثانوى الذى يشمل التعليم الثانوى الأدنى باعتباره المكون الأول، والتعليم الثانوى الأعلى باعتباره المكون الثانى.

- **التعليم الابتدائي: Primary Education**

لقد كان التعليم فى نيجيريا في الفترة من ١٨٤٣م إلى ١٨٨٢م من مسئولية البعثات المسيحية المختلفة التبشيرية، ولم يكن يعطي أي اهتمام بجودة المعلم. ولم يكن يوجد أيه حواجز علي قبول الطلاب. ولقد كان يتم نقل واكتساب المعرفة في نفس المبني الخاص بتقديم الخدمات الدينية. ولم يكن لدي البعثات التبشيرية المختلفة منهج مشترك، وكان يتم تدريس القراءة والكتابة والحساب. وفي حالة وجود مُدرسة يمكن إضافة أشغال الإبرة إلي القائمة. ولكن نتيجة لأوجه القصور الواضحة أدي ذلك إلي كون النظام دون المستوي (١٤٠: ٢٨٦).

وتمثلت ثاني مرحلة في قدوم المعلمون الاستعماريون في الفترة من ١٨٨٢م إلى١٩٤٠م، ولقد كانت الحكومة تقوم بوضع القواعد والتشريعات والقوانين الخاصة بالنظام التعليمي. كما صدر أول مرسوم تعليمي عام ١٨٨٢م، ولقد أتاح هذا المرسوم للولايات تقديم مساعدة تعليمية للمدارس. وبالتالي يوجد تحسن نسبي عند المقارنة بين فترة البعثات التبشيرية وفترة الحكم الاستعماري. ففي عام ١٩٢٠م تم إنشاء لجنة لدراسة التعليم في غرب وجنوب أفريقيا وأفريقيا الاستوائية. وفيما بين ١٩٥٤م ، ١٩٦٠م كانت الحكومات الإقليمية ذاتية الحكم. فلقد قامت كل حكومة بعمل القوانين الخاصة بها من أجل تنظيم التعليم الابتدائي ومنذ استقلال نيجيريا تم اعطاء الحكومة الفيدرالية وحكومة الولاية الحق في إدارة التعليم الابتدائي (١٤٠: ٢٨٦) .

ولقد أدي اهتمام الحكومة بالتعليم عام١٩٧٠م إلي إحداث العديد من التغيرات في النظام التعليمي في المرحلة الابتدائية منها؛ تخصيص مدة زمنية رسمية للدراسة بالتعليم الابتدائي، ولقد أدت الندوة القومية عام ١٩٧٣م إلي صياغة السياسة القومية للتعليم عام ١٩٧٧م والتي تم مراجعتها عام ١٩٨١م. ومنذ ذلك الحين ويشهد النظام التعليمي بشكل عام والتعليم الابتدائي بشكل خاص تطوراً ثابتاً؛ فلقد حددت السياسة التعليمية عدد السنوات الخاصة بكل مستوي تعليمي ونوعية الامتحانات. وتغير النظام التعليمي إلي ٦- ٣-٣-٤ كنتيجة لهذه السياسة؛ أي ست سنوات للتعليم الابتدائي، ثلاث سنوات للتعليم الثانوي الأدنى، ثلاث سنوات للتعليم الثانوي الأعلى، وأربع سنوات للتعليم الجامعي(١٣٥) .

وبالتالي فالتعليم الابتدائي هو أولي مراحل التعليم الرسمي والإلزامي في نيجيريا ويبدأ التعليم الابتدائي عند بلوغ الطفل سن السادسة من العمر ويستمر حتي الثانية عشر عام أي أن مدة التعليم الابتدائي ٦ سنوات دراسية ويعتبر التعليم الابتدائي هو الطريق الوحيد الذي يؤهل التلاميذ للالتحاق بالتعليم الثانوي الأدنى وذلك بعد حصولهم علي الشهادة الابتدائية.

ويعتبر التعليم الابتدائي هو الرابط الوحيد بين نظامي تعليم ما قبل المدرسة والتعليم الثانوي، كما يعتبر الأساس الهام الذي يبني عليه الطبقات الأخرى من الصرح التعليمي. فلا تعتبر مرحلة تعليم ما قبل المدرسة هي الأساس وذلك لأن تعليم ما قبل المدرسة متوفر ومتاح فقط في المدن الكبيرة، ولا يستطيع أن يلتحق به سوي الأطفال الذين يستطيع أولياء أمورهم تحمل مصاريفه المرتفعة والمسئوليات الأخرى التي يطلبها المُلاك.(١٤٠: ٢٨٦).

وهناك زيادة فى عدد التلاميذ ووجود نقص في عدد الفصول ، حيث كانت تقام الفصول الدراسية في الهواء الطلق و تخضع لجميع المشكلات المصاحبة للتدريس في الهواء الطلق مثل التقلبات المناخية التي تؤدي إلي إلغاء الفصل الدراسي ونقص جودة التدريس. ومن الحلول الأخرى التي يتم استخدامها لمواجهه مشكلة النقص في الفصول الدراسية استخدام نظام السرية حيث يتم العمل بجلستين من السابعة صباحاً وحتى السادسة مساءاً ويُدرس فيهما نفس المدرسون. وفي أحيان أخري يتم الجمع بين أربع فصول دراسية في فصل دراسي واحد ولكنه يكون مزدحم جداً وفي حاجة للإصلاح (٨١ : ٨-٩) .

ويدل ذلك علي وعي الأفراد بأهمية التعليم وإقبالهم عليه فالتعليم هو السبيل الوحيد للتقدم والرقي، ولكن يجب أن يتوافر لجميع التلاميذ الملتحقين بالتعليم الابتدائي مكان لهم في المدرسة الابتدائية وأن تتوافر في هذه المدرسة جميع الإمكانات التي تساعد التلاميذ علي التعلم وتشجعهم علي مواصلة التعليم في المراحل التالية.

ولقد بلغ عدد المدارس الابتدائية في نيجيريا في ديسمبر عام ١٩٩٦م ،٤٨.٢٤٢ مدرسة ابتدائية بأجمالي ١٦.٧٦١.٥٩١ تلميذاً بها وكان معظم هؤلاء التلاميذ يذهبون إلي مؤسسات حكومية وعامة والجزء الباقي يذهب إلي مدارس خاصة. وفي عام ٢٠٠٣م أزداد عدد المدارس الابتدائية حيث وصل إلي ٧٤.٩٨٢ مدرسة ابتدائية (٧٤ : ٢٨٦).

ولقد بلغ عدد التلاميذ في نيجيريا عام ٢٠٠٥م ٢٢.٢٦٧.٤٠٧ تلميذاً، وبلغ عدد المعلمين ٥٩١.٢٩١ معلماً في حين كانت نسبة التلاميذ : المعلم ٣٨: ١ (٧١ : ٨٨).

وتعتبر المرحلة الابتدائية هي المستوي التأسيسي في النظام التعليمي التي تستمر لمدة ست سنوات، والتي تهدف إلي تطوير أساسيات القراءة والكتابة، والحساب ومهارات الاتصال، ونقل ثقافات الشعوب إلي الأطفال (١٢٧ : ٧٣).

ويهدف التعليم الابتدائي كما جاء في السياسة القومية للتعليم في نيجيريا إلي تحقيق ما يلي:(٨٥ : ٥٨٦) ،(٣٤ : ٦٩)،(٨٤ : ٦٨) ، (٧٣ : ١١)

- غرس مبادئ القراءة والحساب والقدرة علي التواصل بفاعلية.
- الاعتماد علي التفكير العلمي.
- تزويد المواطنين بالتعليم كأساس للمشاركة الفعالة والإسهام في تطوير المجتمع.
- صقل الشخصية وتنمية الاتجاهات والأخلاقيات لدي الطفل.
- تنمية قدرة الطفل علي التكيف مع بيئته المتغيرة من حوله.
- إعطاء الطفل الفرص التي تمكنه من تنمية مهاراته الحياتية مما يساعده علي العمل بفاعلية في المجتمع في حدود إمكانياته.
- تزويد الطفل بالأدوات الأساسية اللازمة للنمو التعليمي والتي تشمل الإعداد للتجارة والحرف المحلية.

ويتضح مما سبق مدي اهتمام نيجيريا بالتعليم الابتدائي من خلال زيادة أعداد المدارس الابتدائية وتأهيل المعلمين، وتقديم البرامج التي تساعد علي تعميم التعليم الإلزامي بشكل عام والابتدائي كجزء من التعليم الإلزامي، ويجب الاهتمام بالتعليم الابتدائي إلي أقصي حد ممكن لأنه البداية الحقيقية لكل طفل في التعلم، ولأنها المرحلة التأسيسية له فإذا كان تأسيسه قائم علي أرض صلبة وقوية سيمكنه ذلك من تخطي أي عقبة قد يمر بها سواء في حياته الدراسية أو الحياتية.

ويهدف المنهج الدراسي إلي تعليم القراءة والكتابة والحساب والاتصال الفعال. ويغطي المنهج الدراسي الاحتياجات الأساسية للأطفال التي تشمل التعليم الديني والأخلاقي، الرياضيات، العلوم، ومهارات الإعداد للتجارة هذا إلي جانب التعليم الحرفي. ويتم التدريس

باللغة الأم أو اللغة النيجيرية السائدة في المجتمع وفي مرحلة لاحقة باللغة الإنجليزية. وتقوم الحكومة بجهد خاص لتعزيز تعليم الفتيات وتوفير الإمكانات والإشراف وذلك من أجل ضمان الجودة في التعليم (٣٦ :٥٢).

وتصل مدة العام الدراسي في نيجيريا حوالي عشرة شهور، مقسمة إلي ثلاثة فصول دراسية من ١٠: ١٢ أسبوع لكل فصل منها وبينهم شهر أجازه بين كل فصل دراسي وهذا في مرحلة ما قبل المدرسة والمرحلة الابتدائية والمرحلة الثانوية بمرحلتيها. ويبدأ العام الدراسي في نيجيريا من شهر يناير وحتى شهر ديسمبر. ويجب أن يرتدي الطلاب الزى الرسمي وأن يلتزموا بالقواعد التي تنادي بها المدرسة، ويوجد في كل فصل دراسي في نيجيريا حوالي ٤٠ طالب. حيث يتعلم الطلاب أحدي اللغات الأساسية (هوسا، يوربا، أو إغبو) بالإضافة إلي الرياضيات واللغة الإنجليزية والدراسات الاجتماعية والصحة والتربية البدنية والتربية الدينية والزراعة والاقتصاد المنزلي (١٣٣)، (١٤٢)، (١٠٥).

ويبدأ التدريس في التعليم الابتدائي في نيجيريا باللغة الأم، ثم يتم التدريس باللغة الإنجليزية بدايةً من الصف الثالث الابتدائي (١٥٢). أما بالنسبة للمواد التعليمية التي يدرسها التلاميذ في هذه المرحلة فإنها تشمل الرياضيات، اللغة الإنجليزية، التربية الدينية الإسلامية، التربية الدينية المسيحية، بالإضافة إلي أحد لغات القبائل الأصلية في نيجيريا (الهوسا، اليوروبا أو إغبو) (١٣٢).

كما تقدم المدارس الخاصة الحاسب الآلي، العلوم، اللغة الفرنسية والرسم. ويجب علي تلاميذ المرحلة الابتدائية أن يجتازوا امتحان القبول بالمدارس الابتدائية حتى يمكنهم الالتحاق بالتعليم الابتدائي سواء في المدارس التابعة للحكومة الفيدرالية أو تلك التابعة لحكومات الولايات. وينتقل التلاميذ طبقاً لبرنامج التعليم الأساسي للجميع من صف دراسي لآخر بشكل آلي إلا أنه يتم تقييمهم بشكل مستمر (١٣٢).

ويتضح من ذلك مدي حرص التعليم الابتدائي في نيجيريا علي اللغة الأم بجانب أنه يترك الخيار لدي التلاميذ لاختيار اللغة التي يريدونها، إلي جانب الاهتمام بتدريس الرياضيات التي تساعد علي تنمية القدرات العقلية والحسابية لدي الطفل، اللغة الانجليزية (في المدارس العامة والخاصة) والفرنسية (في المدارس الخاصة) التي تسهم في إكساب التلاميذ قدر كبير

من المعارف والمعلومات الخاصة باللغات الأجنبية والتي تمكنه من التفاعل مع الثقافات الأخرى وعدم الانغلاق علي الثقافة المحلية إلي جانب الاهتمام بالتعليم الديني الذي يساعد التلاميذ علي التعرف علي أصول دينهم ويساعد في بناء شخصيتهم السوية، إلا أن المدارس الخاصة تولي اهتمام أكبر بالمواد العلمية والعملية كالعلوم والحاسب الآلي مما يساعد التلاميذ علي التعرف علي الإنجازات العلمية ومواكبة مستحدثات العصر.

ويحصل التلاميذ في نهاية هذه المرحلة علي الشهادة الابتدائية التي تمكنهم من الالتحاق بثاني مرحلة في التعليم الإلزامي وهي مرحلة التعليم الثانوي الأدنى.

(٣) التعليم الثانوي: Secondary Education

لقد حدث تطور ملحوظ في التعليم الثانوي في نيجيريا منذ عام ١٨٥٩م عندما قامت البعثات التبشيرية المسيحية بإنشاء أول مدرسة ثانوية. تلا ذلك إنشاء العديد من المدارس الثانوية في الجزء الثاني من القرن التاسع عشر. ومعظم المدارس الثانوية كانت سكنية (يمكن الإقامة بها). وكانت مدة المدرسة الثانوية ست سنوات ويحصل الطلاب في نهاية المرحلة علي شهادة كامبريدج أو أكسفورد. ولقد زاد الطلب علي التعليم الثانوي كحاجة للقوى العاملة والأفراد المتعلمين. فلقد أدي تطور السكك الحديدية إلي زيادة الطلب علي المحاسبين والوكلاء التجاريين والموزعين. وكنتيجة لذلك قامت بعض الحكومات الإقليمية بتقديم المنح الدراسية للطلاب (١٣٥).

وفي إبريل ١٩٥٩م قامت الحكومة النيجيرية الفيدرالية بتأسيس لجنة Ashby من أجل بحث وتقصي وتقرير احتياجات القوي العاملة في نيجيريا خلال ٢٠ عام من ١٩٦٠: ١٩٨٠م رأس هذه اللجنة Sir Eric Ashby وقررت اللجنة ما يلي : (٦٢ : ٤)

- وجود عدم توازن بين مستوي تعليمي وآخر.
- وجود فرص التحاق محددة لخريجي المدرسة الابتدائية.
- أن نسبة قليلة من المعلمين مؤهلة ولديها شهادة.
- أن التعليم النيجيري ذو نظرة ضيقة وحرفياً.
- وجود عدم توازن في تطور التعليم بين الشمال والجنوب.

وبناءً علي ما سبق أوصت اللجنة بالتوسع في التعليم الابتدائي والثانوي والاهتمام بتنميته وتطويره، الارتقاء بالكلية الجامعة في لبادن وجعلها جامعة كاملة إلي جانب إنشاء ثلاث جامعات أخر في Nsukka ، وIfe، وZaria إلي جانب الاهتمام بإنشاء لجنة جامعية في نيجيريا مما يساعد الجامعات علي تحديد المستوي الأكاديمي الموحد (٦٢ : ٥).

وشهدت الفترة فيما بين ١٩٦٠م،١٩٧٠م توسع كبير في التعليم الثانوي في نيجيريا وذلك نتيجة لتأثير تقرير Ashby الصادر عام ١٩٦٠م والذي سمي بالاستثمار في التعليم، فخلال هذه الفترة ٧٠ تلميذ من بين ١٠٠٠ تلميذ من تلاميذ المرحلة الابتدائية يلتحقون بالمدرسة الثانوية في جنوب نيجيريا إلا أن هذا العدد انخفض إلي ٢٥ من كل ١٠٠٠ تلميذ في شمال نيجيريا. ولقد أدي تولي الجيش للحكومة في يناير ١٩٦٦م إلي حدوث تأثير إيجابي لا يحصي فيما يتعلق بتطور التعليم في نيجيريا (١٥٨ : ٤).

وبعد حدوث الحرب الأهلية Civil War أصبح التعليم موضوع ذو أهمية كبيرة في الدولة وأدي ذلك إلي إيجاد سياسة قومية للتعليم National Policy for Education . وشهد هذا الوقت تقسيم الدولة إلي ولايات عام ١٩٦٦م ولقد قامت كل ولاية بسن القوانين التعليمية Educational Laws التي تتوافق مع مطالب التعليم الثانوي الخاص بها. وقامت الحكومة الفيدرالية بإنشاء المدارس الثانوية الموحدة كوسيلة لتدعيم وتقوية الوحدة القومية National Unity وأطلقت علي هذه المدارس أسم كليات الحكومة الفيدرالية حيث كانت توجد مدرسة واحدة في كل ولاية يمكن للشباب في كافة أنحاء الوطن النيجيري الالتحاق بها من خلال امتحان القبول المشترك الذي يتم إدارته قومياً (١٥٨ : ٤).

وكان يوجد في أواخر عام ١٩٨٠ ثلاثة أنواع من المدارس الثانوية في الدولة هي المدرسة الثانوية الحديثة، المدرسة الثانوية التجارية، والمدرسة الثانوية العلمية. ولقد قامت المدرسة الثانوية الحديثة علي أساس برنامج مدته ثلاث سنوات وكانت تقدم برنامج تعليم عام معظمه في العلوم الإنسانية لخريجي المدرسة الابتدائية الذين لا يستطيعون اجتياز الاختبار التنافسي الخاص بالمدرسة الثانوية العلمية. وكانت مدة المدرسة الثانوية التجارية أربع سنوات دراسية وكانت تركز بشكل كبير علي المواد التجارية مثل دراسات الأعمال، التجارة، الاختزال، الكتابة علي الآلة الكاتبة، المحاسبة، وإمساك الدفاتر (٤٧: ٧٦ –٧٧).

ويسمح لخريجي النوعين السابقين من المدارس الثانوية الالتحاق بالمدرسة الثانوية العلمية حيث يقضون فيها ثلاث سنوات دراسية بدلاً من مدة الدراسة الأساسية الخاصة بهذا النوع من المدارس التي تصل إلي خمس سنوات دراسية. أما المدرسة الثانوية العلمية فمدتها خمس سنوات دراسية وتقدم سلسلة من المواد الدراسية تشمل العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية والمواد الفنية والمهنية والعلمية والتي يحصل خريجيها علي شهادة المدرسة الغرب أفريقية (٤٧ : ٧٦ –٧٧).

ولقد استمر النظام الثلاثي في المدارس الثانوية حتى أوائل ١٩٨٠م عندما قامت الحكومة بمحو المدارس الثانوية الحديثة والتجارية. وشهد عام ١٩٨٠م إعلان سياسة تعليمية أخري التي قامت بتقسيم التعليم الثانوي إلي التعليم الثانوي الأدنى والتعليم الثانوي الأعلى، مدة كل منهما ثلاث سنوات دراسية وكانا كلاهما في المبني المدرسي ذاته. ومع تقديم التعليم الأساسي للجميع عام ١٩٩٩م أصبحت المدرسة الثانوية الدنيا جزء من برنامج التعليم الأساسي ذو التسع سنوات وأصبحت منذ ذلك الوقت منفصلة في مدرسة مستقلة وتحت قيادة مدير مستقل (٤٧ : ٧٦ –٧٧).

والتعليم الثانوي هو التعليم الذي يلتحق به الطلاب بعد التعليم الابتدائي وقبل التعليم الجامعي. ويهدف التعليم الثانوي في نيجيريا إلي : (٧٢ : ١١) ، (٢٩ : ٢–٣)

- الإعداد للحياة النافعة والجيدة في المجتمع.
- الإعداد للتعليم العالي.
- تنمية القدرات العقلية وقدرات الفرد علي فهم بيئاتهم والتمتع بها.
- اكتساب المهارات الجسمية والعقلية التي ستمكن الأفراد من النمو والتطور.
- اكتساب النظرة الموضوعية للبيئة المحلية والخارجية.

كما تتمثل أهداف التعليم الثانوي طبقاً للسياسة القومية للتعليم فيما يلي (٨٤ : ٩٨–٩٩) ،(٦٨ : ١٩٧)،(٧٣ : ١١) :

- توفير عدد متزايد من تلاميذ المدرسة الابتدائية يقدم لهم تعليم عالي الجودة بغض النظر عن جنسهم أو خلفيتهم الاجتماعية أو الدينية أو العرقية.

- وجود تنوع في المنهج الدراسي بحيث يراعي الاختلافات في المواهب والفرص والأدوار المتاحة للطلاب بعد تخرجهم من المرحلة الثانوية.
- إعداد الطلاب كي يحيوا بفاعلية في عصر العلم والتكنولوجيا.
- تنمية الثقافة النيجيرية والفن واللغة والإرث الثقافي العالمي.
- تربية جيل من الأفراد القادرين علي التفكير بأنفسهم واحترام آراء ومشاعر الآخرين واحترام كرامة العامل وتقدير هذه القيم والحياة كمواطنين أسوياء.
- تشجيع الطلاب ذوي الرغبة في التطور والتنمية الشخصية سواء في المدرسة أو في الحياة ككل.

وبالتالي يُسهم التعليم الثانوي في تزويد المتعلمين بقدر من المهارات التي تمكنهم من التكيف مع التغيرات التي يشهدها العصر من خلال تمكينهم من التعامل مع التكنولوجيا والتقنيات الحديثة والاهتمام بتنمية شخصياتهم من خلال تقديم المحتوي الدراسي والعلمي الذي يساعدهم علي التعرف علي ذواتهم والعمل علي تنميتها بشتي الطرق الممكنة.

ويستمر التعليم الثانوي لمدة ست سنوات دراسية ويتم تنظيمه في مرحلتين هما التعليم الثانوي الأدنى وهي ثاني مرحلة في التعليم الأساسي ، والتعليم الثانوي الأعلى وتستمر كل مرحلة منهما لمدة ثلاث سنوات دراسية (٦٨ : ١٩٧).

كما بلغت نسبة الالتحاق بالمدارس الابتدائية والثانوية والجامعية في نيجيريا حوالي ٥٧% للإناث ، وبنسبة ٧١% للذكور عام ٢٠٠٢م (٦٨ : ١٩٧).

وطبقاً لما تنص عليه السياسة التعليمية يجب علي الطلاب أن يدرسوا في المستوي الأدنى من التعليم الثانوي مقررات قبل مهنية ومقررات أكاديمية أما في المستوي الثانوي الأعلى فيتم إعدادهم من خلال مواد فنية وتجارية وأكاديمية. حيث يتم إكسابهم خلال هذه المرحلة التعليمية المعارف والمهارات التي تمكنهم من الاعتماد علي أنفسهم وأن يصبحوا ومواطنين نافعين للدولة (١٢٣). وبعد دورة المدرسة الثانوية الدني، يتدفق الطلاب إلى المدارس الثانوية بنسبة (٦٠ %)، وكليّات أو مدارس تقنية (٢٠ %) وخارج مراكز التعليم المهني (١٠ %) أو التلمذة الصناعية (١٠ %) (٨٤ : ١٠٢)،(١٣٠) .

كما يتم إعداد الطلاب في التعليم الثانوي الأعلى للالتحاق بالتعليم الجامعي. حيث يمكن للطلاب بعد إنهاء مرحلة التعليم الثانوي الأعلى الالتحاق بالجامعة أو كليات التربية أو المعاهد الفنية. ومع حدوث تغير في النظام التعليمي تم استبدال امتحان شهادة مدرسة غرب أفريقيا بامتحان شهادة المدرسة الثانوية العليا. كما يقوم المجلس القومي للمدرسة الثانوية بإدارة المدارس الثانوية في نيجيريا من خلال مجالس إدارة المدرسة المختلفة الموجودة بالدولة (١٤٣).

(أ) التعليم الثانوي الأدنى: Junior Secondary School

لا يشغل التعليم الثانوي مكانة هامة في نظام التعليم النيجيري فقط ولكنه يربط أيضاً بين المستوي الابتدائي من التعليم ومستوي التعليم العالي، ويُعرف التعليم الثانوي بأنه التعليم الذي يتلقاه الطفل بعد التعليم الابتدائي وقبل مرحلة التعليم العالي. ولقد أصبحت المدرسة الثانوية الدنيا جزء أساسي ومكمل للتعليم الأساسي ، والمدرسة الثانوية الدنيا مجانية وإلزامية وعامة (٤٨ : ٧٣).

ولقد بلغت معدلات الالتحاق بالمدارس الثانوية العامة ٦.٢٧٩.٥٦٢ طالب عام ٢٠٠٤م و٦.٣٩٧.٥٨١ طالب عام ٢٠٠٥م، وبالرغم من زيادة معدلات الالتحاق بالمدارس الثانوية إلا أن عدد هذه المدارس في العامين ٢٠٠٤م، ٢٠٠٥م كان واحداً. ومنذ أن أصبحت المدرسة الثانوية الدنيا مجانية وإلزامية استطاع العديد من الآباء إرسال أبنائهم إلي المدرسة بالرغم من عدم قدرتهم علي ذلك من ذي قبل بسبب ارتفاع المصروفات الدراسية. وهذا يعني ضرورة قيام الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات بالتخطيط بشكل أكبر للتعليم الأساسي وبخاصة المستوي الثانوي الأدنى(٤٨ : ٧٣).

وطبقا لتقرير البنك الدولي عام ٢٠١٢م بلغت نسبة الملتحقين من الإناث في التعليم الثانوي حوالي ٤١.٢١% ، أما نسبة الذكور كانت حوالي ٤٦.٧٨% عام ٢٠١٠م (٦٨ : ١٩٩)، كما يلتحق التلاميذ بالتعليم الثانوي الأدنى في نيجيريا عند بلوغهم سن الثانية عشر وحتى الخامسة عشر من العمر أي أن مدة التعليم الثانوي الأدنى ثلاث سنوات دراسية (من الصف السابع: التاسع) والتعليم الثانوي الأدنى من ضمن مراحل التعليم الأساسي أي إنه تعليم إلزامي ومجاني وفي هذه المرحلة يحصل الطالب علي شهادة

المدرسة الثانوية الأدنى (٦٠ : ٧). ويعتبر حصول التلميذ علي شهادة ترك المدرسة الابتدائية Primary School Leaving Certificate الشهادة الابتدائية شرط أساسي لالتحاقه بالتعليم الثانوي الأدنى (١٤٣).

ومن المواد الدراسية التي يدرسها التلاميذ في هذه المرحلة ما يلي : اللغة الإنجليزية، الرياضيات، العلوم المدمجة، الدراسات الاجتماعية، بدايات التكنولوجيا، الدراسات التجارية، الاقتصاد المنزلي، الرسم، اللغة الفرنسية، اللغات النيجيرية (إغبو، هوسا ويوروبا)، اللغة العربية، التربية الدينية الإسلامية، التربية الدينية المسيحية، العلوم الزراعية، الموسيقي، التربية البدنية، والتربية الصحية. وعلي الطالب أن يختار دراسة أحدي اللغات النيجيرية وأن يختار إما التربية الدينية الإسلامية أو المسيحية، أما باقي المواد الدراسية فهي إجبارية (١٢٢).

وعلي الرغم من تنوع المواد الدراسية في مرحلة التعليم الثانوي الأدنى إلا أنها لا تترك فرصة لميول ورغبات التلاميذ لكون أن جميعها مواد إجبارية. لذلك فمن المفضل وجود مجموعة من المواد الأساسية المقررة علي جميع الطلبة ووجود مجموعة أخري من المواد الاختيارية التي يختار منها الطالب ما يشاء طبقاً لقدراته ورغباته.

وفي نهاية التعليم الثانوي الأدنى يتقدم الطلاب لامتحان المدرسة الثانوية الدنيا الذي يعتبر شرط أساسي لقبولهم في مرحلة التعليم الثانوي الأعلى. ويتم توزيع الطلاب في نهاية الصف التاسع من التعليم (أي نهاية التعليم الثانوي الأدنى) طبقاً لقدراتهم إلي المدارس الثانوية العليا، الكليات المهنية والتعليمية، مراكز التدريب المهني (١٤٣) .

وبالتالي يعتبر التعليم الثانوي الأدنى عملة ذات وجهان حيث إنه يمثل المرحلة الثانية والأخيرة من مراحل التعليم الإلزامي في نيجيريا ،كما أنه يعتبر الوسيلة التي يمكن للطلاب من خلالها الالتحاق بالمستويات التعليمية الأعلى.

(ب) التعليم الثانوي الأعلى: Senior Secondary School

يمكن للطلاب الحاصلين علي شهادة التعليم الثانوي الأدنى الالتحاق بالتعليم الثانوي الأعلى، حيث يلتحق الطلاب البالغين من العمر ١٥ عام بهذا النوع من التعليم حتى الثامنة

عشر عام أي أن مدة التعليم الثانوي الأعلى ثلاث سنوات من الصف العاشر وحتى الصف الثاني عشر (١٤٣) .

أما بالنسبة للمواد الدراسية التي تقدم في هذه المرحلة فإنها تتمثل فيما يلي: اللغة الإنجليزية، الرياضيات، الأدب الإنجليزي، اللغات النيجيرية (إغبو، هوسا و يوروبا)، الأحياء (البيولوجي)، الكيمياء، الفيزياء، الاقتصاديات، التجارة، الغذاء والتغذية، الملابس والغزل والنسيج، إدارة المنزل، علوم الكمبيوتر والكتابة، اللغة الفرنسية، الموسيقي، الكهرباء التطبيقية، ميكانيكا السيارات، الرسم الفني، التاريخ، الجغرافيا، التربية الدينية الإسلامية، التربية الدينية المسيحية، المحاسبة، التربية البدنية، الزراعة، اللغة العربية، الأعمال الخشبية، الأعمال المعدنية، المرئيات (١٢٢) .

ويوجد منهج محوري مشترك يدرسه جميع الطلاب في هذه المرحلة يتكون من اللغة الإنجليزية وأحدي اللغات النيجيرية، الرياضيات، مادة علمية واحدة، مادة علوم اجتماعية واحدة، العلوم الزراعية أو مادة مهنية. أما باقي المواد الدراسية فهي اختيارية ويختارها الطلاب بناءً علي اهتماماتهم سواء أكانت علمية أو اجتماعية أو فنية. كما يجب علي الطلاب أن يأخذوا ثلاث مواد اختيارية؛ يمكن حذف أحدي هذه المواد في الصف الثالث من التعليم الثانوي الأعلى (١٤٣) .

وعلي عكس ما قيل في التعليم الثانوي الأدنى؛ يوفر التعليم الثانوي الأعلى مواد دراسية مشتركة يدرسها جميع الطلاب مما يساعد علي وجود تعاون ومشاركة بين الطلاب بعضهم البعض، إلي جانب وجود مواد اختيارية تسهم فى مراعاة الفروق الفردية بين الطلاب حيث إن كل منهم سيختار المادة الدراسية التي تتمشي مع قدراته ورغباته وإمكاناته.

ويتقدم الطلاب في الصف الثاني من التعليم الثانوي الأعلى لامتحان الشهادة العامة في التعليم للمستويات العادية والمتقدمة وهو امتحان غير إلزامي ويتقدم له معظم الطلاب حيث إنه يهدف إلي إعداد الطلاب للتقدم لامتحان شهادة التعليم الثانوي الأعلى (١٢٢) .

وفي نهاية هذه المرحلة يتقدم الطلاب لامتحان التعليم الثانوي الأعلى وهو شرط لحصولهم علي شهادة التعليم الثانوي الأعلى. ويُعقد هذا الامتحان في شهر مايو/ يونيو. كما يتم عقد امتحان ثاني (الشهادة العامة في التعليم) في شهر أكتوبر/ نوفمبر للطلاب الذين لم يتمكنوا من الحصول علي الدرجات المطلوبة في نتائج امتحان شهادة التعليم الثانوي الأعلى.

ويشرف علي هذه الامتحانات إما المجلس الغرب أفريقي للامتحانات أو المجلس القومي للامتحانات (١٤٣) .

ويعتبر امتحان شهادة التعليم الثانوي الأعلى أحد المتطلبات اللازمة لقبول الطلاب في الجامعات النيجيرية، ويجب حصول الطالب علي C في اللغة الإنجليزية وفي أربع مواد أخري مرتبطة بتخصصه، أما الطالب الذي يرغب في دراسة الطب أو علوم الحاسب الآلي أو المحاسبة فيلزم حصوله علي الأقل علي C في الرياضيات واللغة الإنجليزية، أما الطالب الذي يرغب في دراسة برنامج في التاريخ فليس من الضروري أن يحصل علي C في الرياضيات (١٢٢).

وتتدرج درجات الطلاب من A التي تمثل ١ : ٢ ، وB التي تمثل ٣: ٦ و C التي تمثل ٧ :٨ أما F فإنها تمثل ٩ وتعني راسب (F- Fail) (١٤٣)، وتؤهل شهادة التعليم الثانوي الأعلي الطلاب الراغبين في مواصلة تعليمهم بالالتحاق بالتعليم العالي والجامعي. وفيما يلي جدول يوضح خطط ومقررات الدراسة في المستويات التعليمية الابتدائية والثانوية. (٧٣ : ١٢)، والجدول التالى يوضح خطط ومقررات الدراسة في المستويات التعليمية الابتدائية والثانوية فى جمهورية نيجيريا الاتحادية.

جدول (١)

خطط ومقررات الدراسة في المستويات التعليمية الابتدائية والثانوية

الرقم	المقررات	المستويات التعليمية	الرقم	المقررات	المستويات التعليمية
١	لغة البيئة	^ *	٢٣	كيمياء	+
٢	لغة انجليزية	^ * +	٢٤	فيزياء	+
٣	فرنسي	^ * +	٢٥	علوم صحية	+
٤	عربي	^ * +	٢٦	أدب انجليزي	+
٥	رياضيات	^ * +	٢٧	تاريخ	+
٦	رياضيات متقدمة	+	٢٨	جغرافيا	+
٧	علوم	^	٢٩	كهرباء تطبيقي	+
٨	تعليم طبيعي وصحي	^ * +	٣٠	ميكانيكا	+
٩	دراسات دينية	^ * +	٣١	محاسبة	+
١٠	زراعة	^ * +	٣٢	مباني وأنشاءات	+
١١	اقتصاد منزلي	^ *	٣٣	تجارة	+
١٢	مواطنة ودراسات اجتماعية	^ *	٣٤	اليكترونيات	+
١٣	ثقافة وفنون ابداع	^	٣٥	ملابس ومنسوجات	+
١٤	مقررات حكومية	+	٣٦	تغذية واطعمة	+
١٥	تعليم كمبيوتر	^ *	٣٧	الادارة المنزلية	+
١٦	علوم متكاملة	*	٣٨	الاعمال المعدنية	+
١٧	تكنولوجيا تمهيدية	*	٣٩	رسم تقني	+
١٨	دراسات في الادارة والاعمال	*	٤٠	اعمال خشبية	+
١٩	حرف محلية	*	٤١	طباعة	+
٢٠	فنون جميلة	*+	٤٢	معارف إسلامية	+
٢١	موسيقي	*+	٤٣	اقتصاديات	+
٢٢	علوم بيولوجية	+			

^ التعليم الابتدائي

* التعليم الثانوي الأدنى

+ التعليم الثانوي الأعلي

(ج) التعليم الثانوي الفني والمهني:

يستخدم التعليم الفني والمهني كمصطلح شامل كي يشير إلي مظاهر العملية التعليمية التي تشتمل بالإضافة إلي التعليم العام علي دراسة التكنولوجيا والعلوم واكتساب المهارات العملية والاتجاهات والفهم والمعرفة المرتبطة بالمهن في القطاعات الاقتصادية المختلفة والحياة الاجتماعية. ويعرف التعليم المهني بأنه عبارة عن برامج تعليمية منظمة مرتبطة بشكل مباشر بإعداد الأفراد للعمالة بأجر أو بدون أجر، أو للإعداد بشكل أضافي لمهنة تتطلب أكثر من درجة البكالوريوس أو درجة متقدمة (١٦٥ : ١-٢).

ويمكن توضيح الاختلاف بين التعليم المهني والتعليم الفني في مستويات الإعداد؛ حيث يهتم التعليم المهني بإعداد الأفراد للدخول في المهن المعترف بها ويتم تقديمه في مستوي التعليم الثانوي، أما التعليم الفني فأنه يهتم بإعداد الأفراد للدخول في المهن المعترف بها في المستوي الجامعي. وبالتالي فإنه يتم تقديم التعليم الفني في مؤسسات مستوي ما بعد المرحلة الثانوية قبل الدرجة الجامعية الأولي. بمعني أن برامج الشهادة الفنية القومية وشهادة الأعمال القومية التي تقدم في كليات العلوم والكليات التكنولوجية في نيجيريا تعتبر أمثلة جيدة للتعليم المهني، أما الدبلوم القومي والدبلوم القومي الأعلى تعتبر أمثلة لبرامج التعليم الفني التي تقدم في مؤسسات ما بعد المستوي الثانوي. وبالتالي فالتعليم المهني هو نوع من التعليم يتطلب توجيه وإرشاد مهني، ويعد الفرد للحصول علي مهنة، ويهتم بالارتقاء بالمهارات وإعادة التدريب في مستوي التعليم الثانوي (١٦٥ : ١-٢).

وتري السياسة القومية للتعليم ٢٠٠٤م أن التعليم الفني والمهني عبارة عن برنامج للتدريب أو لإعادة التدريب يتم تقديمه في المدارس أو الفصول تحت إشراف وسيطرة عامة. ويتم تدريس المهارات في القطاع الرسمي في نيجيريا في نوعين من المؤسسات هما الكليات الفنية والمراكز التجارية. والتعليم الفني والمهني هو عملية مستمرة من تدريب العمال لاكتساب الحد الأدنى من المعرفة اللازمة (٩٨ :١٤٢)، لتي تمكنهم من الارتقاء بمستوي قدراتهم وما يترتب علي ذلك في الارتقاء بمستوي العمل ككل.

ويعتبر التعليم الفني والمهني جزء مكمل في استراتيجيات التنمية الوطنية في العديد من المجتمعات نظراً لتأثيره علي الإنتاجية والتنمية الاقتصادية. والتعليم الفني عبارة عن برنامج

مخطط من المقررات والخبرات التعليمية التي تبدأ باكتشاف خيارات المهنة وتدعم المهارات الأكاديمية والحياتية الأساسية وتساعد علي الإنجاز علي مستويات أكاديمية مرتفعة والقيادة والإعداد للصناعة والتعريف بالعمل والتعليم المتقدم والمستمر. أما التعليم المهني فإنه يعد المتعلمين للمهن التي تعتمد علي الأنشطة اليدوية والعملية والغير أكاديمية والتي تتصل تحديداً بمجال التجارة والمهن. أي إنه تعليم صمم لتنمية المهارات المهنية. وبالتالي؛ يقدم التعليم الفني والمهني للأفراد المهارات التي تمكنهم من الحياة والتعلم والعمل كمواطنين منتجين في مجتمع عالمي (١٦٧).

وقبل عام ١٩٨٢م كان نظام التعليم الثانوي في نيجيريا يعد الطلاب للوظائف الأساسية ذات الياقات البيضاء وكان يهتم بالعد والقراءة محاكياً للنظام البريطاني إلا أن قلة الوظائف أدت إلي بطالة مرتفعة ومعدلات فشل عالية، ونتيجة لذلك تم تقديم بنية جديدة لنظام التعليم في هذا المستوي. فلقد استهدفت السياسات المتضمنة في السياسة القومية للتعليم إيجاد نظام تعليمي يقوم علي الكلفة الفاعلية ويسهم في جعل الطلاب ملائمين لسوق العمل من خلال إكسابهم المهارات التي تؤهلهم لشغل فرص عمل متعددة (٨١ : ١٩).

ولقد أكد هذا النظام علي الأهداف النهائية التي تسعي لتقديم المهارات العملية للطلاب الذين يعانون من القدرة علي استكمال تعليمهم الأكاديمي في مؤسسات التعليم العالي، إلا أن تنفيذ هذه الأهداف أصبح مشكلة نتيجة للحاجة إلي تحقيق تناسق في اختبار الإدارة، نقص القدرة علي التخطيط والإدارة بالإضافة إلي نقص الموارد الضرورية. ومن المشكلات التي اعترضت هذا النظام نقص الموارد التعليمية والتدريسية اللازمة لحدوث التعلم ذو المعني منها أن المدارس لا توجد لديها ورش عمل للمواد العملية والمدارس التي بها ورش عمل تعاني من عدم كفاءة الإمكانات المتاحة لديها وبالتالي ليست وظيفية (٨١ : ١٩).

وبالتالي يرتبط نجاح التعليم الفني والمهني بمدي توافر الإمكانات اللازمة لهذا النوع من التعليم، لذلك يجب العمل علي توفير كافة الإمكانات اللازمة للتعليم الفني والمهني حتي يمكن له أن يحقق أهدافه ويسهم في تقدم المجتمع وتطوره.

كما يمكن النظر إلي التعليم الفني والمهني باعتباره نوع من التعليم يهدف إلي إعداد الأفراد للعمل في أي مهنة أو مجموعة من المهن. ويوجد وعي متزايد في نيجيريا نحو الحاجة

إلي التعليم الفني والمهني. ولقد ظهر التحسن في الوعي والاهتمام الاجتماعي من خلال التوجه في المطالبة بتغييرات في محتوي وتوصيل المنهج الدراسي الفني والمهني حيث إنه يؤكد علي التكنولوجيا. ويهدف التعليم الفني والمهني إلي تنمية المهارات العملية والاتجاهات والعادات التي تجعل الفرد مبدع ومكتشف وماهر (٩٨ : ١٤٢).

ويُقدم التعليم الثانوي الفني من خلال مجموعة متنوعة من البرامج في المدارس الثانوية حيث يدرس الطلاب مواد فنية أو مهنية متخصصة، وفي نهاية المرحلة يحصل الطالب علي شهادة المدرسة الثانوية، ولقد صمم التعليم الفني والمهني لتدريب القوي العاملة ذات المستوي المنخفض ويتم تقديمه في الكليات الفنية أو الكليات التجارية والمراكز التدريبية الخاصة بالمهارات الهندسية، كما يتم تقديم نظامين من الدورات المعتمدة وطنياً تؤدي للحصول علي الشهادة القومية الفنية/ التجارية والشهادة القومية الفنية التجارية المتقدمة. ويستمر البرنامج ذو المستوي الأدنى لمدة ثلاث سنوات بعد المدرسة الثانوية الدنيا وهو يعادل المدرسة الثانوية العليا. أما البرنامج المتقدم فإنه يستمر لعامين قبل الالتحاق بسوق العمل ويصنف كمستوي أقل برامج التعليم العالي، ويتم منح جميع الشهادات من قبل المجلس القومي للامتحانات التجارية والفنية National Business and Technical Examinations Board. (١٤٣) .

ويري المجلس المشترك للقبول والامتحانات أن الشهادات القومية تمثل أدني متطلبات الالتحاق للقبول في مؤسسات التعليم العالي مثل الجامعات والمعاهد الفنية وكليات التربية. كما تقدم مؤسسات التدريب المهني برامج نموذجية لمدة ثلاث سنوات، التي تؤدي كل سنة دراسية منها إلي منح شهادة حيث يحصل الخريجين علي الشهادة القومية المهنية الجزء الأول أو الجزء الثاني أو النهائية (١٥١) .

وبالرغم من ازدهار التعليم الفني والمهني في العديد من المجتمعات إلا أن نيجيريا تتجاهل هذا النوع من التعليم. وكنتيجة لذلك فإن المجتمع ينقصه الفنيين المهرة مثل البنائين والنجارين والرسامين وفنيو الصيدليات والمكتبات وفنيو الكهرباء والإليكترونيات والممرضات المهنيات الماهرات....الخ (١٦٧) .

إن إهمال التعليم الفني ضار اقتصادياً واجتماعياً لأنه يؤدي إلي تأخر المجتمع. وبالرغم من أن التعليم الفني والمهني يبدو غير كافياً للتدريب علي المواطنة والقيادة إلا إنه يزود الطلاب بالمهارات الحياتية التي تمكنهم من أن يكونوا أصحاب مشروعات إنتاجية حيث إنه يولد الأفكار الخلاقة والمبتكرة، ويزود الدخل الاقتصادي، والحرية الشخصية (١٦٧).

ولقد قامت الحكومة النيجيرية بخطوة هائلة لتعزيز مفهوم المهنية من خلال البدء في أهداف التعليم المهني الفني في سياستها التعليمية وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي: (٩٥ : ١٤٧-١٤٨)، (٩٨ : ١٤٣)

- توفير الأيدي العاملة المدربة في مجالات العلوم التطبيقية والتكنولوجيا والتجارة.
- توفير مهارات المعرفة الفنية والمهنية اللازمة للتنمية الزراعية والصناعية والاقتصادية.
- توفير الأفراد القادرون علي تطبيق المعرفة العلمية في تحسين وحل المشكلات البيئية.
- إعطاء مقدمة للدراسات المهنية في الهندسة وغيرها من التكنولوجيات.
- تقديم تدريب ونقل المهارات الضرورية التي تقود إلي إنتاج الحرفيين والفنيين وغيرهم من ذوي المهارة.
- تمكين الشباب (ذكوراً وإناثاً) من أن يكون لديهم فهم ذكي للتعقيد المتزايد للتكنولوجيا.
- اكتساب المهارات الفنية والمهنية.
- تحفيز الإبداع لدي الأفراد.

ولقد أكدت السياسة القومية للتعليم علي رغبة نيجيريا في تحقيق الأهداف القومية من خلال التعليم، ومن ثم هناك حاجة لاكتساب المهارات المناسبة والقدرات والكفاءة العقلية والبدنية كوسيلة للفرد كي يحيا في المجتمع ويسهم في تنمية مجتمعه، وبالتالي فلا يمكن لأي مجتمع أن يتقدم بشكل ملموس بدون التعليم الفني والمهني القائم علي التكنولوجيا (٩٨ : ١٤٣) .

ويتبين مما سبق مدي أهمية التعليم الفني والمهني فى نيجيريا ؛ حيث إنه من الصعب أن يكون جميع أفراد المجتمع من أرباب المهن الأكاديمية لأن ذلك سيؤدي بلا شك إلي حدوث خلل وعدم توازن في المجتمع فكل فرد من أفراد المجتمع يسهم بشكل أو بآخر في

تنميه مجتمعه وخدمة أفراده وكل مهنة من المهن لها أهميتها في المجتمع بغض النظر عن كونها أكاديمية أو فنية ومهنية.

(٤) التعليم العالي والجامعي: Higher Education

يلتحق الطلاب الحاصلين علي شهادة الثانوية العليا بالمعاهد الفنية والجامعات المختلفة وتختلف مدة الدراسة بالتعليم العالي والجامعي تبعاً لنوع الدراسة التي يلتحق بها الطالب، ويسهم التعليم العالي والجامعي في تنمية شخصية الفرد وإكسابه القيم والمهارات التي تمكنه من النجاح في حياته المهنية والمستقبلية.

وترجع جذور التعليم العالي في نيجيريا إلي عام ١٩٣٤م عندما قامت الحكومة الاستعمارية بإنشاء كلية يابا العليا **Yaba Higher College**. وفي عام ١٩٤٣م قامت الحكومة بإنشاء لجنة للمشورة خاصة باحتياجات التعليم العالي في المنطقة. وفي عام ١٩٤٨م بدأت الكلية الجامعة **University College** في لبادن بمنح درجات بالاشتراك مع جامعة لندن. وكانت الكلية الجامعة هي الجامعة الوحيدة في نيجيريا حتى عام ١٩٦٠م عندما حصلت الدولة علي استقلالها. وفي عام ١٩٦٢م أنشأت الحكومة الفيدرالية جامعة جديدة في لاجوس (كانت عاصمة نيجيريا في ذلك الوقت)، كما أنشأت حكومة الإقليم الغربي جامعة جديدة أيضاً. وقد قامت حكومة الإقليم الغربي التي كان لديها جامعتين فدراليتين في مقاطعتها بإنشاء جامعة خاصة بها في إيلي أيف **Ile-Ife** في العام نفسه. كما انفصلت الكلية الجامعة في لبادن عن جامعة لندن وأصبحت جامعة مستقلة بذاتها. وفي عام ١٩٧٠م تم إنشاء جامعة بنين **University of Benin** في أحد الأقاليم التقليدية الأربعة في الدولة (١٤٣).

وهناك ما يقرب من ٣٦ جامعة اتحادية، وحوالي ٣٧ جامعة بالولايات و٤٥ جامعة خاصّة معتمدة من لجنة الجامعات الوطنية النيجيري (NUC). حيث أسّست كليّات وجامعات متعدّدة التقنيات لتدريب القوة البشرية علي المستوي المتوسط علي التقنية (١٥٠).

وفي عام ١٩٧٣م كان يوجد في نيجيريا ٦ جامعات ووصل عدد الطلاب الملتحقين بها إلي ١٤.٣٧١ طالب. ولقد استولت الحكومة العسكرية الفيدرالية عام ١٩٧٥م علي جميع الجامعات الموجودة وقامت بإنشاء سبع جامعات أخري. وبالتالي بلغ عدد الجامعات في نيجيريا عام ١٩٧٥م ١٣ جامعة. ونتيجة لرغبة الحكومة الفيدرالية في تحقيق تطور

تكنولوجي قامت بإنشاء الجامعات المتخصصة. حيث تم إنشاء أول جامعة متخصصة عام ١٩٨٠م وهي الجامعة التكنولوجية في Owerri والجامعة الاتحادية للتكنولوجيا في Akure عام ١٩٨١م وأخري في بنين Benin عام ١٩٨٢م. وكانت أول ولاية تقوم بإنشاء جامعة خاصة بها هي ولاية Rivers حيث قامت بإنشاء جامعة ولاية ريفرز للعلوم والتكنولوجيا Rivers State University of Science and Technology عام ١٩٧٩م، كما قامت ولاية Bendel (الآن Edo & Delta) بإنشاء جامعة خاصة بها عام ١٩٨٠م هي جامعة Ambrose Alli في Ekpoma (٧٩ : ٢٠٣-٢٠٥).

ولقد تزايدت رغبة الولايات في أن يكون لديها جامعات خاصة بها فيما بين ١٩٧٩: ٢٠٠٥م. حيث يوجد في نيجيريا ٢٦ جامعة تابعة للولايات. كما ظهر الاتجاه نحو إنشاء الجامعات الخاصة في نهاية ١٩٧٠م عندما حاول Dr. Basil N. Ukaegbu إنشاء جامعة خاصة في Owerri في ولاية Imo إلا أن هذه المحاولة قد باءت بالفشل كنتيجة للإبطال القانوني من قبل الحكومة العسكرية. وبالرغم من أن Ukaegbu قد كسب المعركة القانونية إلا أنه فشل في تحقيق حلم الجامعة الخاصة في نيجيريا. كما أدي نظام Buhari عام ١٩٨٤م إلي إغلاق جامعة Ukaegbu وإبطال كافة الجامعات الخاصة الموجودة. وفي العاشر من مايو ١٩٩٩م تم الترخيص لأول مجموعة من الجامعات الخاصة بالعمل ومنها جامعة Igbinedion ، Babcock وغيرها من الجامعات (٧٩ : ٢٠٣- ٢٠٥) .

وفي عام ١٩٩٩م تم إنشاء ثلاث جامعات خاصة، تلي ذلك إنشاء العديد من الجامعات الخاصة من أجل أن تكمل جهود الجامعات الاتحادية وجامعات الولاية فيما يتعلق بزيادة معدلات الالتحاق بالجامعات النيجيرية. وحتى عام ٢٠٠٧م كان يوجد ٣١ جامعة خاصة و ٢٥ جامعة اتحادية و٢٦ جامعة تابعة للولاية (٩٠ : ١٩٩)،كما تم الترخيص لجامعات خاصة أخري بالعمل من قبل المجلس القومي للجامعات.

وجدير بالذكر أنه حوالي ٣١.١ % من الجامعات في نيجيريا تدار بشكل خاص ، بينما حوالي ٣٥.٠٦ تدار بواسطة حكومات الولاية. وحوالي (٣٧.٧٦ %) تدار بواسطة الجامعات الاتحادية (٧٣ : ١٢).

ومنذ عام ١٩٩٩م قامت الحكومة المنتخبة بالعديد من الإصلاحات السياسية والمؤسسية في التعليم العالي، من ضمن هذه الإصلاحات المراجعة المؤسسية لكل الجامعات والمجالس والمؤسسات التي لها علاقة بالتعليم العالي، إلغاء امتياز نواب رؤساء الجامعة التي تتعلق باختيار ١٠% من استيعاب الطلاب كل عام، إعادة تشكيل مجالس إدارة كل جامعة مع القيام بتمثيل أكبر لها، ترخيص سبع جامعات خاصة، إعفاء موظفي الجامعة من لوائح وجداول الخدمات العامة، و ١٨٠% زيادة في تمويل النظام الجامعي للجامعات التي قامت برفع مخصصات كل طالب من ٣٦٠ دولار أمريكي إلي ٩٧٠ دولار أمريكي سنوياً (١٠٣ : ٦).

وقد كلل هذه الجهود إعلان السياسة الحكومية الجديدة الخاصة بالحكم الذاتي للجامعات والتي تم الإعلان عنها في ٢١ يوليو ٢٠٠٠م. فلقد أعطت هذه السياسة الجديدة لمجالس الجامعات المسئولية الكاملة للحكم المؤسسي بما في ذلك تعيين كبار الموظفين، استعادة كتلة التمويل للجامعات، تقييد سلطات وقوي اللجنة القومية للجامعات، إعادة حق الجامعات في تحديد معايير القبول واختيار الطلاب، إرساء الأسس الخاصة بالحد الأدنى من المعايير الأكاديمية الجديدة (١٠٣ : ٦).

وفيما بين ٢٠٠٠، ٢٠٠٩م تم إنشاء جامعتان اتحاديتان و٢١ جامعة تابعة للولاية و٣٨ جامعة خاصة وبالتالي بلغ عدد الجامعات ٢٧ جامعة اتحادية و٣٤ جامعة تابعة للولاية و٤١ جامعة خاصة وبالتالي بلغ عدد الجامعات ١٠٢ جامعة. ولقد ساعد رحيل الحكومة الاستعمارية في نيجيريا عام ١٩٦٠م علي إتاحة الفرص لنيجيريا كي تدرك أن التعليم أداة مهمة في التنمية. إلا أن الطبيعة التعددية في نيجيريا والميول الدينية المختلفة جعلت إدراك السياسات أمراً صعباً في جميع القطاعات. كما أن الانقسام بين نيجيريا الجنوبية والشمالية كان واضحاً في سياساتهم التعليمية. ولقد تطبعت نيجيريا الجنوبية بالتعليم الغربي لذلك ألتزمت نيجيريا الشمالية بشدة بالتعليم الإسلامي. وكانت اللغة الإنجليزية مصاحبة للتعليم الغربي بينما صاحبت اللغة العربية التعليم الإسلامي. وكمحاولة لتضييق الفجوة بين هذين الإقليمين اعتنت السياسة القومية للتعليم التي تم صياغتها عام ١٩٧٠م باهتمامات السكان ككل من خلال مخاطبة الأنظمة الرسمية وغير الرسمية وتوفير أنظمة تعليمية متوازنة وذلك من أجل أن تشمل جميع شرائح المجتمع (٣٨ : ١١٠-١١١).

وينظر إلي الجامعات باعتبارها مراكز للتميز فلا يتم اكتساب المعرفة فيها فقط وإنما يتم نشرها للأفراد الذين يحتاجون إليها. والجامعات عبارة عن مؤسسات رسمية إنشائها المجتمع كي تكون مراكز للتعلم والأفكار والمثل العليا. ويري بنيامين أن الجامعات عبارة عن أبراج عاجية يتم فيها تقديم واستقبال التعلم بدون إزعاج أو أي تأثير لا داعي له من العالم الخارجي (٤٨ : ١٥).

وبالتالي يتكون التعليم العالي في نيجيريا من الجامعات، والجامعات متعددة التقنيات، والكليات التقنية، والكليات التعليمية، فجامعات الجيل الأول الست أسست قبل منتصف السبعينات والجيل الثاني أسست في منتصف السبعينات، بينما الجيل الثالث أسست في الثمانينات والتسعينيات و تضمنت جامعات الزراعة والتقنية (٩٧ : ١٥٣) .كما توسع التعليم العالي في نيجيريا من كلية واحدة في عام ١٩٤٨م إلي ١١٧ كلية في عام ٢٠١١ بحيث شمل حوالي ٣٦ جامعة اتحادية ، و٣٦ جامعة بالولاية ، و٤٥ جامعة خاصة(٤٠: ٥٤).

ويغطي التعليم العالي مرحلة ما بعد الثانوية من النظام القومي للتعليم الذي يتمثل في الجامعات، والمعاهد الفنية، الكليات التكنولوجية، كليات التربية وكليات التدريب المتقدم، وكليات التعليم بالمراسلة. وتلعب مؤسسات التعليم العالي دوراً كبيراً في النمو القومي وخاصةً في نمو وتطور القوي العاملة ذات المستوي المرتفع. كما تعتبر الجامعات أحدي الوسائل التي تساعد علي تنمية الوعي القومي. وتختلف مدة الدراسة في التعليم العالي من نوع إلي آخر فتصل مدة التعليم الجامعي إلي أربع سنوات دراسية، وأربع سنوات بالنسبة للمعاهد الفنية، ثلاث سنوات في كليات التربية، وسنتين للدبلوم القومي وأخرتين للدبلوم القومي الأعلى (١٣١).

ويهدف التعليم العالي والجامعي في نيجيريا كما هو موجود في السياسة الوطنية إلي ما يلى: (٤٨ : ١٦) (٥٨ : ٣٤٢) (١٠٦ : ٢٠)، (٨٤ : ٢٠٧).

- الإسهام في التنمية القومية من خلال مستوي عالي مرتبط بتدريب القوي العاملة.
- تنمية القيم الصحيحة التي تساعد علي بقاء الفرد والمجتمع.
- تنمية القدرة العقلية للأفراد من أجل فهم بيئاتهم المحلية والخارجية والتمتع بها.

- اكتساب المهارات البدنية والعقلية التي ستساعد الفرد علي الاعتماد علي نفسه والتي تمكنه من أن يكون مواطن صالح في المجتمع.
- تعزيز وتشجيع المنح الدراسية وخدمة المجتمع.
- تعزيز الوحدة الوطنية بين الأفراد.
- تنمية وترسيخ القيم الصحيحة التي تساعد علي بقاء الفرد والمجتمع.
- تعزيز وترسيخ الوحدة القومية والفهم والتفاعل القومي والعالمي.

وتعتمد مدة الدراسة ببرامج التعليم الجامعي في نيجيريا علي برنامج الدراسة الذي يختلف من مجال إلي آخر، حيث تستمر برامج العلوم الاجتماعية والإنسانية لمدة ٤ سنوات دراسية، أما البرامج المرتبطة بالهندسة والتكنولوجيا فإنها تستمر لمدة ٥ سنوات دراسية، الصيدلة لمدة ٥ سنوات، الطب البشري والبيطري لمدة ٦ سنوات، القانون لمدة ٥ سنوات.

ويعتبر التعليم العالي في نيجيريا ثنائي في طبيعته حيث إنه يتكون من القطاع الجامعي والقطاع غير الجامعي الذي يشمل المعاهد الفنية، وكليات التربية. ويمكن إنشاء الجامعات إما من قبل الحكومة الفيدرالية أو حكومات الولايات. وبالرغم من أن الجامعات التي تنشئها الحكومة الفيدرالية يكون بها معدلات التحاق مرتفعة إلا أنه يوجد اختلاف قليل أو لا يوجد اختلاف علي الإطلاق بين الجامعات التي تديرها الحكومة الفيدرالية وبين الجامعات التي تديرها حكومات الولايات. وفي عام ١٩٩٣م أقرت الحكومة الفيدرالية التشريع الخاص بإنشاء مؤسسات خاصة للتعليم العالي. ولقد احتفظت لجنة الجامعات الوطنية بسجل للجامعات المعترف بها في نيجيريا. وهي تسجل حالياً ٢٧ جامعة فيدرالية، ٣١ جامعة تتبع لحكومات الولايات، و٣٤ جامعة خاصة (١٤٩).

وحتى يمكن للطلاب الالتحاق بالتعليم الجامعي فيجب حصولهم علي شهادة التعليم الثانوي الأعلى، وامتحان شهادة الثانوية العامة العالمية وهذا كحد أدني لمتطلبات الالتحاق بالجامعة. والطلاب الذين يتقدمون بالنتائج المقبولة في شهادة التعليم العام النيجيري المستوي A يتم منحهم التحاق متقدم للمرحلة الثانية من درجة البكالوريوس ذات الأربع سنوات. إلا أن العدد الذي يستوفي ذلك يكون قليل جداً (١٤٩).

وفي عام ٢٠٠٣/٢٠٠٤م بلغ عدد المسجلين في الكليات التعليمية في نيجيريا حوالي ٣٢٨١٥٦، وفي عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥م بلغ حوالي ٣٥٥٥٦٠ ، وفي عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦م بلغ حوالي ٢٤٤٥٦٩، وفي عام٢٠٠٦/٢٠٠٧م بلغ حوالي ٢٥٥٩٢٦، وفي عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨م ٢٢٥٣٦٢ (٤١ : ٨٨).

وفي عام ٢٠٠٧م كانت نسبة القبول في الجامعات حوالي ٦٠.١% للذكور وحوالي ٣٩.١% للإناث ، وفي الكليات متعددة التقنيات كانت حوالي ٦٤.٥% للذكور وكانت حوالي ٣٥.٥ % للإناث، وفي الكليات التعليمية كانت بالنسبة للذكور حوالي ٣٩.٧% والإناث حوالي ٦٠.٣% (٣٠ : ١٥٠) .

كما بلغت نسبة الالتحاق بالجامعات في نيجيريا حوالي ٣٧.٦ للإناث ، وحوالي ٦٢.٤% للذكور عامي ٢٠٠٨-٢٠١٠م (١٥٠).

وتشبه الجامعات النيجيرية الجامعات البريطانية بشكل كبير والتي استمدت منها الكثير من الأفكار، كما أن نظامهما الأساسي وتركيبهما الحكومي متشابه أيضاً؛ فهما يتفقان في المبادئ الخاصة بالحكم الذاتي للجامعة والمجالس ومجلس الشيوخ وفي تحديد المعايير من خلال مؤسسة الفحص الخارجي. كما يساعد المجلس الداخلي للجامعة ورابطة الكومنولث للجامعات في تدعيم هذه المبادئ (١٤٩ : ٤٢٣).

أما بالنسبة للدرجات العلمية والمؤهلات التي تمنح لطلاب الجامعة فإنها تتمثل فيما يلي : (١٤٩)

- درجة البكالوريوس: بعد دراسة مدتها أربع سنوات، وقد تزداد مدة الدراسة حتى تصل إلي ست سنوات كما هو الحال في الطب وطب الأسنان. وجميع البرامج التي تؤدي إلي الحصول علي درجة البكالوريوس تكون بمستوي مرتبة الشرف.
- تمنح دبلوم الدراسات العليا بعد استكمال عام واحد من الدراسات العليا بعد الحصول علي درجة البكالوريوس. وتوجد برامج دبلوم الدراسات العليا في الإدارات التعليمية والعامة.
- أما البرامج التي تؤدي إلي الحصول علي درجة الماجستير فتصل مدتها إلي عام أو عامين دراسيين. والبرامج ذات العام الواحد تكون عبارة عن دورات دراسية ولا تتضمن أعمال بحثية.

- أما درجة الدكتوراه فتصل مدتها إلي ثلاث سنوات بعد الحصول علي درجة الماجستير. وعلي المتقدمين أن يقدموا أطروحة ومناقشة لموضوع الأطروحة.

ويتمثل الدور الرئيسي والتقليدي للجامعات في نقل المعرفة وتدريب العقول البشرية. وتعتبر هذه الوظيفة الرئيسية مرتبطة بشكل كبير بالاندماج في الأنشطة البحثية الأساسية التي تؤدي إلي تقدم المعرفة مثل الاكتشافات العلمية. ومنذ بداية ظهور التعليم الجامعي يرتبط التعليم الجامعي بتنمية الأيدي العاملة وتطوير المواطنون المثقفون وترقية البحوث الأساسية. وتري السياسة القومية للتعليم عام ١٩٨١م أن وظائف التدريس والبحث في التعليم الجامعي تلعب دوراً هاماً في التنمية القومية وبخاصة في تنمية الأيدي العاملة ذات المستوي المرتفع، كما تعتبر الجامعات أفضل وسيلة لتنمية الوعي القومي (٨٦ : ٥-٦).

وحتى يمكن للجامعات القيام بهذه الأدوار وتلك الوظائف فإنه يجب توفير التمويل المناسب لذلك. ولقد كانت الحكومة النيجيرية ولفترة طويلة الممول الوحيد للتعليم الجامعي في نيجيريا. وتستخدم الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات نظام تجميع العائدات أو الإيرادات، وبالتالي لا يوجد مصدر معين لأي بند نفقات ونتيجة لذلك فلا يوجد للتعليم مصدر خاص من الإيرادات يرتبط به فقط وعليه أن يحارب مع وحدات الخدمة العامة الأخرى. ولذلك فلا يعتمد مقدار التمويل المخصص للتعليم علي القيمة الكلية المتاحة من الإيرادات وإنما علي ترتيب أولويات السنة المالية بشكل خاص (٨٦ : ٥-٦).

ومن جهة أخرى لا يمكن للجامعات بمفردها أن تلبي احتياجات نيجيريا من التعليم العالي. فبجانب الجامعات توجد المدارس المهنية والمعاهد الفنية وكليات الآداب والعلوم والتكنولوجيا (١٣٩ : ٤٢٤).

ويوجد التعليم المهني في المؤسسات التي تعتبر تعليم عالي من حيث المستوي وغير جامعية من حيث الحالة. وتقدم المعاهد الفنية وكليات التربية تعليم وتدريب فني عالي. ويعتمد الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي الغير جامعية علي الأداء في شهادة التعليم الثانوي العليا. ويتولى المجلس المشترك للقبول والامتحانات إجراء الامتحانات الخاصة بهذا النوع من التعليم. ولقد بلغ عدد المتقدمين للحصول علي شهادة التعليم الفني العالي ٣٢٠ ألف طالب، ولقد ازداد هذا العدد بشكل ملحوظ مما يدل علي زيادة الاهتمام بالتعليم الفني العالي، إلي

جانب قرار الحكومة بأن تمنح المعاهد الفنية درجة البكالوريوس في التكنولوجيا في المستقبل القريب (١٤٥).

وتمنح المعاهد الفنية ومعاهد التكنولوجيا الدبلوم العليا العادية بعد عاميين دراسيين، كما يتم منح الدبلوم العليا القومية بعد دراسة عاميين دراسيين بعد الحصول علي الدبلوم العليا العادية وخبرة لمدة عام واحد فقط. ويمكن للحاصلين علي الدبلوم العليا القومية التقدم للدبلوم المهنية التي تستمر لمدة ١٨ شهر وتسمح لخريجيها بالتقدم للحصول علي درجة الماجستير علي المستوي الوطني (١٤٥).

وفي ضوء العرض السابق يتضح أن مؤسسات ما قبل المدرسة تصنف إلي مراكز تنمية الطفولة المبكرة، ومراكز العناية اليومية للأطفال من يوم: ثلاث سنوات، ومدارس ما قبل المرحلة الابتدائية (رياض الأطفال) للأطفال من سن الثالثة وحتى السادسة ، حيث يتم تشغيل المراكز الخاصة بشكل تجاري في مقابل دفع رسوم.

أما بالنسبة للتعليم الأساسي فى نيجيريا فأنه يقدم لكل فرد فرصاً تعليمية صممت لكي تلبي احتياجات التلاميذ التعليمية الأساسية ،حيث تتضمن مهارات التعليم الأساسية مثل ،القراءة، والتعبير الشفهي، والحساب والعد ، وحل المشكلات ، بالإضافة إلي المحتوي التعليمي الأساسي من المعرفة والمهارات والقيم، وكذلك الاتجاهات التي تساعد الفرد علي البقاء، وعلي تنمية قدراتهم الكاملة، والتي تمكنهم من العيش والعمل بكرامة، بالإضافة إلى المشاركة بشكل كامل في التنمية وفي تحسين جودة حياتهم وفي صنع القرارات السليمة إلي جانب استكمال تعليمهم.

أما التعليم الثانوي تتمثل أهدافه طبقاً للسياسة القومية للتعليم في نيجيريا في توفير عدد متزايد من تلاميذ المدرسة الابتدائية يقدم لهم تعليم عالي الجودة بغض النظر عن جنسهم أو خلفيتهم الاجتماعية أو الدينية أو العرقية. وجود تنوع في المنهج الدراسي بحيث يراعي الاختلافات في المواهب والفرص والأدوار المتاحة للطلاب بعد تخرجهم من المرحلة الثانوية. تربية جيل من الأفراد القادرين علي التفكير بأنفسهم واحترام آراء ومشاعر الآخرين واحترام كرامة العامل وتقدير هذه القيم والحياة كمواطنين أسوياء. تشجيع الطلاب ذوي الرغبة في التطور والتنمية الشخصية سواء في المدرسة أو في الحياة ككل.

أما التعليم الفني والمهني يعد جزء مكمل في إستراتيجيات التنمية الوطنية في العديد من المجتمعات نظراً لتأثيره علي الإنتاجية والتنمية الاقتصادية. والتعليم الفني عبارة عن برنامج مخطط من المقررات والخبرات التعليمية التي تبدأ باكتشاف خيارات المهنة وتدعم المهارات الأكاديمية والحياتية الأساسية وتساعد علي الإنجاز علي مستويات أكاديمية مرتفعة والقيادة والإعداد للصناعة والتعريف بالعمل والتعليم المتقدم والمستمر.

بينما التعليم العالي والجامعي في نيجيريا فيهدف إلي الإسهام في التنمية القومية من خلال مستوي عالي مرتبط بتدريب القوي العاملة، وتنمية القيم الصحيحة التي تساعد علي بقاء الفرد والمجتمع، وتنمية القدرة العقلية للأفراد من أجل فهم بيئاتهم المحلية والخارجية والتمتع بها، واكتساب المهارات البدنية والعقلية التي ستساعد الفرد علي الاعتماد علي نفسه والتي تمكنه من أن يكون مواطن صالح في المجتمع، وتعزيز وتشجيع المنح الدراسية وخدمة المجتمع، وتعزيز الوحدة الوطنية بين الأفراد، وتنمية وترسيخ القيم الصحيحة التي تساعد علي بقاء الفرد والمجتمع.

٣ -أجهزة ومستويات الإدارة التعليمية في جمهورية نيجيريا الاتحادية:

منذ عام ١٨٤٠م كانت إدارة التعليم في أيدي البعثات التبشيرية. ولقد أمتد ذلك من ١٨٤٠م إلى ١٨٨٧م. وبالرغم من أن الحكومة الاستعمارية قد قامت بعمل قرار تعليمي عام ١٨٨٢م إلا أن الحكومة لم تكن مهتمة بإدارة التعليم ولكنها قامت فقط بعمل منح ومساعدات متاحة للمدارس. وكان أول تدخل للحكومة الاستعمارية في إدارة التعليم القومي عام ١٨٨٧م مع إعلان أول مرسوم تعليمي نيجيري بين ١٨٨٧م و١٩٦٠م فلقد لعبت الحكومة الاستعمارية أدوار هامة في إدارة التعليم القومي. كما أدرك القوميون الدور الهام للتعليم كأداة للتحرير الاستعماري مما جعلهم يقومون بدور نشط في إدارة التعليم النيجيري (٦٧ : ٣-٥، ١٠-١٢).

ولقد كانت إدارة التعليم في عهد الاستقلال عام ١٩٦٠م معتمدة علي النيجيريين أنفسهم، فلقد شهدت هذه الفترة مشاركة فعالة من المنظمات غير الحكومية والمجتمعات والأفراد بالإضافة إلي التدخل الحكومي، وبالرغم من أن الحكومة النيجيرية قد شاركت في إدارة التعليم منذ تشريع ريتشارد عام ١٩٤٦م مع ظهور الحكومات الإقليمية، إلا أن أدارة التعليم النيجيري بشكل كامل من قبل النيجيريين قد بدأت بعد الاستقلال. ولقد كان القرن الحادي

والعشرين علامة تاريخية بالنسبة للنيجيريين فيما يتعلق بإدارة التعليم فلقد استطاعوا السيطرة الكاملة علي مصير التعليم الخاص بهم . (٦٧: ٣-٥ ،١٠-١٢)

ولقد استطاعت نيجيريا تحقيق العديد من الآثار الإيجابية علي التعليم مقارنةً بالمائة عام الماضي من فترة الحكم الاستعماري البريطاني للدولة. من هذه الإيجابيات الاهتمام بالعديد من القضايا مثل السياسات القومية للتعليم، التعليم الابتدائي، التعليم الثانوي، التعليم الأساسي للجميع، التعليم الجامعي بالإضافة إلي الإطار المؤسسي لتنظيم التعليم. ولقد استطاعت الحكومات المتتالية في نيجيريا تخصيص ما يزيد عن ٣٠% من ميزانيتها للتعليم. كما تم إنشاء أكثر من خمسين مؤسسة تعليمية خلال الربع الثاني من القرن الحادي والعشرين. إلا أن نظام التعليم النيجيري عاني من بعض النكسات كنتيجة للقيم الاجتماعية الخاطئة والفساد. (٦٧: ٣-١٢)

ومن المشكلات التي يعاني منها التعليم النيجيري القيادة الإدارية غير المناسبة حيث يؤثر المديرين بشكل سلبي علي الإدارة التعليمية، ذلك لأن المديرين غير فاعلين وينقصهم المهارات الإدارية اللازمة للنجاح في تنفيذ السياسات والبرامج التعليمية. ويمكن لنظام التعليم النيجيري أن يثبت وجوده إذا استطاع المديرين تعزيز المعرفة للتنمية البشرية. (٣٣ : ٤٨-٤٩)، إلا أن مديري التعليم النيجيري قد انتقلوا تدريجياً بعيداً عن توليد المعرفة والدفاع عنها إلي الساحة السياسية حيث أصبحوا مراكز الفعاليات السياسية. وتتمثل مشكلة نظام التعليم في نيجيريا في الفشل في القيادة التى تتمثل مشكلة النيجيريين في عدم قدرة القادة علي الارتقاء بمستوي المسئولية والتحدي الذي يعتبر البصمة الرئيسية للقيادة الحقيقية (٥٦: ٣-١٢).

ويبدو أن إدارة التعليم النيجيري تعتمد إلي حد كبير علي التمويل بمعني أن تمويل التعليم للإدارة الفعالة قليل، ويعاني قطاع التعليم النيجيري ككل من نقص التمويل اللازم له، حيث ينعكس ذلك علي مرتبات المعلمين القليلة، النقص في الإمكانيات المادية هذا إلي جانب اختلاس التمويل المتاح الخاص بالتعليم من قبل القادة. وبالتالي يوجد ارتباط بين التمويل الغير كافي للتعليم في نيجيريا والتنمية القومية، ومن ثم يعتبر التمويل عامل أساسي وجوهري يمكنه أن يسهم في تحقيق الإدارة الفعالة للتعليم (٦٧: ٣-١٢) .

وقبل استقلال نيجيريا عام ١٩٦٠م كان يتم إدارة التعليم علي المستويات الإقليمية (الغربي، الشرقي، الجنوبي ، ومقاطعة لاجوس). ولقد شق الإقليم الغربي الطريق لتقديم التعليم الابتدائي المجاني عام ١٩٥٥م تلاه الإقليم الشرقي ومقاطعة لاجوس عام ١٩٥٧م. ونظام التعليم ٦- ٥ -٢- ٣ كان هو الشائع في هذه الأقاليم في ذلك الوقت ،إلا أن سياسات التعليم المبكر قد فشلت في تقديم فلسفة قومية مناسبة أو أهداف قومية أو أهداف تعليمية للشعب النيجيري. ويري أوسوكويا ٢٠٠٣م أن السياسات التعليمية المبكرة قد فشلت في توفير نظام قومي للتعليم. لذلك تم إعادة تقويم النظام القديم وظهرت الحاجة لسياسة قومية للتعليم توحد الجزئيات وذلك من خلال جهود حكومات الولاية. ولقد حدث تغير في دور السياسة التعليمية فيما بين ١٩٧٠ و١٩٧٩م عندما شاركت الحكومة بشكل مباشر في قطاع التعليم. ولقد كان تولي الحكومة للمدارس عام ١٩٧٠م علامة مميزة في ملكية المدارس في الدولة. وفي عام ١٩٧٠م أجبرت الحكومة الجهات الخاصة التي تقدم التعليم علي مستوي المرحلة الابتدائية والثانوية علي تسليم مدارسها إلي حكومات الولاية. وفي سبتمبر عام ١٩٧٦م تم تقديم برنامج التعليم الابتدائي للجميع الذي يهدف إلي تقديم تعليم ابتدائي مجاني إجباري وعالمي للأطفال من سن السادسة وحتى الحادية عشر عام (١١٥ : ١٦١).

وتتعدد المستويات الإدارية الخاصة بالتعليم النيجيري، كما تم وضع التعليم علي القائمة التشريعية المتزامنة في تشريع ١٩٩٩م الذي يتيح إطار العمل الشرعي لإدارة التعليم في نيجيريا. أي أن الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات تقوم بمسئوليات أساسية تتعلق بالتعليم في نيجيريا (٨٤ : ٢٥-٢٦).

فالتعليم في نيجيريا تشرف عليه وزارة التربية، أما الإدارات المحليّة تتحمل مسئولية تطبيق السياسة في التعليم العامّ الحكومي والمدارس الحكومية في المستوى الإقليمي. فنظام التعليمي ينقسم إلى روضة الأطفال، وتعليم أساسي، وتعليم ثانوي وتعليم عالي (١٦٨).

وتمثل وزارة التعليم الفيدرالية قمة الهرم الإداري الخاص بالتعليم في نيجيريا، وتتكون الوزارة من ثمان أقسام وثلاث وحدات قانونية. كما يكون لدي وزارات التعليم في الولايات تركيب مشابه لوزارة التعليم الفيدرالية مع وجود اختلافات قليلة يتم تحديدها من قبل الولاية؛ حيث تتولي وزارة التعليم الفيدرالية صياغة وتنسيق السياسات وتحديد الجودة في الخدمات

الخاصة بقطاع التعليم. ويقدم المجلس القومي للتعليم النصح لوزارة التعليم الفيدرالية مما يساعدها علي القيام بهذه المسئوليات؛ ويعتبر هذا المجلس الجهة الأعلى الخاصة التي تقوم بصياغة السياسة التي تتعلق بأمور التعليم ويتألف هذا المجلس من وزارة التعليم الفيدرالية وأعضاء الولاية للتعليم (٨٤ : ٢٥-٢٦).

وتتولي وزارة التعليم الفيدرالية مسئولية التوفيق بين السياسة القومية والإجراءات وضمان أن سياسات الولاية تتوافق مع السياسة القومية التي تم تبنيها من أجل الاحتياجات المحلية. ويقوم المجلس القومي للتعليم بتنسيق السياسة علي المستوي السياسي. ويتم تطوير المبادرات السياسية من خلال اللجنة الاستشارية المشتركة للتعليم التي تتكون من سكرتيرين دائمين ومديرين لوزارات التعليم بالولايات، رؤساء تنفيذيين للمجالس الاستشارية للتعليم، ومديري معاهد التعليم. ويقوم جميع الُملاك المهتمين في القطاع التعليمي باقتراح مبادرات خاصة بالسياسة التعليمية (٨١ : ٤).

وتعتبر البنية التنظيمية لقطاع التعليم معقدة. حيث يوجد في قمتها وزارة التعليم الفيدرالية، ٣٦ وزارة للتعليم في الولايات، ووزارة للتعليم في المقاطعة الفيدرالية بالإضافة إلي ذلك يوجد لجنة التعليم الابتدائي العالمي و٣٧ مجلس للتعليم بالولايات و٧٧٤ سلطة حكومية محلية للتعليم التي تعمل كأقسام لسلطات الحكومة المحلية و٢٠ مؤسسة شبة حكومية تابعة لوزارة التعليم الفيدرالية وعدد لا يحصي من المؤسسات شبة الحكومية في الولايات. وتقوم الحكومة الفيدرالية بعمل معايير دنيا للتعليم في الاتحاد الفيدرالي (١٦٢ : ١٠٠-١٠١).

وترتبط هذه المعايير بأهداف التعليم ومحتوي المناهج الدراسية، ومعايير خاصة بتوزيع الكتب الدراسية والمواد التعليمية الأخرى والإمكانات المادية والفيزيقية. كما تقوم الوزارة بتحديد تسجيل قومي لمدرسي المرحلة الابتدائية من أجل جمع وتحليل ونشر إحصائيات قومية عن التعليم الابتدائي والثانوي كما تشرف الوزارة علي مدي إتباع وزارات التعليم بالولايات والسلطات الحكومية المحلية للتعليم لهذه المعايير. وتقوم وزارات التعليم بالولايات بإدارة مدارس التعليم الابتدائي والثانوي وما بعد الثانوي طبقاً لهذه المعايير بمساعدة سلطات الحكومة المحلية للتعليم في حالة التعليم الابتدائي ولقد قامت الحكومة الفيدرالية بإنشاء ٢٠ مجلس شبه حكومي منها المجلس القومي للجامعات، المجلس القومي للتعليم المهني، اللجنة

القومية لكليات التربية التي يتم من خلالها تنفيذ مسئوليات التعليم الجامعي. ومن المجالس شبه الحكومية أيضاً صندوق ضريبة التعليم، بنك التعليم (١٦٢ : ١٠٠-١٠١).

وتعتبر اللجنة الاستشارية الوطنية لتنمية الطفولة المبكرة أهم آلية لتنسيق الرعاية بالطفولة المبكرة وتعليمهم في نيجيريا؛ والتي تم تأسيسها بمساعدة اليونيسيف ومؤسسة برنارد فان لير. وتهدف هذه اللجنة إلي تنسيق سياسات وبرامج الطفولة المبكرة التي تقدم في الدولة من قبل المسئولين والشركاء. فلقد قامت اللجنة بتشكيل فريق عمل من أجل القيام بتنسيق خدمات العناية بالطفولة المبكرة وتعليمهم التي يتم تقديمها وإدارتها من قبل قطاعات حكومية مختلفة، ويتكون فريق العمل من مسئولين حكوميين عن التعليم وقطاعات الصحة والرفاهية الاجتماعية وتتبع اللجنة للمجلس النيجيري للبحوث التربوية والتنمية (١١٢ : ٤٣).

كما تتولي اللجان التشريعية مثل لجان التعليم لمجلس الشيوخ ومجلس النواب القيام ببعض الوظائف التي تتعلق بقطاع التعليم، وأيضاً تقوم مجالس الولاية التابعة للجان التعليم وما يماثلها علي مستوي الحكومة المحلية بدور كبير في قطاع التعليم.

وتتولي الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات مسئولية التعليم ما بعد الابتدائي من التعليم الثانوي: العالي والجامعي، حيث إنها تقوم بتشريع وإنشاء وإدارة المؤسسات التي تقع في هذه الفئة. علي الجانب الآخر تتولي الحكومات المحلية مسئولية تشريعية لتوفير وتحديد مناهج التعليم الابتدائي. وللحكومة الفيدرالية تأثير مباشر علي تمويل وإدارة التعليم الابتدائي من خلال إنشاء مؤسسات خاصة علي المستوي الفيدرالي ومستوي الولاية.

وتتدخل وزارة التعليم الفيدرالية مع هيئاتها شبة الحكومية الإحدى والعشرين في الإشراف علي التعليم. وتنقسم الهيئات شبه الحكومية إلي أربع مجموعات أساسية علي أساس وظائفها حيث يوجد هيئات شبه حكومية إشرافية أو تنظيمية مثل لجنة الجامعات الوطنية، المجلس الوطني للتعليم المهني، اللجنة الوطنية لكليات التربية، لجنة التعليم الأساسي العالمي، اللجنة الوطنية للتعليم الشامل، وتعليم الكبار والتعليم غير الرسمي، اللجنة الوطنية للتربية البدوية؛ وهناك هيئات من أجل البحث والتنمية والتدريب مثل المجلس النيجيري للبحث التعليمي والتنمية، المركز القومي الرياضي ، المكتبة القومية النيجيرية، مؤسسة المعلمين القومية، والمؤسسة القومية للتخطيط التعليمي والإدارة؛ وهيئات أخري للقياس والتقييم

والامتحانات مثل مجلس غرب أفريقيا للامتحانات، المجلس القومي للامتحانات، والمجلس القومي للتجارة والتعليم المهني؛ وأخري للتدريب والتنمية مثل المجلس النيجيري للغة الفرنسية، المؤسسة القومية للغات النيجيرية، والقرية النيجيرية للغة العربية.

ويمكن تحديد أجهزة ومستويات الإدارة التعليمية في الجمهورية النيجيرية الاتحادية: كما يلى :

- **الإدارة التعليمية على المستوى القومي :**

ينقسم النظام الإداري الحالي فيما بين مقاطعة العاصمة الفيدرالية و٣٦ ولاية. وتعتمد إدارة التعليم في نيجيريا علي النظام الفيدرالي حيث يتم تحديد السياسة التعليمية الأساسية التي تخص البنية والمنهج الدراسي والعام الدراسي بشكل مركزي، كما تشترك حكومة الولايات والحكومة المحلية في إدارة التعليم في نيجيريا. وتتولي الحكومات المحلية إدارة التعليم الابتدائي، أما حكومات الولايات فإنها تتولي إدارة المدارس الثانوية في حين يقع التعليم العالي تحت مسئولية كل من حكومة الولايات والحكومة الفيدرالية (١٤٤) .

وتتولي وزارة التعليم الفيدرالية مسئولية المواءمة بين السياسة القومية والإجراءات التي يتم القيام بها وذلك من أجل ضمان أن سياسات الولاية تعمل في ظل السياسة القومية المنصوص عليها. وتتولى اللجنة القومية للتعليم تنسيق السياسة علي المستوي السياسي، وتعتبر هذه اللجنة الهيئة السياسية العليا لصنع السياسة بالتعاون مع وزارة التعليم الفيدرالية ولجان الولاية للتعليم. وتقدم لجنة التعليم الاستشارية المشتركة النصح والمشورة لهذه اللجنة، وتتكون هذه اللجنة من جميع مديري التعليم علي المستوي الفيدرالي ومستوي الولاية والرؤساء التنفيذيين بمجالس التعليم التشريعية بالإضافة إلي مديري المؤسسات التعليمية الجامعية (٨١ : ٤).

كما تتولي الحكومة الفيدرالية وحكومة الولاية والحكومة المحلية مسئولية المؤسسات التعليمية ذلك بالإضافة إلي المجتمعات والمنظمات الخاصة. إلا أن وزارة التعليم تتولي المسئولية العظمي للتعليم ولكن يوجد وزارات أخري تلعب دور هام في هذا المجال منها وزارة المعلومات التي تتولي مسئولية الإعلان ونشر الوعي عن بعض السياسات التعليمية والبرامج المقدمة، كما تتولي وزارة شئون المرأة دعم تعليم المرأة والفتيات. وتشارك الحكومة

الفيدرالية وزارة التعليم الفيدرالية ووزارات التعليم بالولاية في إدارة النظام التعليمي بالإضافة إلي المجالس التشريعية التي تسمي باللجان. من هذه اللجان اللجنة القومية للتعليم الابتدائي واللجنة القومية للتعليم الثانوي ولجنة تعليم البالغين والتعليم غير الرسمي واللجنة القومية للتعليم الجامعي (٨١ : ٤).

ويتمثل المستوي المركزي في إدارة التعليم في نيجيريا في وزارة التعليم الفيدرالية حيث إنها تتولي إدارة التعليم في نيجيريا. ولقد تم إنشائها عام ١٩٨٨م. وهي تتولي صياغة السياسة القومية للتعليم وجمع البيانات اللازمة للتخطيط والتمويل التعليمي، كما إنها تقوم بتحديد معايير التعليم علي مستوي الدولة ككل، وتسيطر علي جودة التعليم في الدولة من خلال الدور الإشرافي لقسم خدمات التفتيش في الوزارة، كما تقوم بمواءمة السياسات والإجراءات التعليمية لجميع الولايات من خلال المجلس القومي للتعليم بالإضافة إلى التأثير علي التعاون في المسائل التعليمية في نطاق عالمي إلي جانب تطوير المناهج الدراسية علي المستوي القومي بالاشتراك مع الهيئات الأخرى (١٥٤).

وتتضمن وزارة التعليم الفيدرالية العديد من الوحدات والإدارات التالية: (١٠٨ : ٨)

- إدارة التخطيط والبحث والاحصاء.
- وحدة تحليل قطاع التعليم في التخطيط والبحث والاحصاء.
- إدارة التعليم الثانوي والابتدائي.
- إدارة التعليم العالي.
- إدارة تكنولوجيا التعليم والعلوم.
- وحدة دعم الخدمات التعليمية.
- وحدة دعم خدمات التعليم العام.
- وحدة تنسيق المشروع الوطني.
- إدارة التعليم الخاص.
- إدارة خدمات التفتيش والاشراف الفيدرالية.

أي أن التعليم في نيجيريا يتسم بالطابع المركزي فوزارة التعليم الفيدرالية هي المحرك الأساسي للتعليم في الدولة وهي التي تتولي القيام بجميع المسائل المتعلقة بالتعليم وتعاونها العديد من الهيئات واللجان في القيام بهذه المهام مما يساعد علي نجاح النظام التعليمي في نيجيريا وتحقيقه لأهدافه المنشودة.

وتتمثل الهيئات والمنظمات الإدارية في نيجيريا فيما يلي: (١١١) ، (١٣٠) ، (١٤٤)

- وزارة التعليم الفيدرالية Federal Ministry of Education: التي تقوم بالإشراف علي السياسات والإجراءات التعليمية من خلال المجلس القومي للتعليم.
- اللجنة الاستشارية المشتركة Joint Consultative Committee: تعتبر هيئة مستقلة للمربين المهنيين الذين يعملون كقوي استشارية لكل من وزارات التعليم الفيدرالية والجامعات ومعاهد التعليم والمنظمات التعليمية الأخرى.
- اللجنة القومية للجامعات National Universities Commission: تعمل تحت إشراف وزارة التعليم الفيدرالية، وتكلف بالموافقة علي البرامج ورصد ومتابعة الجامعات واعتماد البرامج. كما إنها تقدم قائمة بالجامعات الفيدرالية وجامعات الولايات والجامعات الخاصة المعترف بها التي توجد في نيجيريا.
- المجلس القومي للامتحانات National Examinations Council والمجلس الغرب أفريقي للامتحانات West African Examination Council وهما مسئولان عن إجراء الامتحانات الخاصة بشهادة المدرسة الثانوية الدنيا والثانوية العليا.
- المجلس القومي للامتحانات الفنية والتجارية National Business and Technical Examinations Board: مسئول عن إجراء الامتحانات الخاصة بالشهادة القومية الفنية والشهادة القومية التجارية إلي جانب المستوي المتقدم من هذه الامتحانات في عدد من التجاريات والمجالات مثل الهندسة والبناء.
- المجلس القومي للتعليم الفني National Board for Technical Education: ويتولى مسئولية الكليات الفنية والمعاهد الفنية ذات المعايير الدنيا والمؤسسات الفنية الأخرى في الدولة. كما إنه يتولى توفير الحد الأدنى من المناهج الإرشادية للتعليم الفني والمهني والتدريب، ويشرف وينظم البرامج التي يتم تقديمها في المؤسسات الفنية علي المستويات الثانوية وبعد الثانوية. كما إنه يشترك في تمويل المعاهد الفنية التي تتبع للحكومة الفيدرالية في نيجيريا، ويوفر قائمة بالمعاهد الفنية والكليات الفنية المعترف بها في نيجيريا.
- اللجنة القومية لكليات التربية National Commission for Colleges and Education تتولي تنسيق جميع المظاهر للمعلمين الذين ليس لديهم درجات في نيجيريا.

- المجلس المشترك للقبول والامتحانات The Joint Admission and Matriculation Board: ويتولى امتحانات القبول التي تؤهل للالتحاق بالجامعات والمعاهد الفنية وكليات التربية في نيجيريا.
- المجلس القومي للبحوث التربوية والتنمية National Educational Research and Development Council : تم إنشاؤه عام ١٩٧٢م لتشجيع وتعزيز برامج البحث التعليمي في نيجيريا. حيث إنه يوفر بيانات عن المشكلات التعليمية في نيجيريا ويدعم الإصلاح علي الصعيد الوطني.

ويتضح مما سبق مدي تعدد وتنوع الهيئات التي تساعد وزارة التعليم الفيدرالية في القيام بدور إيجابي تجاه التعليم في نيجيريا، وتعمل جميع هذه الهيئات بشكل تعاوني لأن جميعها تسعي إلي تحقيق هدف مشترك وهو الارتقاء بالنظام التعليمي وتطويره وتطوير أفراد المجتمع النيجيري.

أما بالنسبة لإدارة التعليم الجامعي في نيجيريا فيتم في مستويين المستوي الخارجي والمستوي الداخلي (٤٣ : ٣٤٣) ، (٧٤ : ٥٢٧).

المستوى الخارجي من خلال اللجنة القومية للجامعات وهي هيئة مسئولة عن تنسيق إدارة الجامعات في البلاد. طبقا للأهداف الرئيسية لضمان التطوير المنظّم للتعليم الجامعي في نيجيريا، وضمان التمويل الكافي له . لذلك تعد هذه اللجنة مسئولة عن:

- اعتماد الدورات.
- تأكيد المعايير الأكاديمية.
- الموافقة علي الدورات والبرامج.
- مراقبة ومتابعة الجامعات.

ومن الناحية الأخرى، الإدارة الداخلية لكلّ الجامعة تمثل من قبل Organogram أو رئيس الدولة أو رئيس الحكومة الذي أسّسه (او الرئيس في حالة الجامعات الاتحادية والحكّام في حالة الجامعات بالولاية).

فالجامعات في نيجيريا تمثل من خلال أنظمة اللجان التي تكون من مسئولية مجلس الشيوخ، ومن بين هذه اللجان ما يلي:(٥٨ : ٣٤٤)

- اللجنة المالية العامّة.
- لجنة القبول ولجنة التخطيط الأكاديمي.
- لجنة التطوير.
- لجنة العمداء.

- لجنة الترقية والتعيينات.
- لجنة منح البحوث.

- **الإدارة التعليمية علي مستوي الولاية:**

تتولى وزارات التعليم بالولايات والسلطات الحكومية الإشراف على التعليم بها، حيث تقوم وزارات التعليم بالولايات بإدارة مدارس التعليم الابتدائي والثانوي وما بعد الثانوي طبقاً لهذه المعايير بمساعدة سلطات الحكومة المحلية للتعليم في حالة التعليم الابتدائي ولقد قامت الحكومة الفيدرالية بإنشاء ٢٠ مجلس شبه حكومي منها المجلس القومي للجامعات، المجلس القومي للتعليم المهني، اللجنة القومية لكليات التربية التي يتم من خلالها تنفيذ مسئوليات التعليم الجامعي. ومن المجالس شبه الحكومية أيضاً صندوق ضريبة التعليم، بنك التعليم (١٦٢ : ١٠٠-١٠١).

وتعد نيجيريا جمهورية فيدرالية مكونة من ثلاث مستويات إدارية الحكومة الاتحادية، و٣٦ ولاية حكومية وحوالي٧٧٤ مجلس حكومي محلي ،فالولايات والحكومات المحلية تمارس الحكم الذاتي سياسيًا وماليًا ، وتتحكم في حوالي ٥٠% من المصادر الحكومية وهي مسئولة عن التعليم الأساسي والرعاية الصحة (١١٣ : ٦).

كما توجد ثلاث لجان قومية تراقب المؤسسات الفيدرالية والتي تتبع للولاية، تتمثل هذه اللجان في لجنة الجامعات القومية ، المجلس القومي للتعليم المهني للمدارس العليا للحرف والفنون، اللجنة القومية لكليات التربية. ومن المنظمات القومية الأخرى التي لها علاقة بالتعليم المجلس النيجيري للتنمية والبحث التعليمي ، المؤسسة القومية للإدارة والتخطيط التعليمي ، والمؤسسة القومية للمعلمين المسئولة عن الارتقاء بمستوي المعلمين من خلال التدريب أثناء الخدمة ومن خلال المؤتمرات وورش العمل والسيمينارات.

كما توجد هيئات تعليمية شبه حكومية مثل مجالس الولاية للتعليم الأساسي العالمي، منظمات الولاية للتعليم الشامل، مجلس الولاية للتعليم ما بعد الابتدائي، لجنة خدمة التدريس، مجلس إدارة المدرسة، مجالس الولاية الحاكمة لمؤسسات المقاطعة، مجالس المنح الدراسية جميعها مسئولة عن تعيين المعلمين، ومسئولة عن أجورهم ورفاهيتهم، وانضباطهم وصرف الأموال اللازمة لهم. وبعضاً منها مسئولة عن تنظيم الأنشطة التعليمية بالولاية والإشراف عليها.

- **الإدارة التعليمية علي المستوي المحلى :**

تتولى سلطات الحكومة المحلية للتعليم فهي مسئولة بصورة مباشرة عن التعليم علي مستوي الحكومة المحلية. كما يسهم المجتمع المدني بدور كبير في إدارة التعليم في نيجيريا حيث توجد روابط الآباء والمعلمين التي تلعب دور حيوي في توسيع جهود الحكومة في تحسين الفصول الدراسية، دور إقامة الطلبة، الإمكانات الفيزيقية في المؤسسات التعليمية علي جميع المستويات. كما يوجد العديد من الجهات التي تلعب دوراً فعالاً في مجال التعليم في نيجيريا فيما يتعلق بتقسيم خدمات الدعم التعليمية، سعة المباني، التأييد..... الخ التي تهدف إلي تحسين قطاع التعليم وتتمثل هذه الجهات في الرابطة القومية للآباء والمعلمين في نيجيريا، اتحاد الجامعات لهيئة التدريس، اتحاد المدرسين النيجيري، والمجلس القومي للجماعات النسائية.

- **الإدارة التعليمية علي المستوي الإجرائي:**

تتمثل الإدارة التعليمية علي المستوي الإجرائي أو المدرسي في مدير المدرسة وجميع العاملين بالمدرسة حيث تتضافر جهودهم من أجل تحقيق الأهداف المنشودة ويمكن التعرف علي مدي فاعلية المدرسة من خلال العلاقة بين عدد مدخلات النظام التعليمى ومخرجاته. وعلي مدير المدرسة أن يدعم وظيفته بجميع قدراته البدنية والعقلية والانفعالية. وإنه لمن المهم لمدير المدرسة أن يدمج الأفراد في مظاهر متنوعة من أنشطته التنظيمية. ويتمثل الهدف الرئيسي لمدير المدرسة في التأكد من أن تلاميذ المدرسة يتلقون الخدمات التعليمية من خلال جهود المعلمين. وبالتالي فهو مسئول عن تعزيز أهداف النظام التعليمى. ويمكن لمدير المدرسة أن يحقق الأهداف الخاصة بالمدرسة عندما يسعى إلي فهم فريق العمل بالمدرسة كأفراد وكمجموعات وعندما يحترم شخصيات جميع المرؤوسين مما يساعد علي خلق مناخ طيب بالمدرسة (٣٣ : ٤٩).

ويطلق علي مدير المدرسة في نيجيريا مسميات مختلفة ففي المرحلة الابتدائية يطلق عليه مدير المدرسة او رئيس المعلمين ، أما في المرحلة الثانوية يطلق عليه الرئيس ، لذلك يعد المدير مسئول عن الموظّفين وخدمات موظفي الطلاب، وتطوير المناهج ، والإدارة المالية للمدرسة. هو أيضا مسؤول عن إدارة المدرسة و ترسيخ علاقات المدرسة مع المجتمع (٦٥ : ١٥).

وعلي مدير المدرسة أن يهتم بمشاكل العاملين ويتفهم احتياجاتهم وأفكارهم ومقترحاتهم، وعليه أن يشجع فريق العمل علي المشاركة في صنع القرارات وعليه أن يثق في قدرة فريق العمل علي القيام بالمهام التي تعهد إليهم. وتتمثل واجبات مدير المدرسة في أنه مسئول عن التلاميذ والعاملين بالمدرسة والمعاملات المالية والعلاقات العامة وتقييم البرامج الخاصة بالمدرسة. وعلي مدير المدرسة أن يقوم بإنشاء قنوات اتصال بينه وبين فريق العمل بالمدرسة. وعليه أن يطور قواعد وقوانين محددة من أجل تنفيذ وظائفه ويشمل ذلك تنمية وتحديد البنية التنظيمية وإدراك المتطلبات المستقبلية (٣٣ : ٤٩).

ويعتبر مدير المدرسة مخطط ومدير ومسيطر ومنظم وناصح وحال للمشكلات. فهو الشخص الذي يعتمد عليه نجاح الإدارة بأكملها أو فشلها في المدرسة. ويقوم المدير بتحديد الأهداف الخاصة بالمدرسة التي يجب أن تتمشي مع الأهداف القومية كما يقوم بتحليل المهام ويشارك في المسئوليات الخاصة بفريق العمل طبقاً للتخصص والخبرة (٧٦ : ٢)، (٧٠ : ١٩٠).

ومن المهام والمسئوليات التي يقوم بها مدير المدرسة ما يلي: (٧٨ : ١-٤)،(٧٠ : ١٩٠)

- إدارة الموارد المالية الخاصة بالمدرسة: فالمدير هو الرئيس التنفيذي بالمدرسة والموظف المحاسب الذي يعهد إليه مسئولية السيطرة علي العائدات الآتية من المدرسة وضمان الاستخدام الحكيم لهذه الموارد.
- توفير وصيانة المرافق المادية: فمدير المدرسة يجب أن يكون مسئولاً بشكل كامل عن البيئة المادية والمرافق الأخرى التي تحيط بالمدرسة. حيث تؤثر المباني الآيلة للسقوط، المشاريع المتروكة، الأشجار ذات النمو المفرط، المباني الغير نظيفة ..... الخ علي معنويات الأفراد وبخاصة المراهقين. ونتيجة لذلك يعتبر المديرون مسئولون عن ضمان أن هذه المرافق ذات حالة جيد، إلي جانب أنهم مسئولين عن تزويد المدرسين وفريق العمل المدرسي بالموارد الضرورية اللازمة للتدريس الفعال.
- المدير كمحفز: يجب ألا يكون مدير المدرسة مدرب فقط علي الإدارة وإنما يجب أن يكون علي علم جيد بالمبادئ التي توجه وتحكم العمليات الإدارية. فعلي المدير أن يقوم بتعديل سلوك فريق العمل ويقوم بتحفيزهم مما يمكنهم من بذل أقصي جهد لتحقيق

الأهداف التعليمية المنشودة من خلال عملية التدريس والتعليم الفعال. حيث يساعد التحفيز علي تحسين الأداء.

- المدير كمشرف تعليمي ومنهاجي: تتضمن وظيفة المدير الإشرافية ما يلي: توفير المعلومات التعليمية اللازمة للمعلمين، زيارة الفصول الدراسية من وقت لآخر حتى يقوم بملاحظة تدريس المعلمين بشكل عملي، التفتيش علي دفاتر تحضير المعلمين ودفاتر الفصل والكشاكيل الخاصة بالطلاب والمعينات التعليمية وتقديم النصح لهم.

كما يحدد مدير المدرسة الواجبات للأشخاص الذين يستطيعون تأديتها. ومن الوظائف الأخري التي يقوم بها مدير المدرسة : (٤٨ : ٧٤)

- توفير القيادة اللازمة لتحسين المناهج الدراسية.
- توفير القيادة اللازمة لتحسين التدريس وتنميته.
- خلق بيئة مساعدة علي إدراك الخيارات البشرية.
- التأثير علي سلوك فريق العمل بالمدرسة.
- الإشراف علي الأنشطة التعليمية بالمدرسة.

ويمكن لمدير المدرسة القيام بوظائفه بشكل فعال إذا كان لديه القدرة علي القيادة من خلال المعرفة المهنية، الكفاءة التنظيمية والإدارية، القدرة علي العمل طبقاً لسياسة المدرسة إلي جانب القدرة علي تنفيذ هذه السياسة، المهارة في تفويض السلطة، القدرة علي فهم المشكلات المهنية الخاصة بالمعلمين والقدرة علي تقديم التوجيه المهني لهم، القدرة علي إقامة علاقات عمل جيدة مع فريق العمل بالمدرسة وطلاب المدرسة (٤٨: ٧٥).

وفي ضوء العرض السابق يتضح أن وزارة التعليم الفيدرالية تتولي مسئولية التوفيق بين السياسة القومية والإجراءات وضمان أن سياسات الولاية تتوافق مع السياسة القومية التي تم تبنيها من أجل الاحتياجات المحلية، ويقوم المجلس القومي للتعليم بتنسيق السياسة علي المستوي السياسي، ويتم تطوير المبادرات السياسية من خلال اللجنة الاستشارية المشتركة للتعليم .

بينما تتولى وزارات التعليم بالولايات والسلطات الحكومية الإشراف على التعليم بها، حيث تقوم وزارات التعليم بالولايات بإدارة مدارس التعليم الابتدائي والثانوي وما بعد الثانوي طبقاً

لهذه المعايير بمساعدة سلطات الحكومة المحلية للتعليم في حالة التعليم الابتدائي . أما الإدارة التعليمية علي المستوي الإجرائي أو المدرسي تتمثل في مدير المدرسة وجميع العاملين بالمدرسة حيث تتضافر جهودهم من أجل تحقيق الأهداف المنشودة .

٤ -تمويل التعليم في جمهورية نيجيريا الاتحادية:

يعتبر تمويل التعليم من أكثر الموضوعات المؤثرة في التعليم حيث إنه يساعد علي توفير كافة الإمكانات اللازمة لنجاح النظام التعليمي من كتب دراسية للتلاميذ ودورات تدريبية للمعلمين ومرتبات وحوافز ورحلات علمية وترفيهية وأثاث مدرسي وتوفير كل ما يلزم للمكتبات والمعامل والمبني المدرسي ككل، هذا في حالة توافر التمويل اللازم الذي يمكنه أن يفي بكافة هذه المتطلبات، أما في حالة عدم وجود التمويل الكافي والمناسب، فإن ذلك يؤدي إلي تدني مستوي التعليم وعدم قدرته علي تحقيق أهدافه المنشودة. وبالتالي يعتبر التمويل مورد هام في أي دولة ولأي مجتمع.

وتتبع نيجيريا نظام الحكم الفيدرالي وتعتبر القضايا التي تتعلق بالتمويل الفيدرالي ذات أهمية بالغة فيما يتعلق بالجدل السياسي وتقديم الخدمات العامة. وتحتاج حكومات الولاية والحكومات المحلية إلي حجم كبير من الإيرادات من أجل القيام بمسئولياتهم التشريعية. وفي نيجيريا يتم تقديم تمويل أكبر لمستوي الحكومة الأدنى من خلال تقاسم الإيرادات من الضرائب التي تجمع محلياً. ولقد بلغت المخصصات الدستورية في المتوسط أكثر من ٨٠% من الإيرادات الكلية للولاية منذ عام ١٩٧٥م. ويتم تقسيم الإيرادات المجمعة بين الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات والحكومات المحلية من جهة وبين حكومات الولايات والحكومات المحلية من جهة أخري (١٦٢ : ١٤- ١٥).

وشهد عام ١٩٧٨م حدوث تغير جوهري في تقسيم الإيرادات من مجرد تقسيم ضرائب محددة إلي تقسيم الإيرادات ككل. ويتم رصد الاعتمادات المالية من الحساب الفيدرالي ومن القيمة المضافة من إيرادات الضرائب المجمعة. وتأتي هذه المخصصات من الضرائب الأساسية ورسوم البترول، الأرباح والصادرات والواردات. وتحتفظ الحكومة الفيدرالية ب ٥٥% من الإيرادات الكلية و٣٢.٥% لحكومات الولايات و١٠% للحكومات المحلية و٢.٥% تخصص لمعايير منفصلة. ولقد تغيرت هذه النسب مرات عدة علي مدار السنوات فقد كان

يخصص ٤٨.٥% للحكومة الفيدرالية و٢٤% لحكومات الولايات و٢٠% للحكومات المحلية و ال ٧.٥% الباقية كانت تخصص للمشروعات الخاصة. أما اللجنة المالية للمخصصات فقد قامت بوضع نسب أخري تتمثل في ٤٦.٦% للحكومة الفيدرالية و٣٣% لحكومات الولايات و ٢٠.٤% للحكومات المحلية. وتقسم مخصصات حكومات الولايات بين الولايات علي أساس الأسهم المتساوية والسكان ومعدلات الالتحاق بالتعليم الابتدائي والجهد المالي. كما يعتمد تقسيم المخصصات بين الحكومات المحلية علي أسس مشابهة (١٦٢: ١٤).

ولقد انخفض إجمالي الإنفاق علي التعليم من ١.٤% عام ١٩٩٠م إلي ٠.٩% عام ١٩٩٥م. وطبقاً لإحصائيات ١٩٩٥م؛ يمثل إنفاق التعليم ١١.٥% من إجمالي الإنفاق العام للحكومة. ولقد انخفض نصيب التعليم من الميزانية عامي ١٩٩١م و١٩٩٢م إلا إنه ظل ثابتاً ما بين ١٢: ١٤.٥% من إجمالي الميزانية الفيدرالية لعدد من السنين (٨١ : ٦).

ومن خلال النسب المئوية لمعدلات الإنفاق الكلي يتبين أن استمرار ارتفاع نصيب التعليم من الميزانية السنوية إلا أنه لا يزال غير كافي لمواجهة المشكلات القائمة ولتلبية الاحتياجات الجديدة. ولقد أدي ذلك إلي السعي إلي إيجاد مصادر أخري للتمويل كما زادت الحكومة نصيبها من مصاريف كل تلميذ.

كما بلغ إنفاق الحكومة الفيدرالية علي التعليم عام ١٩٨٦م ٩.٨٨% من إجمالي الميزانية الفيدرالية، في حين بلغ ٣.٣% عام ١٩٩٩م. وهذا يدل علي عدم وجود تناسق في الإنفاق علي التعليم. فبدلاً من تحديد نصيب متزايد من الميزانية السنوية للتعليم حدث تذبذب بشكل كبير في التمويل المخصص للتعليم علي مدار السنين. فمنذ أزمة البترول في الثمانينيات انخفضت نسبة التمويل المخصص للتعليم، فلقد تراوحت هذه النسبة فيما بين ١.٧١% : ٩%. ولقد بلغت مخصصات التعليم ٢.٣% عام ١٩٩٨م من إجمالي الناتج المحلي، و ١٤.٢% من المخصصات الإجمالية للمستويات الحكومية الثلاث (الفيدرالي، والإقليمي ، والمحلي). ولقد كانت نفقات الحكومة الفيدرالية علي التعليم أقل من ١٠% من إجمالي نفقاتها. ولقد تراوحت نفقاتها ما بين ٩.٩% : ٧.٦% فأقل. إلا أن ٧٠ أو ٨٠ % من النفقات تكون مخصصة للأنشطة المتكررة (٤٤ : ٣٤-٣٥).

وتعاني المدارس العامة في نيجيريا كغيرها من الدول الأفريقية من أزمة مالية وخيمة. فلا يوجد لدي كل ولاية ما يلزمها من تمويل للتعليم. حيث يحدث تدني وانحدار في مستوي النظام التعليمي في نيجيريا، إلا أن الموقف كان أسوأ بكثير قبل مجئ الديمقراطية ١٩٩٩م عندما كلف التعليم الأساسي للجميع بتحسين وتوسيع التحاق الأطفال بالتعليم الابتدائي. ولقد تم إدراك مدي أهمية الاستثمار في التعليم الابتدائي علي المستوي العالمي حيث إنه يعتبر أداة للتميز والقضاء علي الفقر. ويتطلب التعليم الابتدائي دعم مالي عام أكثر من أي مستوي تعليمي أخر. ويساعد تعليم الأطفال كيفية القراءة والكتابة علي تعزيز النمو الاقتصادي، ووقف انتشار فيرس الايدز، والقضاء علي دائرة الفقر (٤٢: ٤٩٤).

وبلغ الإنفاق المتكرر للحكومة الفيدرالية علي التعليم ١٢.٣% عام ١٩٩٧م، ١٢% عام ١٩٩٨م و١١.٧% عام ١٩٩٩م و٩.٤% عام ٢٠٠٠م و٩.٥% عام ٢٠٠١م و٩.١% عام ٢٠٠٢م، في حين كان الإنفاق الرأسمالي ٦.١% ، ٧.٥%، ٥% ، ٨.٥%، ٦%، ٦% لهذه السنوات علي التوالي. أما بالنسبة لإجمالي إنفاق الحكومة الفيدرالية (الإنفاق المتكرر+ الإنفاق الرأسمالي) فبلغ ٩.٩% عام ١٩٩٧م، ٩.٦% عام ١٩٩٨م و٩% عام ١٩٩٩م و٩% عام ٢٠٠٠م و٧.٦% عام ٢٠٠١م، ٨% عام ٢٠٠٢م (٤٤ : ٣٥).

وبالتالي حدث انخفاض في الإنفاق المتكرر للحكومة الفيدرالية فيما بين ١٩٩٧م : ٢٠٠٢م بنسبة مقدارها ٣.٢%. كما انخفض إجمالي إنفاق الحكومة الفيدرالية فيما بين ١٩٩٧م : ٢٠٠٢م بنسبة قدرها ١.٩%. وهذا يدل علي انخفاض الدخل القومي العام وما ترتب علي ذلك من انخفاض النسبة المخصصة لتمويل التعليم.

أما بالنسبة لإنفاق الحكومة الفيدرالية علي كل مستوي تعليمي من ١٩٩٦م : ٢٠٠٢م فكانت كما يلي (٤٤: ٣٦):

٩.٧% عام ١٩٩٦م و ٩.٨% عام ١٩٩٧م و١٦.٩% عام ١٩٩٨م و١٢.٢% عام ١٩٩٩م و٨.٩% عام ٢٠٠٠م و١٦.٤% عام ٢٠٠١م و.٥% عام ٢٠٠٢ وذلك بالنسبة للتعليم الابتدائي، أما التعليم الثانوي فكان ١٠.٤% عام ١٩٩٦م و١١.٣% عام ١٩٩٧م و١٤.٦% عام ١٩٩٨م و١٨.٧% عام ١٩٩٩م و١٥.٣% عام ٢٠٠٠م و١٥.٥% عام ٢٠٠١م و١٥.٦% عام ٢٠٠٢م، أما بالنسبة للإنفاق الخاص بكليات التربية فكان ١٠.٤%

عام ١٩٩٦م و١١.١% عام ١٩٩٧م و١٢% عام ١٩٩٨م و ١٠.٦% عام ١٩٩٩م و٩.٦% عام ٢٠٠٠م و١١.٩% عام ٢٠٠١م و٩.٧% عام ٢٠٠٢م، أما المعاهد الفنية فلقد كان الإنفاق الحكومة الفيدرالية المخصص لها ١٦.٢% عام ١٩٩٦م و٢٣.٢% عام ١٩٩م و١% عام ١٩٩٨م و ١٨.٥% عام ١٩٩٩م و١٧% عام ٢٠٠٠م و١٦.٦% عام ٢٠٠١م و١٦% عام ٢٠٠٢م، أما الجامعات فبلغ إنفاق الحكومة الفيدرالية ٥٢.٥% عام ١٩٩٦م و٤٤.٦% عام ١٩٩٧م و٣٩.٤% عام ١٩٩٨م و٣٩.٩% عام ١٩٩٩م و٤٩.٢% عام ٢٠٠٠م و٣٩.٦% عام ٢٠٠١م و٥١.٢% عام ٢٠٠٢م أما بالنسبة لإنفاق الحكومة الفيدرالية علي التعليم العالي فكان ٧٩.٩% عام ١٩٩٦م و٨٠.٩% عام ١٩٩٧م و٦٨.٤% عام ١٩٩٨م و٦٩% عام ١٩٩٩م و٥٠.٨% عام ٢٠٠٠م و٦٨.١% عام ٢٠٠١م و٧٦.٩% عام ٢٠٠٢م.

وتنقسم تكلفة التعليم إلي قسمين التكاليف الاجتماعية والتكاليف الخاصة حيث يشار إلي إنفاق الحكومة علي أنه التكلفة الاجتماعية في حين تتمثل التكلفة الخاصة في إنها جزء من الاستثمار التعليمي الذي يتم عن طريق التلاميذ أو الآباء. كما تنقسم التكلفة الخاصة إلي التكاليف المباشرة والتكاليف غير المباشرة. وتتمثل التكلفة المباشرة في القيمة التي يتم إنفاقها علي شراء المستلزمات والخدمات التعليمية أما التكلفة غير المباشرة فهي تكلفة الفرصة البديلة للبرنامج. وتنقسم التكلفة المباشرة الخاصة إلي التكاليف الأكاديمية والتكاليف العرضية. وتشير التكاليف الأكاديمية إلي الإنفاق الذي له صلة مباشرة بالتدريس بينما تتمثل التكاليف العرضية في الإنفاق الذي ليس له صلة مباشرة بالتدريس(١٥٧ : ١٤٢).

وتتمثل المكونات الأساسية للتكاليف الأكاديمية لتعليم ما قبل المدرسة في تكلفة نموذج التقدم، مصاريف التسجيل، الرسوم المدرسية، تكلفة الكتب الدراسية، الأناشيد الخاصة بدور الحضانة، الدروس الخصوصية والرحلات. أما التكاليف العرضية فإنها تشمل التغذية، تكلفة التنقل (المواصلات) للمدرسة، تكلفة الزى المدرسي، تكلفة حفلة نهاية العام..... الخ (١٥٧ : ١٤٢).

وما زال تمويل التعليم من القضايا الهامة في نظام التعليم النيجيري. وينعكس الالتزام التمويلي ومدي الاهتمام بالتعليم علي ما تخصصه مستويات الحكومة المختلفة من ميزانيتها لتمويل التعليم. ولقد انخفضت مخصصات وزارة التعليم الفيدرالية من ٩.٣% عام ١٩٨٣م إلي ٩% عام

١٩٩٩م من إجمالي الإنفاق الحكومي، وبلغت ٦٠% عام ٢٠٠١م و ٨% عام ٢٠٠٢م. وفي عام ٢٠٠٣م تم تخصيص ٢% فقط من ميزانية الحكومة الفيدرالية للتعليم (٥٤ : ٢٠).

وتتولي الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات والحكومات المحلية مسألة تمويل التعليم حيث تبلغ مخصصات الحكومة الفيدرالية للتعليم أقل من ١٠% من مخصصاتها الكلية. وفيما بين ١٩٩٧ و٢٠٠٢م تراوح نصيب التعليم من المخصصات الفيدرالية فيما بين ٩.٩% و ٧.٦%. وكان فيما بين ٧٠% و٨٠% من المخصصات لأنشطة حالية. وفي عام ٢٠٠٠م زاد المخصص الرأسمالي إلي ٤٥% من إجمالي المخصصات وذلك نتيجة للزيادة الكبيرة في الإنفاق الرأسمالي في ميزانية الحكومة الفيدرالية، ولقد تزايدت مخصصات حكومات الولايات للتعليم من ٧.٣% عام ١٩٩٦م إلي ٩% عام ٢٠٠٢.كما تقوم الحكومات المحلية بتقديم الدعم المالي لمرتبات معلمي المرحلة الابتدائية. ولقد بلغت مرتبات المعلمين فيما بين ١٩٩٨م و٢٠٠١م فيما بين ٢٤% و٤٤% من الإنفاق الكلي (١٦٢ : ١٨ –١٩).

ويتضح مما سبق عدم ثبات الميزانية المالية الخاصة بالتعليم حيث إنها تزداد في فترة وتقل في أخري ذلك لأنها ترتبط بالدخل القومي العام فهو الذي يحدد ما يتم تخصيصه من ميزانية لتمويل التعليم.

ويأتي تمويل التعليم من مصادر مختلفة وتعتبر الإيرادات العامة من الضرائب أكبر هذه المصادر، حيث يقسم تمويل التعليم فيما بين مستويات التعليم الابتدائي والثانوي والجامعي بنسبة ٣٠%، ٣٠%، ٤٠% علي التوالي(٥٩ : ١٢٤)، ويشمل تمويل التعليم إنفاق الحكومة المباشرة (لرواتب المعلمين والمواد التعليمية) بالإضافة إلي الإنفاق غير المباشر في شكل إعانات من الأسر مثل التخفيضات الضريبية، والمنح والقروض. كما يشمل أيضاً دفع ضريبة التعليم وبخاصة للإنفاق الرئيسي. و تعتبر الرسوم والضرائب المفروضة علي النفط، والأرباح التي تجني من الصادرات والواردات، والتي تشكل عائداً لحساب الحكومة الفيدرالية وقيمة الضرائب المضافة التي تم جمعها مركزياً من المصادر الرئيسية للتمويل في الحكومة النيجيرية. وتمثل المصادر الخاصة ٢٠% من المنح القومية الكلية، وخاصةً في شكل قروض (١٢٣ : ١٢).

وبالتالي يتمتع التعليم الجامعي بالنصيب الأكبر من التمويل مقارنة بالتعليم الابتدائي والثانوي وهذا يدل علي اهتمام نيجيريا بشكل خاص بالتعليم الجامعي حيث إنه يرفع من المستوي العلمي للفرد ويساعده علي النمو والتطور ويُسهم في حصوله علي وظيفة تتناسب مع قدراته وإمكاناته.

ويقع التعليم الابتدائي تحت مسئولية حكومة الولايات والحكومات المحلية. ويتم إدارة التعليم الابتدائي من خلال مجالس التعليم الابتدائي بالولاية والتي تتلقي الدعم المالي من حكومات الولايات ومن الحكومات المحلية. وتصل نسبة مساهمة حكومات الولاية ١٥% من إسهام الحكومات المحلية للرواتب والموارد الأخرى. ومنذ زيادة الرواتب عام ١٩٩٨/١٩٩٩م انخفضت هذه النسبة إلي ١٠% (١٣٧ : ١٢).

وبالرغم من عدم وجود متطلبات للتمويل الفيدرالي؛ إلا أنه كان من المتفق عليه خلال ١٩٩٠م أنه يخصص من كل منحة لكل تلميذ ٥٠ نايرا للمواد والخامات التعليمية. وتقدم هذه المنح بشكل غير منظم إلا أن الحكومة الفيدرالية في الآونة الأخيرة جعلت الاعتمادات المالية متوفرة لكل من الأثاث والمباني المدرسية. ولقد كانت توفر الاعتمادات المالية للتعليم الابتدائي من قبل جميع طبقات الحكومة وذلك في عام ١٩٩٩م (١٣٧ : ١٢).

وتتولي مجالس التعليم الابتدائي بالولاية الإدارة المالية للتعليم الابتدائي، كما إنها مسئولة عن إدارة المدارس الابتدائية بالولايات، إنفاق التمويل المقدم وضمان مراجعة الحسابات السنوية. أما علي مستوي الحكومة المحلية يقوم مجلس التعليم الابتدائي بالولاية ببعض الوظائف من خلال سلطات التعليم المحلية مثل إدارة المدارس الابتدائية في مجال اختصاصها، تقديم التقديرات السنوية والحسابات والعائدات الشهرية للمجالس، ضمان أن التقارير السنوية تقدم إلي مجلس التعليم عن جميع الأنشطة التي تقوم بها السلطة (٥٤ : ٢٠).

وبالتالي تلعب مجالس التعليم بالولاية دور كبير في مد السلطات والهيئات والمجالس التي تعلوها من حيث السلطة بالمعلومات والبيانات التي تحتاجها والتي تمكنها من التعرف علي مدي التقدم الحادث في النظام التعليمي في نيجيريا.

ولقد قامت الحكومة بخطوات عدة من أجل تحسين توفير الموارد بهدف ملاحقة برنامجها التعليمي وذلك من خلال سن مرسوم ضريبة التعليم عام ١٩٩٣م. فلقد أتاح هذا المرسوم

جمع ٢% من ربح الشركة المسجلة في نيجيريا من قبل المجلس الفيدرالي للإيرادات الداخلية بحيث يتم دفعها كتمويل للتعليم، ويتم توزيع هذا التمويل علي المؤسسات التعليمية الفيدرالية والتابعة للولاية والمؤسسات التعليمية المحلية من أجل تنمية الموظفين، حضور المؤتمرات، وللمكتبات، ولشراء معدات للبحوث، ولشراء الكتب الخاصة بالتعليم العالي. ونتيجة لفشل حكومات الولاية والحكومات المحلية في تمويل التعليم الابتدائي بالشكل المناسب قامت الحكومة الفيدرالية بتولي الشئون الخاصة بهذا المستوي (٩٠ : ٢-٥).

ويعتبر إنشاء بنك التعليم من أهم مظاهر التطور في تمويل التعليم، حيث يتولى المجلس مسئوليات عدة فيما يتعلق بمساعدة النيجيريين الذين لديهم فرصة محدودة للالتحاق بالتعليم. وبالرغم من الجهود التي قامت بها الحكومة إلا أن أزمة نظام التعليم النيجيري وبالأخص التعليم الجامعي الذي يشمل الجامعات والمعاهد الفنية وكليات التربية كانت غير منتهية ومن أسباب هذه الأزمة عدم كفاية التمويل الخاص بهذه المؤسسات، وعدم توافر الظروف المناسبة لفريق العمل الأكاديمي .....الخ. وإنه لمن الواضح أهمية كلاً من الموارد المادية والبشرية من أجل حل هذه المشكلات. فعلي سبيل المثال يمكن حل مشكلة قلة التمويل اللازم للمؤسسات التعليمية من خلال جعل التمويل مسئولية مشتركة بين الحكومة الفيدرالية والقطاع الخاص والمستفيدين من التعليم (٩٠ : ٢-٣).

ونتيجة لأسباب متعددة، حدث تناقص توافر المعلومات المفصلة عن الإنفاق علي التعليم من قبل طبقات الحكومة المختلفة وجميع المستويات التعليمية في نيجيريا خلال الأربعة عقود الماضية. لذلك فإن قاعدة المعلومات تعتبر ضعيفة جداً لمناقشة قضايا أساسية مثل كفاية تمويل التعليم بشكل عام وعلي كل مستوي علي حدة، مصادر التمويل، الكفاءة والعدل في استخدام الاعتمادات المالية العامة، تكلفة التوسع في النظام، والمزج المناسب بين الإنفاق العام والخاص (١٣٧ : ١).

ولقد كان الإنفاق علي التعليم مساو لـ ٢.٣% عام ١٩٩٨ ويمثل ١٤.٢% من إجمالي الإنفاق العام لكل من الحكومة الفيدرالية، حكومة الولايات والحكومة المحلية. وفي منتصف التسعينات كان إنفاق التعليم ٤.٧% من إجمالي الناتج القومي و١٩.٦% من إنفاق الحكومة. ومنذ عام ١٩٩٨م حدث تزايد في مرتبات المعلمين. وسيؤدي ذلك إلي زيادة نصيب

التعليم في إجمالي الناتج القومي إلا أنه ليس من الواضح بعد كيف تغير نصيب التعليم من إنفاق الحكومة (١٣٧: ١).

ففي عام ٢٠٠٢م بلغت نسبة الانفاق علي التعليم الابتدائي حوالي ٧.٥% والتعليم الثانوي حوالي ١٥.٦%، والكليات التعليمية حوالي ٩.٧%، والكليات متعددة التقنيات حوالي ١٦.٠%، والجامعات حوالي ٥١.٢% ، والتعليم العالي كان بنسبة ٧٦.٩% (٤٤ : ٣٦).

كما انخفضت نسبة الإنفاق علي التعليم كنسبة من ميزانية الدولة من ٨ % في عام ٢٠٠٠، إلي ٥ % في عام ٢٠٠٢ إلي ١.٨ % في عام ٢٠٠٣. ومن اجل التطبيق الناجح لبرنامج التعليم الأساسي العالمي لكل طفل يتوقّع بأنّ الحكومة الاتحادية ستزوّد على الأقل ٦٥ % من الصندوق الكليّ في التمويل لتلبية احتياجات التطبيق الناجح للمخطط، بينما الولايات المختلفة والحكومات المحليّة ستسهم بحوالي ٣٥ %. لذا اعتمدت حكومة نيجيريا حوالي ٨٠٠,٠٠٠ دولار لتحسين منطقة التفتيش (٤٦ : ١١-١٢).

فاعتمد المجلس التنفيذي الاتحادي المعايير لاستخدام صندوق الاعتماد المالي في التعليم الأساسي العالمي من خلال الولايات الاتحادية والأقاليم كتعليم قبل مرحلة التعليم الأساسي (٥ %)؛ والتعليم الأساسي (٦ %) ومستوى ثانوي الأدنى (٣٥ %) (٤٦ : ١٤). فكانت حوالي ٢ % من صندوق الدخل المدعوم في السنوات المالية ٢٠٠٥- ٢٠٠٦ م.

- فكانت حوالي ٢٤,٣٠٠ بليون في عام ٢٠٠٥م.
- حوالي ٣٠,٤٨٠ بليون في عام ٢٠٠٦ م .
- حوالي٣٥ بليون في ميزانية عام ٢٠٠٧م.

كما بلغت نسبة النفقات الاجتماعية والاقتصادية والخدمات المجتمعية علي التعليم في عام ٢٠٠١م حوالي ٦.٣٤%، وفي عام ٢٠٠٢م حوالي ٣.٧٢%، وفي عام ٢٠٠٣م بلغت حوالي ٩.٥٥%، وفي عام ٢٠٠٤م بلغت حوالي ٤.٦٠%، وفي عام ٢٠٠٥م بلغت حوالي ٩.٤٩%، وفي عام ٢٠٠٦م بلغت حوالي ٩.٥٩%، وفي عام ٢٠٠٧م بلغت حوالي ٩.١٩%، وفي عام ٢٠٠٨م بلغت حوالي ٧.٤٣% (٧٣ : ١٣).

فبلغت نسبة الإنفاق علي التعليم عام ٢٠٠٥ م حوالي ٦.٦٧%، وفي عام ٢٠٠٦م بلغت حوالي ٨.٧٩% ، وفي عام ٢٠٠٧م بلغت حوالي ١٢.١٣% (٥٣ : ٣٠) ، كما بلغ

الاجمالي الانفاق علي التعليم عام ٢٠٠٩م حوالي ١٧٧.١٢١.٠، وفي عام ٢٠١٠م بلغ حوالي ٢٠٢.٢٨٤.٧، وفي عام ٢٠١١م بلغ حوالي ٢٠٤.٤٦٩.٠ (٥٧ : ٥٧).

وفي عام ٢٠١٢م بلغت ميزانية التعليم حوالي ٨.٤٢% من الميزانية الوطنية المخصصة للتعليم (١٥٠). وبلغت نسبة التمويل الموصي بها من قبل منظمة اليونسكو لقطاع التعليم في نيجيريا حوالي ٢٦ % (٨٧ : ٨٤)، (٦٧ : ١٢) ، (٤٩ : ٦) ، ولكن في عام ٢٠١٣م كانت نسبة تمويل قطاع التعليم في نيجيريا حوالي ٨.٤٣ % وهي نسبة ضعيفة مقارنة بالنسبة المحددة من قبل منظمة اليونسكو (٦٨).

وفي ٢٠٠٤، بلغت نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم أعلى قطاعات الاقتصاد، حيث بلغت حصة الناتج المحلي الإجمالي للإنفاق الحكومي على التعليم ترتفع من من ١.٠٤ إلى ٢.٤٠ % عام ٢٠٠٤م، والزيادة في الإنفاق الحكومي على التعليم ارتفعت حوالي ٦٦ % عام٢٠١٥م (٨٨ : ١٦٥-١٦٦).

فإنفاق الوطني حاليا على التعليم بلغ ٥ % الناتج المحلي الإجمالي، وهذا يضع نيجيريا فوق معدل الدول النامية، ولكنه أقل من معدّل البلدان المتطورة (٥.٤ %). لذلك احتوت فرضيات السياسة في خطة ١٠ سنوات أن تخصّص نيجيريا للتعليم، كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، وحوالي ٧ % في عام ٢٠١٥ و٨ % في عام٢٠٢٠. وهذه النسبة المئوية ستكون عالية جدا في المقارنة بالممارسات الحالية في البلدان (٥٢ : ٣).

ويوجد العديد من المشكلات التي تتعلق بالتمويل في نيجيريا، أولي هذه المشكلات يتمثل في عمل موازنة بين المسئوليات المالية والموارد المالية علي كل مستوي من مستويات الحكومة (الفيدرالي، الإقليمي "الولاية"، المحلي). الثانية تتعلق بالعدل بين الوحدات الفرعية علي كل مستوي من الحكومة مثل مستوي حكومة الولاية وعلي مستوي الحكومة المحلية (١٣٧ : ١). وفيما يلي جدول يوضح سيناريو الانفاق في ضوء الخطة الاستراتيجية حتى ٢٠٢٠ /٢٠٢١ م.

جدول (٢)

يوضح سيناريو الانفاق في ضوء الخطة الاستراتيجية (٥٢ : ٨).

السنة	٢٠٠٨/٢٠٠٧	٢٠٠٩/٢٠٠٨	٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٠١١/٢٠١٠	٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠٢١/٢٠٢٠
تعليم ما قبل المدرسة	٦٥,٣٣٧	٨٢,٤١١	١٠٢,٠٠٤	١٢٤,٤٩٦	٢٩٩,٥٦٩	٦٢٩,٣٣١
التعليم الاساسي	٤٢٢,٧٣٢	٤٥٩,٧٢٥	٤٩٩,٦٥٦	٥٤٢,٧٩٣	٨١٩,١٨٨	١,٢٠٢,٥٠٦
التعليم الثانوي الأدنى	١٠٢,٣٤٥	١٢٠,١٨٦	١٤٠,٦٨٤	١٦٤,٢١٥	٣٤٤,٨٥٢	٦٨٨,١٥٣
التعليم الثانوي الأعلي	٦٧,٤٧١	٧٨,٢٨٦	٩٠,٤٩٢	١٠٤,٢٣٠	٢٠١,١٠٦	٣٥٦,٣٣١
التعليم المهني والفني	٥,٨٥٩	٧,٦٢٦	٩,٧٤١	١٢,٢٥٨	٣٣,٣٥٣	٧٦,٥٠٢
التعليم العالي	١٨٦,٠٤٢	٢٠٢,٢٥٩	٢٢٠,٠٠٧	٢٣٩,٤٣٧	٣٦٨,٣٩٨	٥٧٢,٨٦٢

ومن خلال العرض السابق يتضح أن تنقسم تكلفة التعليم إلي قسمين التكاليف الاجتماعية والتكاليف الخاصة حيث يشار إلي إنفاق الحكومة علي أنه التكلفة الاجتماعية في حين تتمثل التكلفة الخاصة في إنها جزء من الاستثمار التعليمي الذي يتم عن طريق التلاميذ أو الآباء. فتتولي الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات والحكومات المحلية مسألة تمويل التعليم حيث تبلغ مخصصات الحكومة الفيدرالية للتعليم أقل من ١٠% من مخصصاتها الكلية، وبالتالي يتمتع التعليم الجامعي بالنصيب الأكبر من التمويل مقارنة بالتعليم الابتدائي والثانوي وهذا يدل علي اهتمام نيجيريا بشكل خاص بالتعليم الجامعي.

٥ -برامج إعداد وتدريب المعلم في جمهورية نيجيريا الاتحادية:

تعود جذور وتطور إعداد المعلم في نيجيريا إلي بداية التعليم الغربي في الدولة، ولقد أسهمت بعثات الكنيسة المختلفة فيما بين ١٨٤٢م : ١٨٦٠م في تطوير إعداد المعلم في نيجيريا. فلقد قاموا بتخصيص انتباههم إلي تطوير التعليم الابتدائي في الدولة. فلقد قامت البعثات التبشيرية بتدريب معلميهم من خلال نظام التلميذ–المعلم. حيث يبقي المعلم التبشيري في المدرسة في المبني المخصص له ويعيش تلاميذه معه كجزء من أفراد عائلته. وبالنسبة للتلاميذ البالغين ١٤ عام عليهم أن يجتازوا مستوي الامتحان الخامس، ثم يتم تعيينهم كمعلمين حيث يتلقون ساعة تدريسية واحدة يومياً من المعلم الأول عن كيفية التدريس. ويستمر الوضع بهذا الحال لمدة عامين ثم يتقدموا لامتحان الطالب/ المعلم (١٢٠ : ١–٣).

ولقد تم تأسيس أول كلية لإعداد وتدريب المعلم في Abeokuta عام ١٨٥٩م من قبل مجتمع الكنيسة التبشيري والتي عرفت بأسم المؤسسة التدريبية، ثم تم نقلها إلي لاجوس عام ١٨٩٦م عندما تم طرد البعثات التبشيرية من Abeokuta. ثم انتقلت إلي Oyo وسميت باسم كلية القديس أندور St. Andrews College. وفي عام ١٨٩٧م قامت البعثة المعمدانية بإنشاء كلية التدريب المعمدانية في Ogobomoso. وفي عام ١٩٠٥م أنشأ المجتمع التبشيري الوليزي مؤسسة لتدريب المعلمين في لبادن. ولقد تم افتتاح هذه المؤسسة بأربعة تلاميذ فقط. ثم ازداد عدد التلاميذ حتي وصل إلي ٢٠ تلميذ عام ١٩١٨م وعرفت المؤسسة باسم الكلية الوليزية. ولا يمكن لأي مؤسسة أن تعهد بتدريب المعلمين حيث يوجد مجموعة من المؤسسات التعليمية المسئولة عن هذه المهمة وهي الصف الثاني بكليات المعلمين، كليات المعلمين المتقدمة، كليات التربية، المعاهد التعليمية، والمعهد القومي للمعلمين (١٢٠: ١).

كما شاركت الإدارة البريطانية الاستعمارية في تدريب المعلمين عام ١٩١٤م عندما قامت بإنشاء أحدي المؤسسات الخاصة بتدريب المعلمين في بوني. كما تم إنشاء أحدي المؤسسات التدريبية في الجزء الشمالي من نيجيريا عام ١٩٠٩م في ناساراوا وأخري في كاتسينا عام ١٩٢١م. وبحلول عام ١٩٢٥م كان يوجد ١٤ مؤسسة لإعداد وتدريب المعلمين في نيجيريا. كما تم إنشاء العديد من مؤسسات تدريب المعلمين بعد عام ١٩٦٠م عندما حصلت نيجيريا علي استقلالها من خلال الوكالات التبشيرية المسيحية وتم إنشاء القليل من هذه المؤسسات من خلال الحكومة من أجل إيجاد مدرسي التعليم الأساسي (الدرجة الثالثة) ومدرسي شهادة التعليم الأساسي العليا (الدرجة الثانية)(١١٠ : ٨٥).

كما كان يوجد أيضاً شهادة معلمي الدرجة الأولي التي كان يمكن الحصول عليها بأحدي الطريقتين الآتيتين : مدرس الدرجة الثانية الذي يجتاز مستويين متقدمين من مواد الشهادة العامة في التعليم يمكنه أن يسجل للتفتيش في المادتين الدراسيتين وإذا كان ناجحاً فيتم منحه الشهادة، أما الطريقة الثانية: حملة شهادة الدرجة الثانية يمكنهم حضور تدريب إضافي في كلية الزراعة فيما بعد الصف الثاني لمدة عام أو أثنين ويؤدي النجاح فيها للحصول علي شهادة الدرجة الأولي للمعلمين (١١٠: ٨٥).

ومنذ عام ١٩٦٢م تم إنشاء كليات تدريب المعلمين المتقدمة (كليات التربية الآن) من أجل تخريج مدرسين مؤهلين جيداً للتدريس في الفصول الدنيا من المدارس الثانوية. وعندما بدأت جامعة نيجيريا ناسيكا في درجات بكالوريوس الآداب والعلوم في التربية التجريبية في عام ١٩٦٠م تم انتقادها بشدة. بالرغم من أن جامعة ناسيكا تعتبر الشرارة التي فتحت الطريق حيث يوجد في الوقت الحالي ٥٣ جامعة فيدرالية وجامعة تابعة للولايات لديها كليات تربية،٦٢ كلية للتربية ومعهد فني. وجميع هذه المؤسسات يتاح بها الحصول علي درجة بكالوريوس الآداب والعلوم في التربية. كما يوجد أيضاً دبلوم للدراسات العليا في التربية الذي يؤهل المعلمين الغير مؤهلين للحصول علي تخصص أكاديمي ومهني في التربية(١١٠: ٨٥).

وفي عام ١٩٧٦م كان ٥٧.٥% من معلمي المرحلة الابتدائية في نيجيريا غير مؤهلين فيما يتعلق بحصولهم علي مؤهل دراسي مناسب أو حصولهم علي تدريب مهني رسمي. ولقد كون المعلمين غير المؤهلين الغالبية العظمي من نسبة المعلمين عام ١٩٧٧م حيث بلغ عددهم ٥٩.١%، و ٦٨.٥% عام ١٩٧٨م ووصل عددهم إلي ٧٥% عام ١٩٨٠م. أما معلمي المرحلة الثانوية الغير مؤهلين (الذين لديهم مؤهلات دراسية أقل من شهادة التعليم النيجيرية) بلغ عددهم ٦٣% من معلمي المرحلة الثانوية عام ١٩٨٠م (١١٠: ٨٥).

ويتم تقديم برامج إعداد المعلم سواء قبل الخدمة أو أثنائها في الدولة من خلال مؤسسات إعداد المعلم المختلفة طبقاً لما تنص عليه السياسة القومية للتعليم. ويشير إعداد المعلم إلي الإعداد المهني للمعلمين الذي يهدف إلي الارتقاء بالمعارف والاتجاهات والمهارات المرغوب فيها لدي المعلمين مما يجعلهم أكثر كفاءة ونشاطاً في عملهم ويُمكنهم من الارتقاء بالمجتمع. ويشمل إعداد المعلم التدريب والتعليم الذي يتم قبل الخدمة **Pre Service Education** والتعليم والتدريب الذي يتم أثناء الخدمة **In Service Education**. ويجب أن يشكل إعداد المعلم عنصر واضح في التعليم المنظم سواء أكان رسمي أو غير رسمي (١٦١ : ٢٩٦).

ولا يمكن إغفال أهمية تدريب المعلمين أثناء الخدمة فالتدريس عملية طويلة الأجل. ومع زيادة المعرفة يوماً بعد الآخر وتغير الحقائق علي المعلم أن يهتم بتطوير مستوي معرفته بمادته الدراسية وبطرق تدريسها. وبالتالي يعتبر التطور المهني المستمر للمعلم سواء فيما

يتعلق بمحتوي مادته الدراسية أو طرق تقديمها عملية ضرورية وحيوية حتى يمكن توفير المعلمين الأكفاء وجودة التعليم في النظام المدرسي (٥٥ : ٥).

فعملية إعداد و تدريب المعلم تساعد المعلمين علي التعرف علي المستجدات التعليمية والتدريسية وكيفية الاستفادة منها من أجل الارتقاء بالنظام التعليمي بشكل خاص والمجتمع بشكل عام. فلا يمكن للمعلم أن يعيش في جزيرة منفصلة في ظل ما يشهده العالم من تقدم وتطور وإلا يصبح كشجرة خاوية لا تسمن ولا تغني من جوع.

و تقدم كليات التربية والجامعات حالياً برامج إعداد المعلم. وتخضع كليات التربية للجنة الوطنية لكليات التربية التي تقدم خدمات اعتماد لكليات التربية وتحدد المعايير من خلال زيارات الاعتماد الدورية. وتمنح كلية التربية الشهادة القومية للتعليم والتي تعتبر شهادة مهنية للتدريس. كما تعتبر الشهادة الأدنى التي تؤهل الفرد بأن يقوم بالتدريس في المدارس الثانوية الدنيا والكليات الفنية في نيجيريا. ويتطلب الحصول علي هذه الشهادة دراسة مدتها ثلاث سنوات في كليات التربية. وهي تؤهل الحاصلين عليها للتقدم للجامعة للحصول علي درجة البكالوريوس في التربية. أما بالنسبة لشهادة المعلمين الفنيين فإنها تتطلب عام أضافي من الدراسة بعد الحصول علي الشهادة القومية في التربية. وتقدم الجامعات برامج البكالوريوس في التربية التي تؤهل خريجيها للتدريس في المدارس الثانوية (١٥١).

و بالتالى يختلف المستوي التعليمي الذي يعمل به المعلمين تبعاً لاختلاف نوع الدراسة الحاصلين عليها. وهذا إن دل علي شيء فإنما يدل علي مدي اهتمام نيجيريا بالتعليم والنظام التعليمي وضرورة توفر المهارات التي تمكن المعلم من القيام برسالته وتختلف كم وكيف المهارات تبعاً لاختلاف المرحلة التعليمية التي يعمل بها المعلم.

ويمكن للخريج الحاصل علي مقرر الشهادة القومية في التربية ذات الثلاث سنوات من كلية التربية أن يتقدم للجامعة للحصول علي درجة التربية في مدة قدرها ثلاث سنوات بدلاً من أربع سنوات. هذا يعني أن برنامج الشهادة القومية في التربية ذو الثلاث سنوات مكافئ للسنة الأولي في البرنامج الخاص بدرجة التربية في الجامعة. ويمكن للشخص بعد حصوله علي شهادة المستوي المتقدم في الشهادة العامة للتعليم أن يتقدم لبرنامج مدته ثلاث سنوات للدراسة في مجال ذو صلة في الجامعة (١٦١: ٢٩٦ –٢٩٨).

ووفقا للسياسة الوطنية للتعليم هناك اهداف لمؤسسات إعداد المعلم (كليات التربية) في نيجيريا تهدف إلي تحقيق ما يلي: (٨٤ : ١٦٦) ، (١٢١ : ٨)

- توفير معلمين أكفاء وواعيين ولديهم دافعية عالية لجميع المستويات في النظام التعليمي.
- تشجيع أكبر لروح البحث والإبداع لدي المعلمين.
- مساعدة المعلمين كي يكونوا متكيفين مع الحياة الاجتماعية في المجتمع وتعزيز التزامهم بالأهداف القومية.
- تزويد المعلمين بخلفية فكرية ومهنية مناسبة تمكنهم من التعامل مع المواقف المتغيرة ليس فقط في حياتهم بالدولة ولكن أيضاً في العالم بأسره.
- تعزيز التزام المعلمين بمهنة التدريس.

ومن جهة أخرى تختلف المؤهلات الخاصة بالمعلمين في نيجيريا من معلم لأخر حسب تصنيفه من جهة، وحسب طبيعة المرحلة التعليمية من جهة أخرى ، ويمكن عرض هذه المؤهلات كما يلي : (١٢١ : ٩ -١٠)

- **مؤهلات معلمي المرحلة الابتدائية:**

١. معلمين من حملة الشهادات من الدرجة الثانية؛ ولابد من حصولهم علي أحداً مما يلي:
   - خمس سنوات من التدريب في التعليم ودراسة للمواد الأكاديمية بعد شهادة ترك المدرسة الابتدائية (المدرسة الابتدائية).
   - سنتين من التدريب في المواد الأكاديمية والمهنية بعد التعليم الثانوي بمرحلتيه ولكنهم غير حاصلين علي شهادة.
   - سنه تدريبية واحدة في التعليم بعد الحصول علي شهادة المدرسة الثانوية.
٢. معلمين حاصلين علي شهادة الدرجة الأولي؛ ويلزم حصولهم علي ٥ سنوات من التدريب في التعليم ودراسة للمواد الأكاديمية بعد شهادة ترك المدرسة الابتدائية (الشهادة الابتدائية)، سنتين من التدريب في المواد الأكاديمية والمهنية بعد التعليم الثانوي بمرحلتيه ولكنهم غير حاصلين علي شهادة، سنه تدريبية واحدة في التعليم بعد الحصول علي شهادة المدرسة الثانوية ومادتين دراسيتين علي الأقل في الشهادة العامة في التعليم المستوي المتقدم وامتحان مستوي ممارسة التدريس.

٣. معلمين من حملة شهادات الدرجة الثانية وشهادة الزمالة في التعليم التي يتم الحصول عليها بعد عام من الدراسات المهنية في كلية التربية بالجامعة (مؤسسة منضمة لكلية التربية بالجامعة).
٤. معلمين حاصلين علي شهادة المعهد النيجيري للمعلمين التي يتم الحصول عليها بعد عامين أو ثلاثة أعوام من التدريب المهني.
٥. معلمين حاصلين علي الشهادة النيجيرية في التعليم "الابتدائية" بعد الدراسات المهنية لمدة ثلاث سنوات في كلية التربية.
٦. معلمين حاصلين علي درجة البكالوريوس في التربية (البكالوريوس في الآداب، البكالوريوس في العلوم، أو درجة الدكتوراه في التربية).

وبالتالي يتضح أن معلم المرحلة الابتدائية يمكن أن يكون حاصلاً علي درجة الدكتوراه التي تعتبر أعلي الدرجات العلمية الأكاديمية وهذا يدل علي تقدير نيجيريا الشديد بمرحلة التعليم الابتدائي لأنها الأساس في حياة الطفل التعليمية والمهنية والحياتية التالية.

ولقد ازداد عدد معلمي المدارس الابتدائية المؤهلين من حملة الشهادة القومية للتعليم إلي حوالي ٣١% ، كما انخفضت نسبة المعلمين غير المؤهلين والمدربين إلي ٢١% ومثل المعلمين من حملة شهادة التعليم ذات المستوي الثاني ٤٨% من نسبة المعلمين (٩:٨١).

- **<u>مؤهلات معلمي المرحلة الثانوية:</u>**

١. المعلمين الحاصلين علي شهادة التعليم النيجيرية؛ أولئك المعلمين الذين درسوا المواد الأكاديمية والمهنية لمدة ثلاث سنوات من كليات التربية بعد حصولهم علي شهادة المدرسة الغرب إفريقية، شهادة المدرسة الثانوية العليا أو شهادة التعليم القومية.
٢. المعلمين الحاصلين علي الدبلوم القومية العليا بدون دراسات مهنية في التعليم من المعاهد الفنية.
٣. المعلمين الحاصلين علي درجة البكالوريوس في الآداب، درجة البكالوريوس في العلوم، أو درجة الماجستير في الآداب أو درجة الماجستير في العلوم .....الخ.

٤. المعلمين الحاصلين علي درجة البكالوريوس في التربية الفنية، درجة البكالوريوس في العلوم التربوية، درجة البكالوريوس في التربية، درجة الماجستير في التربية، درجة الماجستير في التربية الفنية، درجة الماجستير في العلوم، درجة الدكتوراه في التربية.

٥. المعلمين الحاصلين علي شهادة بكالوريوس الآداب، بكالوريوس العلوم، الماجستير في الآداب، الماجستير في العلوم، درجة الدكتوراه وشهادة دبلوم الدراسات العليا في التربية بعد قضاء عام دراسي واحد في الدراسات في التربية بالجامعة.

ويتضح مما سبق ارتفاع المستوي العلمي لمعلمي التعليم الابتدائي والثانوي في نيجيريا مما يؤكد أن التأهيل العلمي والأكاديمي والدرجات العلمية الحاصل عليها المعلم تعتبر عنصر هام لا يمكن إغفاله عند تعيينه في مهنة التدريس.

ومن المشكلات التي تواجه معلمي المرحلة الثانوية في نيجيريا ما يلي: عدم كفاية وملائمة البنية التحتية الأساسية، ازدحام الفصول الدراسية بالتلاميذ، عدم كفاية المواد والإمكانيات التدريسية والتعليمية، الاعتماد المبالغ فيه من قبل المعلم علي طريقة المحاضرة، عدم كفاءة المعلم في المادة الدراسية ونقص المهارات التدريسية الحديثة لديه، نقص المعرفة وعدم القدرة علي تطبيق واستخدام التكنولوجيا الحديثة وبخاصة أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلي جانب ضعف استكمال الفرص التعليمية للمعلمين والطلاب الذين لديهم اتجاهات سلبية نحو التعلم (٥٥ : ٢-٣).

وتختلف الأسباب التي تدعو الناس للامتهان بمهنة التدريس فهناك من يعمل كمعلم لعدم حصولهم علي مهنة سواها، أو لتوقعهم بعض الربح المادي. إلا أن هناك من يعمل بمهنة التدريس لتحقيق بعض القيم الجوهرية. إلا أن الفئة الأخيرة هي الفئة الأكثر نجاحاً في العمل كمعلمين. فالتدريس يعتمد علي وجود أهداف محددة مسبقاً وعلي اختيار الوسائل التي تساعد علي تحقيق هذه الأهداف من خلال مجموعة من البدائل (١٠٣ : ٨).

فالمعلم الذي يسعي إلي الكسب المعنوي والذي يهتم بالارتقاء بمهنة التدريس وصقل شخصيات تلاميذه وتزويدهم بالخبرات التعليمية والحياتية هو المعلم الكفء الذي يستحق الحصول علي مثل هذا اللقب، فالمعلم قد يكون نقطة تحول فعالة في حياة تلاميذه وهذا هو المكسب الحقيقي والجوهري من مهنة التدريس.

ويجب أن يكون المعلم ذو بصيرة مستنيرة، سريع البديهة، متقد الذهن، يستطيع حل المشكلات Problem Solving بسهولة ويسر وعليه ألا يكتفي بالحل الواحد العقيم بل عليه أن ينوع في البدائل التي يمكن الاعتماد عليها مما يمكنه من حل أية مشكلة يتعرض لها بكل سهولة ويسر.

وبالرغم من ذلك قد تعاني عملية التدريس من بعض جوانب القصور الذي يعود بالسلب علي العملية التعليمية وجميع مدخلاتها البشرية وقد يؤدي ذلك إلي حدوث تدريس غير كفء وغير فعال. وينتج التدريس غير الفعال بسبب مجموعة من العوامل منها القدرة العقلية المنخفضة، التدريب غير الكافي، مقاومة الطرق التدريسية الحديثة، الاتجاهات المنخفضة نحو مهنة التدريس ونقص التفاني في القيام بالواجبات المهنية إلي جانب ما يلي: (١٢١ : ١٢ -١٣)

- التنظيم الغير جيد للفصل الدراسي.
- نقص كفاءة التحفيز والتشجيع.
- نقص المعلومات عن موضوع المادة الدراسية.
- نقص الكفاءة في استخدام المواد.
- الكفاءة المنهجية الغير جيدة.
- البناء غير الجيد لطرق التقييم المختلفة.
- الاستخدام الغير فعال للغات.
- نقص الكفاءة في التفاعل.
- التخطيط والإعداد غير الجيد لخطة الدرس.

وبالتالي فإن القصور في العملية التعليمية لا يعود أثره علي مكون واحد فقط من مكوناتها وإنما يؤثر علي كافة مكونات العملية التعليمية، وقد ترجع أسباب القصور في التدريس إلي المعلم في حالة عدم إعداده الإعداد الكافي والكفء والفعال، عدم اهتمامه بوضع خطة مسبقة لما سيقوم بشرحه وتقديمه للتلاميذ، تركيز المعلم علي نقل المعرفة وعدم اهتمامه بتنمية جوانب شخصية التلميذ المختلفة، وقد ترجع أسباب القصور إلي الإدارة المدرسية التي لا تهتم بتشجيع وتحفيز المعلمين من خلال تقديم الهدايا المعنوية لهم كشهادات التقدير علي سبيل المثال، تركيز الإدارة علي مجرد تحقيق الأهداف التعليمية بغض النظر عن مدي استفادة التلاميذ من العملية التعليمية، وقد ترجع أسباب القصور إلي وجود نقص في الإمكانات المادية اللازمة للعملية التعليمية كالنقص في الكتب الدراسية، الوسائل التعليمية، قلة رواتب المعلمين .....الخ.

ولقد أصبحت شهادة التعليم النيجيرية الآن أدني مؤهل دراسي في الدولة، وهذا يعني أنه لا يوجد أي معلم في المرحلة الابتدائية في نيجيريا لديه مؤهل دراسي أقل من هذه الشهادة، ويمكن اعتبار ذلك بمثابة محاولة لتحسين جودة المدرسين الذين سيساعدون أولياء الأمور في تحقيق طموحاتهم تجاه أبنائهم. ومن أجل تحقيق ذلك أزداد عدد كليات التربية من ٦ كليات فقط عام ١٩٧٦م إلي حوالي ٧٢ كلية، ولقد أدي ذلك إلي وجود إنتاج وفير من المعلمين من حملة شهادة التعليم النيجرية لكلاً من المستوي الابتدائي والثانوي من التعليم (٩٢ : ٥).

ومما يؤكد علي وعي نيجيريا بالدور الهام الذي يقوم به المعلم في العملية التعليمية قامت بإنشاء مجلس تسجيل المعلمين عام ١٩٩٣م. ولقد أصبح المجلس جاهزاً للعمل بحلول يونيو ٢٠٠٠م بتعيين الرئيس التنفيذي للمجلس من قبل الرئيس والقائد العام للقوات المسلحة النيجيرية. ولقد سجل المجلس نجاح لم يسبق له مثيل فيما بين عام ٢٠٠٠م و ٢٠٠٥م فيما يتعلق بإضفاء الطابع المؤسسي علي نفسه كمنظمة وطنية. ولقد جذب مجموعة كبيرة من الموظفين الأكفاء مهنياً من مختلف قطاعات الاقتصاد والنظام التعليمي (١٦٤ : ٣-٤).

وفي بداية ٢٠٠٥م قام أكثر من ٥٠٠٠ معلم بالتسجيل في المجلس. فلقد تم التسجيل في جميع مستويات النظام التعليمي (الابتدائي والثانوي والتعليم العالي) في المؤسسات التعليمية العامة والخاصة. فلقد غطي التسجيل أكثر من ٩٠% من معلمي المدارس الابتدائية العامة والثانوية في الدولة، وبعض معلمي المدارس الخاصة، وجميع المحاضرين في كليات التربية علي الصعيد الوطني، وبعض معلمي المعاهد المهنية، والعديد من محاضري وأساتذة الجامعات، والعديد من المعلمين في الوظائف الإدارية في النظام التعليمي مثل مديري التعليم، والأمناء الدائمين، والمفوضين ووزراء التربية والمستشارين والمعلمين المخضرمين. كما قام المجلس بتسجيل عدد من النيجيريين بالخارج الذين تقدموا للتسجيل لأن الدول الأجنبية مثل بريطانيا وأستراليا وكندا والولايات المتحدة تحتاج إلي دليل لمثل هذا التسجيل قبل أن تقوم بتعيينهم كمعلمين (١٠٣ :٣-٤).

وتتمثل مسئوليات مجلس تسجيل المعلمين في نيجيريا فيما يلي: (١٠٣: ٤)

- تحديد معايير المعرفة والمهارات التي يجب علي الأفراد اكتسابها من أجل أن يصبحوا مسجلين كمعلمين إلي جانب الارتقاء بهذه المعايير من وقت لآخر كيفما تسمح الظروف.
- ضمان إنشاء والحفاظ علي سجل للمعلمين ونشر قوائم بهؤلاء الأشخاص من وقت لآخر.
- تنظيم ومراقبة مهنة التدريس في جميع الجوانب والمجالات.
- تصنيف المعلمين من وقت لآخر طبقاً لمستوي تدريبهم ومؤهلاتهم.

وبالتالي يساعد مجلس تسجيل المعلمين في نيجيريا علي تحديد مستوي تأهيل وإعداد المعلم حتي يتسنى الارتقاء بمستوياتهم العلمية والمهنية، وحتي يمكن عمل حصر بإعداد المعلمين المؤهلين وغير المؤهلين في النظام التعليمي والتعرف علي نسبة العجز في المعلمين من أجل إعداد الخطط التي تساعد علي التصدي لهذا العجز وحله بأسرع وأفضل طريقة ممكنة وذلك من خلال توفير معلمين أكفاء قادرين علي الارتقاء بالنظام التعليمي وطلابه وينعكس ذلك علي ارتقاء المجتمع النيجيري ككل؛ فجودة التعليم هو العامل الأول والمحدد الرئيسي الذي يساعد علي النهوض بأي مجتمع حيث يقاس التقدم لدي الدول من خلال كفاءة وجودة أنظمتها التعليمية بمدخلاتها ومخرجاتها التعليمية.

ومن خلال العرض السابق يتبين أن برامج إعداد المعلم يتم تقديمها سواء قبل الخدمة أو أثنائها في الدولة من خلال مؤسسات إعداد المعلم المختلفة طبقاً لما تنص عليه السياسة القومية للتعليم. ويشير إعداد المعلم إلي الإعداد المهني للمعلمين الذي يهدف إلي الارتقاء بالمعارف والاتجاهات والمهارات المرغوب فيها لدي المعلمين مما يجعلهم أكثر كفاءة ونشاطاً في عملهم ويُمكنهم من الارتقاء بالمجتمع. ويشمل إعداد المعلم التدريب والتعليم الذي يتم قبل الخدمة Pre Service Education والتعليم والتدريب الذي يتم أثناء الخدمة In Service Education. ويجب أن يشكل إعداد المعلم عنصر واضح في التعليم المنظم سواء أكان رسمي أو غير رسمي .

وتهدف مؤسسات إعداد المعلم (كليات التربية) في نيجيريا إلي توفير معلمين أكفاء وواعيين ولديهم دافعية عالية لجميع المستويات في النظام التعليمي، وتشجيع أكبر لروح البحث والإبداع لدي المعلمين. مساعدة المعلمين كي يكونوا متكيفين مع الحياة الاجتماعية

في المجتمع وتعزيز التزامهم بالأهداف القومية. وتزويد المعلمين بخلفية فكرية ومهنية مناسبة تمكنهم من التعامل مع المواقف المتغيرة ليس فقط في حياتهم بالدولة ولكن أيضاً في العالم بأسره.

ثانياً : القوى والعوامل الثقافية المؤثرة فى النظام التعليمى فى جمهورية نيجيريا الاتحادية.

إن النظام التعليمى فى أي مجتمع من المجتمعات هو وليد أو حصيلة للعديد من العوامل والمؤثرات والمعطيات التاريخية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تحكم ذلك المجتمع، ولذلك فإن فهم أي نظام تعليمي لا يتحقق إلا من خلال التعرف على المنحى السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذى يوجه برامج الدولة وأوجه نشاطها ، وكذلك العقيدة الدينية لأبنائها ، و بالتالي فإن الفهم السليم لأى نظام تعليمي لا يتحقق إلا فى الإطار الثقافي الذي ينشأ فيه ذلك النظام (١٩: ٦).

وبالتالي يتأثر النظام التعليمى فى المجتمع النيجيرى بالعديد من القوى والعوامل مثل الجغرافية والتاريخية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية وغيرها، اصطلح العلماء على تسميتها بالقوى والعوامل الثقافية (٨٤ : ٥ -١٠).

وهذه العوامل متداخلة ومتفاعلة ومتكاملة فيما بينها لدرجة يصعب الفصل بينها ، فكل منها يؤثر في الآخر ويتأثر به، وتتحدد ملامحه من خلالها ، ويمكن عرض هذه العوامل كما يلى:

١ -العامل التاريخي:

إن للعامل التاريخي أثر كبير في حياة الشعوب النامية والمتقدمة، ذلك أن تاريخ المجتمع وما قد يتضمنه من فترات استعمار واستغلال لثروات البلاد يعد سبب رئيسي للتأخر الذى عانى منه الشعب، وكذلك فإن البلاد المتقدمة التى أتيح لها استخدام العلم والتكنولوجيا بعيدا عن التبعية قد تطورت تطوراً كبيرا مطبقة العلم فى كل أوجه حياتها.

وبالتالي هناك العديد من الظروف التاريخية التى مرت بها الدول المتقدمة منها والنامية، والتي صنعت تاريخها وأثرت على تطورها فى كافة مناحي الحياة بما فى ذلك نظم التعليم

وأهدافها ومناهجها وأساليب صنع القرار بها، وهذه الظروف التاريخية تقف بدرجة كبيرة وراء ما وصلت إلية اليوم من تقدم أو تخلف (٢ : ٨٠).

وكان شعب اليوروبا Yoruba من الناحية التاريخية هو المجموعة المهيمنة على الضفة الغربية من النيجر. كما تعد إيجالا (Igala) أقرب القبائل المشتركة معهم في اللغة، والذين عاشوا على الضفة الأخرى من بنوي (Benue) المتفرع من نهر النيجر، وقد اعتقد البعض أنهم انقسموا منذ حوالي ٢,٠٠٠ عام. كما نظم اليوروبا أنفسهم في مجموعات أبوية، حيث احتلوا المجتمعات القروية وعاشوا على الزراعة. واندمجت مجتمعات القرى المجاورة التي تسمى إيلي (ile) مع العديد من دول المدينة الإقليمية التي تكونت فيها ولاءات العشيرة التابعة لزعماء السلالات منذ القرن الثامن الميلادي تقريبًا. وقد اقترن التمدن بمستويات عالية من الإنجازات الفنية، خاصة في تيراكوتا ونحت العاج وتقدم صناعة صهر المعادن المُنتجة في إيفي (٢٧).

ويتضح من السجلات التاريخية أن أول سكن للمنطقة المعروفة حالياً بنيجيريا يعود إلى عام ٥٠٠ سنة قبل الميلاد، حيث استوطنتها مجموعات الهاوسا، كانوري، الفولاني، ودخل الإسلام إلى نيجيريا في القرن الثالث عشر من الميلاد، وسيطرت على المنطقة إمبراطورية كانيم من نهاية القرن الحادي عشر وحتى أواسط القرن الرابع عشر ميلادي كما سيطرت امبراطورية الفولاني على المنطقة من بداية القرن التاسع عشر وحتى احتلال البريطانيين للاجوس عام ١٨٥١ م، وخلال الحرب العالمية الأولى أرسل الحلفاء بقوات بحرية لترابط فيها خشية الغزو الألماني من الكاميرون ، وأول من احتل نيجيريا هم البرتغاليون(٢٢).

فقبل عام ١٩١٤م لم تكن توجد دولة تسمي نيجيريا، ولقد تكون الشعب النيجيري من أربع إمبراطوريات هي: (١٢٥) المملكة الشمالية، مملكة كالابار وإمبراطورية أوديديوا وإمبراطورية بنين، يمكن عرضها كما يلى:

- المملكة الشمالية: التي تكونت من إمبراطورية بورنو Borno وبعض ولايات مثل: هاسا Hausa ، جوبر Gobir ، بيرورى Birori ، كاتسينا Kano، كانو Katsina وبعض المجموعات الأخرى مثل جوارى Gwari ،كيبى Kebbi ،نوبى Nupe ،يلوا Yelwa.

- مملكة كالابار Calabar: التي تعتبر أقدم مملكة والتي شهدت أقدم اتصال بالأوروبيين. ومن المعتقد أنه تم ظهورها حوالي عام ١٠٠٠م. ويوجد بها أقدم كنيسة بنيت في نيجيريا عام ١٨٥٠.
- إمبراطورية أوديديوا Oduduwa : تكونت من مجموعتين أساسيتين. أحداهما تمثلت في السكان الأصليين؛ الذين كان مركزهم الثقافي والديني Ile –Ife إيل إيف والذين يسموا الآن بإسم يوروبا Yoruba . أما المجموعة الثانية فهي Berbels بربلس الذين يكونون الآن ولايات هوسا Hausa وولايات بورنو Borno .
- إمبراطورية بنين Benin: ولقد كانت قوية أيضاً، وامتدت لتصل إلي غانا Ghana .

وفي القرن التاسع عشر بدأت بريطانيا في الإقامة في أجزاء من هذه الممالك والإمبراطوريات. وفي عام ١٩١٤م تأسست نيجيريا من اتحاد الحكومات الجنوبية والشمالية ومستعمرة لاجوس Lagos ، وانقسمت إلي أربع وحدات نتيجة لأسباب إدارية تمثلت هذه الوحدات في مستعمرة لاجوس Lagos ، ومحافظات الشمال ، ومحافظات الشرق ، ومحافظات الغرب ، ولقد كانت بعض أجزاء الكاميرون جزء من نيجيريا في هذا الوقت (١٢٥) .

وفيما بين ١٩١٤م و١٩٢٢م تولي رئاسة نيجيريا حاكم عام، وفي عام ١٩٢٢م قدم البريطانيون كجزء من الدستور في ذلك الوقت مبدأ الانتخاب المباشر للمجلس التشريعي. وفي عام ١٩٥١م رفع الدستور الجديد المحافظات إلي مركز إقليمي. ولقد سيطر كل من المجلس القومي النيجيري والكاميرون علي حكومة الإقليم الشرقي، وسيطر مجلس الشعوب الشمالية علي الإقليم الشمالي، بينما سيطرت جماعة العمل علي الإقليم الغربي. وفي عام ١٩٥٧م حصل الإقليم الغربي والشرقي علي الحكم الذاتي، كما حصل الإقليم الجنوبي علي الحكم الذاتي عام ١٩٥٩م (١٢٥).

كما استولت القوي البريطانية علي نيجيريا في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وقاموا بتكييف المؤسسات السياسية المحلية كي تلبي احتياجاتهم. ولقد أتاح الحكم غير المباشر للنظام البريطاني من خلال المؤسسات السياسية الأصلية للرؤساء المحليين والصفوة تحديد سلطاتهم المحلية بينما يقومون بتقديم أنفسهم لسلطة الجهاز المركزي للمسئولين البريطانيين الاستعماريين (٦٣ : ٧). وكان هدف الاستعمار البريطاني إنشاء نظام

إداري يخدم الاهتمامات الاقتصادية للبريطانيين ويدعم نفسه مادياً إلا أن نقص المعرفة الصحيحة لدي البريطانيين وتنفيذ الحكم الغير مباشر أدي إلي إدارة استعمارية غير فعالة في نيجيريا (٦٤ : ٦).

ويتضح مما سبق أن أي استعمار أياً كان نوعه يكون له أهداف محددة ترتبط هذه الأهداف بشكل مباشر بالمستعمرين وتهدف إلي تلبية احتياجاتهم الذاتية دون عمل أي اعتبار لاحتياجات الشعب الأصلي للدولة المُستعمرة، وهذا إن دل علي شئ فهو يدل علي حب المستعمرين لأنفسهم وتجاهلهم لأي شخص ينتمي إلي الدولة التي قاموا باستعمارها للمواطنين الأصليين بالدولة.

وفي الأول من أكتوبر عام ١٩٦٠م حصلت نيجيريا علي استقلالها من المملكة المتحدة وفي ذلك الوقت كان قد تم إعطاء الكاميرون الشمالية والجنوبية خيار أم أن تبقي كجزء من نيجيريا أو لا. وقد قررت الكاميرون الجنوبية ترك نيجيريا بينما ظلت الكاميرون الشمالية جزء من نيجيريا (٢١).

وفي السابع من أكتوبر عام ١٩٦٠م تم الاعتراف بنيجيريا بأنها العضو التاسع والتسعين لدي الأمم المتحدة. ومن أولي وأهم الإسهامات التي قدمتها الولايات المتحدة تقديم قوات لحفظ السلام في زئير (جمهورية الكونغو الديمقراطية حالياً) وذلك في بداية عام ١٩٦٠م. وكان الهدف الأساسي لنيجيريا هو القضاء علي العنصرية Racism في أفريقيا. وفي عام ١٩٦٠م تم إنشاء حكومة فيدرالية تعتمد علي النظام البرلماني. وفي عام ١٩٦٣م أصبحت نيجيريا جمهورية فيدرالية. وفي عام ١٩٦٤م مثلت وحدات الجيش النيجيري العمود الفقري لقوة الأمم المتحدة. وفي يناير ١٩٦٦م قام مجموعة من ضباط الجيش بقتل رئيس الوزراء وسيطروا علي الحكومة وتخلصوا من النظام الحكومي الفيدرالي واستبدلوه بحكومة مركزية. أدي ذلك إلي حدوث الكثير من أعمال الشغب. وفي يوليو من العام نفسه ثارت مجموعة من ضباط الجيش الشمالي ضد الحكومة وقاموا بقتل الجنرال جونسون إيجيايا إرونسا Johnson Aguiyi-Ironsi وعينوا رئيس أركان الجيش الجنرال ياكيبا جوين Yakubu Gowon كرئيس للحكومة العسكرية الجديدة.

وبموجب قانون صادر عن البرلمان البريطاني، أصبحت نيجيريا دولة مستقلة داخل الكومنولث في ١ أكتوبر عام١٩٦٠. وفي عام ١٩٦٣ أصبحت نيجيريا جمهورية في إطار الكومنولث. فهذا التغيير دعا إلى تغيير عملي للنظام الدستوري. فالرئيس الذي انتخب لولاية مدتها خمس سنوات من خلال جلسة مشتركة للبرلمان، استبدل التاج كرمز للسيادة الوطنية وملكة بريطانيا كرئيس للدولة. وأصبح نامدي أزيكيوي **Nnamdi Azikiwe** أول رئيس للجمهورية(٨٠ : ٤).

كما تأسست الجمهورية النيجيرية الأولى عام ١٩٦٣على الرغم من أن نيجيريا حصلت على استقلالها عن بريطانيا جزئية في ١ أكتوبر عام ١٩٦٠، فإنها لم تكن مستقلة تماما حتى عام ١٩٦٣ عندما تم التوقيع على إعلان الاستقلال. حيث تم تقسيم البلاد إلى ثلاث مناطق للغرب المنطقة الجيوسياسية، والمنطقة الشرقية والمنطقة الشمالية وأخذت الأحزاب السياسية على الهويات والعقائد من كل منطقة. فحزب الشعب الشمالي يمثل مصالح الهوسا /الفولاني والمجلس الوطني لنيجيريا والكاميرون سمي بـ "المجلس الوطني للمواطنين النيجيريين" ممثلة الإيبو المنطقة الشرقية ذات الأغلبية، وفي ظل استقلال نيجيريا، اكتسبت المنطقة الشمالية المزيد من المقاعد في البرلمان من المنطقتين الشرقية والغربية ، وهذا من شأنه أن يرسخ الهيمنة الشمالية في السياسة النيجيرية لسنوات قادمة. إضافة الي الاستياء بين الساسة الجنوبيين والتي عجلت من حالة الفوضى السياسية في البلاد(٢٢).

ومنذ استقلال نيجيريا في عام ١٩٦٠، شهدت البلاد ما يقرب من ثلاثين عاما من حكم الديكتاتورية العسكرية ومع زوال الجمهورية الأولى في يناير كانون الثاني عام ١٩٦٦، كان الحكم العسكري الديكتاتوري والاستبدادي فقط تقطعها حكم المدني وديمقراطية وجيزة من الجمهورية الثانية ١٩٧٩-١٩٨٣(٩٣ : ١٩٣-١٩٤).

وفي عام ١٩٦٧م انتقل جوين كي يقوم بتقسيم الأربعة أقاليم النيجيرية إلي ١٢ ولاية. إلا أن الحاكم العسكري للإقليم الشرقي رفض قبول تقسيم الإقليم الشرقي وأعلن أن الإقليم الشرقي جمهورية مستقلة تسمي بيافرا **Biafra**. ولقد أدي ذلك إلي نشوب الحرب الأهلية بين بيافرا **Biafra** وباقي نيجيريا. ولقد بدأت الحرب في يونيو ١٩٦٧م ، واستمرت حتى استسلام بيافرا **Biafra** في ١٥ يناير ١٩٧٠م بعد موت أكثر من مليون شخص، ولقد تم

قضاء الكثير من الوقت في بداية ١٩٧٠م لإعادة بناء وتشييد المناطق التي كانت رسمياً جزءاً من بيافرا Biafra .

وأثناء ذلك الوقت كانت صناعة البترول مزدهرة واستطاع الاقتصاد أن يتعافي من آثار الحرب الأهلية، إلا أنه كان لا يزال هناك مشكلات في تضخم الأسعار وارتفاع معدلات البطالة وانخفاض سعر الفول السوداني والكاكاو ومشكلة الجفاف. وفي عام ١٩٧١م انضمت نيجيريا لمنظمة الدول المصدرة للبترول (الأوبك)، إلا أن الجفاف الممتد في عام ١٩٧٣م قد أدي إلي موت الآلاف من الماشية، ومعاناة المزارع وصناعة صيد الأسماك هذا إلي جانب طفرة النفط التي جعلت الكثير من الناس ينتقلون بعيداً عن المزارع ويتجهون إلي المدن.

وفي عام ١٩٧٩، تحت قيادة أوباسانجو Obasanjo ، اعتمدت نيجيريا الدستور على أساس دستور الولايات المتحدة ينص على الفصل بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية. وكانت البلاد على استعداد لإجراء الانتخابات المحلية، التي يجب اتباعها من قبل الانتخابات الوطنية التي ستمكن نيجيريا من العودة إلى الحكم المدني. فبادر أوباسانجو Obasanjo بخطط لنقل العاصمة الاتحادية من لاجوس إلى موقع أكثر مركزية في المناطق الداخلية في أبوجا، فأصبحت أبوجا عاصمة البلاد في ديسمبر كانون الاول عام ١٩٩١.أما في فترة الجمهورية الثانية، ١٩٧٩-١٩٨٣: ففي عام ١٩٧٩ تنافست خمسة أحزاب في الانتخابات الوطنية، معلنا بداية الجمهورية الثانية. فالتعاقب الرئاسي انتقل من أوباسانجو Obasanjoإلى مدني، الرئيس الحاج شيهو شاجارى، وكان أول انتقال سلمي للسلطة منذ الاستقلال. فولدت الجمهورية الثانية في نيجيريا وسط توقعات كبيرة. بارتفاع أسعار النفط ، وبلغت الإيرادات في الازدياد ، ثم بعد ذلك عودة الحكم العسكري: في ٣١ ديسمبر ١٩٨٣، استولى الجيش على السلطة مرة أخرى، وذلك لأنه لم يكن هناك أي ثقة في نظام المدنيين، في نوفمبر ١٩٩٣، تولى الجنرال ساني أباتشا حكومة تسيير الأعمال، وشغل منصب الدكتاتور العسكري حتى وفاته في عام ١٩٩٨. وخلال فترة حكمه، قمع أباشا المعارضة وفشل في متابعة الانتقال الي الحكومة المدنية (٨٠ : ٥-٦).

وفي عام ١٩٧٦م انقسمت نيجيريا إلي ١٩ ولاية وقررت نقل عاصمتها إلي أبوجا Abuja. وفي عام ١٩٨٧م تم إضافة ولايتين جديدتين إلي القائمة. وفي عام ١٩٩١م

زاد عدد الولايات في نيجيريا ٩ ولايات أُخر وبالتالي وصل عدد الولايات بها إلي ٣٠ ولاية في ذلك الوقت. وفي عام ١٩٩١م تشكلت أبوجا Abuja باعتبارها قسم جديد في البلاد وانتقلت عاصمة نيجيريا رسمياً من لاجوس Lagos إلي أبوجاAbuja. كما تم إضافة ٦ ولايات أخري مما جعل عدد الولايات في نيجيريا يصل إلي ٣٦ ولاية (١٤١).

وفي عام ١٩٩٢م حدثت اشتباكات رئيسية في الشمال بين المسلمين والمسيحيين، قتل فيها أكثر من ٣ آلاف شخص. كما كان يوجد احتمال حدوث حرب بين نيجيريا والكاميرون في عام ١٩٩٣م. ولقد كانت أراضي أوغوني Ogoni من المناطق الغنية بالبترول في نيجيريا. وفي عام ١٩٩٣م قام ٣٠٠ ألف شخص أوغواني Ogoni بتنظيم مسيرة سلمية من أجل المطالبة بحصة من عائدات البترول وشكلاً من أشكال الحكم الذاتي السياسي. وقاموا بإنشاء منظمة سميت بإسم "حركة بقاء الشعب الأوغواني" ، كما طلبوا من شركات البترول القيام بمعالجة بيئية ودفع ضرائب عن الضرر الماضي. ولقد كانوا قلة وشعروا بأنه لم يتم إعطائهم حقوقهم الإنسانية ، وأنه كان يتم تعذيبهم لمجرد أن الدولة تربح المال من البترول الموجود علي أراضيهم (١٤١).

ولقد أدي ذلك إلي حدوث معارضات كثيرة من جانب الحكومة، وتم سجن القائد كين ويوا سارو Ken Saro Wiwa مرات متعددة. وفي نوفمبر ١٩٩٣م تولي أباتشيا Abacha الحكومة وبدأت المشكلة الحقيقية للأغوان. فلقد بدأ الجيش ترويع وتخويف الأغوانيين من خلال الاعتقالات والاغتصاب والإعدام والحرق والنهب. وفي مايو ١٩٩٤م تم خطف سارو ويوا من منزله وسجن جنباً إلي جنب مع غيره من قادة حركة بقاء الشعب الأوغواني وأتُهم بقتل أربع قادة من الأوغوان. وبينما كان كين رهن الاعتقال رفض المساعدة القانونية والطبية، وقد تعرض لأربع أزمات قلبية أثناء وجوده في السجن (١٤١).

وفي ٣١ أكتوبر عام ١٩٩٥م قامت الحكومة العسكرية بمحاكمته هو وثمانية أشخاص آخرين ووجدت أنهم مذنبين لقتلهم أربع أشخاص من الشعب الأوغواني. ولقد وجهت انتقادات دولية من قبل الأشخاص المهتمين والمنظمات مثل منظمة الأمم المتحدة، ومنظمة العفو الدولية ومنظمة أصدقاء الأرض ومنظمة السلام الأخضر وغيرها من المنظمات. وفي١٠

نوفمبر ١٩٩٥م تم تنفيذ حكم الإعدام علي سارو والآخرين. ولقد أدي إعدامهم إلي مواجهة انتقادات دولية أكثر (١٤١).

ولقد ساعد أباتشا Abacha سيراليون وليبيريا ضد جيشهم وقام بإعداد خطة لانتقال نيجيريا إلي الحكم الديمقراطي. وعندما جاء الوقت المنتظر لانتقال نيجيريا للحكم الديمقراطي كان أباتشا Abacha المرشح الوحيد في الانتخابات التي تم إجرائها في أغسطس عام ١٩٩٨م. وتم تعيينه في الأول من أكتوبر ١٩٩٨م. وفي يونيو ١٩٩٨م مات أباتشا Abacha أثر أصابته بأزمة قلبية، وتولي أبوبكر مكانه كرئيس مؤقت.. ولقد قام أبو بكر بالعديد من الخطوات الإيجابية تجاه الشعب منها الإفراج عن بعض السجناء السياسيين، محاولة الحصول علي الدعم الاقتصادي، التحقيق في نظام أباتشا Abacha الفاسد ومحاولة استعادة بعض الأموال التي خبأها أباتشا Abacha في الدول الأخرى، محاربة فساد المسئولين القادمين وإقناع بعض المنفيين العودة إلي الوطن (١٤١).

الانتقال إلى الحكومة المدنية: بعد وفاة أباتشا في يونيو ١٩٩٨، تولى رئيس هيئة أركان الدفاع، اللواء عبد السلام أبو بكر السيطرة وبدأ إطلاق سراح السجناء السياسيين، بمن فيهم الزعيم السابق أوباسانجو. وأجريت انتخابات الحكومة المحلية في ديسمبر كانون الاول عام ١٩٩٨، وجاءت الانتخابات التشريعية في يناير ١٩٩٩، وأكملت الانتخابات التشريعية والرئاسية الاتحادية للانتقال إلى حكومة مدنية في فبراير ١٩٩٩ (٨٠ : ٦-٧)..

وانتخب أوباسانجو Obasanjo الرئيس وحزبه، ففاز حزب الشعب الديمقراطي بأغلبية المقاعد في مجلسي الشيوخ والنواب، وبذلك دخلت نيجيريا أطول فترة حكم مدني منذ الاستقلال. ونجح أوباسانجو Obasanjo في إقامة حكم مدني يقوم على الديمقراطية التعددية وشن حملة ضد الفساد، ولكن على الرغم من الارتفاع الكبير في عائدات النفط التي عززت خزائن الاتحادية، واجهت إدارته عددا من التحديات الخطيرة. ففي عام ٢٠٠٠ ارتفعت حدة التوترات الدينية في أعقاب فرض الشريعة، أو القانون الإسلامي، في ١٢ ولاية شمالية، ذات الأغلبية المسلمة. فأعاقت هذه التوترات التعاون بين الرئيس والجمعية الوطنية ، وبين الولايات والحكومة الاتحادية. ففي عام ٢٠٠٤ اضطر الحكومة لإعلان حالة الطوارئ في موقع مركزي في ولاية بلاتو نتيجة الصراع الديني (٨٠ : ٦-٧).

ولقد اقتنعت دول العالم بنوايا أبوبكر بما فيه الكفاية، وقاموا بإزالة فرض العقوبات ضد الدولة بشكل مؤقت وإعادة نيجيريا إلي الكومنولث بصورة مؤقتة وذلك بهدف مساعدة نيجيريا للانتقال نحو الديمقراطية. ولقد قام أبوبكر بزيارة جنوب أفريقيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وقام بتنمية العلاقات الدولية مع الدول الأخرى.

كما تعد نيجيريا قوة إقليمية فاعلة ،بما تمتلكه من العديد من المقومات السياسية والاقتصادية والعسكرية والديموغرافية التي تؤهلها للقيان بالدور المحوري والإقليمي فى القارة الأفريقية، حيث إنها استطاعت من خلال عملية الإصلاح السياسي وإضفاء الصبغة الديمقراطية على نظام الحكم ، تحسين علاقاتها الخارجية ، خاصة مع بريطانيا والولايات المتحدة ، فعقب انتخابات مايو ١٩٩٩ ، قامت بريطانيا بإعادة نيجيريا مرة أخرى إلى منظمة "الكومنولث" بعد أن جمدت عضويتها في عام ١٩٩٥.ولم يقتصر الأمر على بريطانيا ، بل امتد إلى الاتحاد الأوربي ، الذي قام برفع العقوبات الاقتصادية التي كانت مفروضة على نيجيريا منذ عام ١٩٩٣.أما بالنسبة للولايات المتحدة فقد أشادت بعملية التحول الديمقراطي في نيجيريا ، حيث قامت بتقديم ٢ مليون دولار بهدف مساعدتها للاتجاه نحو الديمقراطية منحتها الكثير من المساعدات الأخرى (١).

فالسمات الهامة لسياسة التعليم النيجيري عام ١٩٩٨ م والخطوط العريضة لفلسفة للتعليم في البلاد، تؤكد علي تعزيز تدريس اللغات النيجيرية، وإدخال مبادئ توجيهية والإرشاد في المدارس وتنويع المناهج الدراسية من حيث المهني وما قبل المهني وقد تميزت هذه السياسة أيضا من خلال الهيكل التعليمي ٦-٣-٣-٤، الأمر الذي يتطلب أن الطفل العادي النيجيري يقضي ما لا يقل عن ٦ سنوات في المدارس الابتدائية، و ٣ سنوات في المدرسة الإعدادية، و ٣ سنوات في المدرسة الثانوية العليا و الحد الأدنى من التعليم العالي ٤ سنوات ، وفي عام ٢٠٠٤، تم إعادة النظر في السياسة الوطنية في مجال التعليم على الرغم من أن هذه السياسة أحدثت دمج للملامح السابقة، فكانت السياسة عام٢٠٠٤ بها عدد قليل من الإضافات الجديدة، وكانت أكثر تميزا في بنية التعليم ٩-٣-٤ (٦١ : ١٨٠).

وجدير بالذكر أن التعليم الاستعماري الغربي الذي قدّم إلي نيجيريا كان به أفكار وممارسات مشابهة للتعليم البريطاني، حيث أسّست المدرس التبشيرية المسيحية هناك علي

نحو التركيب البريطاني منهج ومنظمة وثقافة. وتم غرس أفكار وممارسات التعليم الاستعماري البريطاني في عقائد النيجيريين ثقافات وقيم أجنبية (٨٩ : ٢٣٥).

وبالتالي فالظروف التاريخية التى مرت بها نيجيريا أثرت على تطورها فى كافة مناحي الحياة بما فى ذلك النظام التعليمى وأهدافه ومناهجه وأساليبه، وهذه الظروف التاريخية جعلت كل من الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا والدول الأخرى تدرك الأهمية الاقتصادية المتزايدة لنيجيريا.

٢ -العامل السياسي: Political Factor

يقصد بالعامل السياسي الأوضاع السياسية العامة للدولة ومنها طبيعة ونظام الحكم سواء كان حكماً ديمقراطياً أم حكماً ديكتاتورياً، والذي يؤثر تأثيراً كبيراً فى نظام التعليم وفلسفته وأهدافه وسياسته، فسياسة التعليم وفلسفته تشتق من السياسة العامة للدولة، ومعنى ذلك أن النظام التعليمي يتأثر بالنظام السياسي وفلسفته وتوجهاته وثقافته السياسية.

في عام ١٩٧٩ تأسست الجمهورية النيجيرية الثانية. وتمت صياغة الدستور الجديد، الذي شهد نظام وستمنستر **Westminster** للحكومة (التي تستخدم سابقا في الجمهورية الأولى) التخلي عن نظام رئاسي على الطريقة الأمريكية. وقد تم انتخاب الجمعية التأسيسية في عام ١٩٧٧ لوضع مشروع الدستور الجديد، الذي نشر في ٢١ سبتمبر عام ١٩٧٨، عندما تم رفع الحظر على النشاط السياسي في عام ١٩٧٩، وتنافست خمسة أحزاب سياسية في سلسلة من الانتخابات التي انتخب الحاج شيهو شاجارى للحزب الوطني نيجيريا الرئيس. وتم نقل السلطة سلميا إلى شاجاري **Shagari** ، ليصبح أول رئيس دولة في التاريخ النيجيري (٢٥).

وتعد نيجيريا جمهورية اتحادية مع نظام رئاسي، كما ينص الدستور على الفصل بين السلطات بين الفروع الثلاثة للحكومة. فتميزت الانتخابات العامة التي أجريت في فبراير ١٩٩٩ نهاية ١٥ عاما من الحكم العسكري وبداية حكم مدني يقوم على الديمقراطية التعددية. فأجريت الانتخابات العامة للمرة الثالثة على التوالي في أبريل عام ٢٠٠٧. وتولي **Umaru** موسى يارادوا الرئاسة في ٢٩ مايو عام ٢٠٠٧. وفي مايو ٢٠٠٦، رفض

مجلس الشيوخ النيجيري على تعديل دستوري كان من شأنه أن يسمح الرئيس أوباسانجو Obasanjoالترشح لولاية ثالثة (٨٠ : ١٧).

كما يعد رئيس نيجيريا هو رئيس الدولة ورئيس للحكومة أيضاً. وتحدث السياسات النيجيرية في إطار فيدرالي، رئاسي، جمهوري وديمقراطي. وتمثل الحكومة السلطة التنفيذية. وتخول السلطة التشريعية لكل من الحكومة ومجلسي السلطة التشريعية وهما مجلسي النواب والشيوخ. ويُكون مجلسي النواب والشيوخ ما يسمي بالجمعية الوطنية في نيجيريا. ويتمثل القضاء الحكومي الأعلي في نيجيريا في محكمة نيجيريا العليا. ويعتمد قانون نيجيريا علي حكم القانون واستقلال القضاء وعلي نظام القانون البريطاني المشترك وذلك نتيجة لتأثر نيجيريا بالاستعمار البريطاني. وبذلك يكون النظام القانوني مشابه للأنظمة القانونية التي يتم استخدامها في إنجلترا وويلز وغيرها من دول الكومنولث. ويقدم الدستور النيجيري الإطار الدستوري الخاص بالنظام القانوني. إلا إنه يوجد أربعة أنظمة قانونية مختلفة في نيجيريا وهي: القانون الإنجليزي، القانون العام، القانون العرفي، وقانون الشريعة الإسلامية (١٥٩).

فيتم انتخاب الرئيس من قبل أفراد الشعب. ويكون رئيس للدولة وللحكومة ويرأس المجلس الفيدرالي التنفيذي أو مجلس الوزراء. ويتكون الفرع التنفيذي من الوزارات الفيدرالية التي يرأسها وزير يعينه الرئيس، والذي يجب أن يكون واحد علي الأقل من كل ولاية من ال ٣٦ ولاية في مجلس وزرائه. ويتم تأكيد تعيينات الرئيس من قبل مجلس الشيوخ النيجيري. وفي بعض الأحيان يكون الوزير الفيدرالي مسئول عن أكثر من وزارة واحدة، كما يمكن أن يعاون الوزير وزير أو أكثر من وزراء الولاية. ويوجد لدي كل وزارة سكرتير دائم ويعتبر كبير الموظفين. ويكون الوزراء مسئولون عن العديد من الهيئات الحكومية مثل الجامعات (التعليم)، لجنة الإذاعة الوطنية (المعلومات)، و شركة البترول الوطنية النيجيرية (البترول). ويوجد مجموعة أخري من الهيئات تكون من مسئولية مكتب الرئاسة مثل اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة، لجنة الجرائم الاقتصادية والمالية، واللجنة الفيدرالية للخدمة المدنية (١٥٩).

كما أكد الدستور النيجيري الحالي، وهو الرابع منذ الاستقلال، والذي دخل حيز التنفيذ في ٢٩ مايو عام ١٩٩٩. والذي كان على غرار دستور الولايات المتحدة، على فصل السلطات بين سلطة تنفيذية قوية، وهي الهيئة التشريعية المنتخبة، والقضاء المستقل. لذلك

أكد النقاد من أن هذا الدستور يعطي الحكومة الاتحادية الكثير من السلطة على حساب الولايات. على الرغم من أن الدستور أكد علي الحرية الشخصية والدولة العلمانية، كما أنه سمح للمسلمين على اتباع شريعتهم، أو القانون الإسلامي (٨٠ : ١٧) .

أما بالنسبة للجانب التشريعي؛ يوجد مجلسان تابعان للجمعية الوطنية النيجيرية هما مجلس النواب ويرأسه رئيس مجلس النواب. عدد أعضاؤه ٣٦٠ عضو يتم انتخابهم لمدة ٤ سنوات في الدوائر ذات المقعد الواحد. أما المجلس الثاني فهو مجلس الشيوخ ويرأسه رئيس مجلس الشيوخ، عدد أعضاؤه ١٠٩ عضو يتم انتخابهم لمدة أربع سنوات في ٣٦ دائرة انتخابية بثلاث مقاعد وبمقعد واحد في الدوائر الانتخابية ذات المقعد الواحد.

أما بالنسبة للجانب القضائي فإنه يتكون من محكمة نيجيريا العليا التي تعتبر أعلي محكمة في نيجيريا، يرأسها رئيس القضاء النيجيري و١٣ قاضي مشاركين يتم تعيينهم من قبل رئيس الدولة وبتوصية من مجلس القضاء الوطني مع الخضوع لمجلس الشيوخ (١٥٩).

ويستند النظام القانوني في نيجيريا على مجموعة من القوانين منها القانون النظامي (التشريعي)، والقانون العام الإنجليزي، والقانون العرفي ، ففي الشمال يطبق القانون الإسلامي (الشريعة). أما المحاكم الاتحادية ومحاكم الولايات في نيجيريا تطبق القانون العام التشريعي والإنجليزي، في حين أن المحاكم المحلية تعترف بشرعية القانون العرفي والإسلامي (٨٠ : ١٨).

كما توجد مجموعة كبيرة من الأحزاب السياسية في نيجيريا منها: حزب الشعب الديمقراطي وهو الحزب الأعلي في معدل الحصول علي أصوات في الانتخابات، والحزب الديمقراطي الجديد، حزب التحرير الأفريقي، حزب التحالف من أجل الديمقراطية، وغيرها من الأحزاب السياسية.

ومن حيث التقسيمات الإدارية: تنقسم نيجيريا إداريا إلى إقليم العاصمة الاتحادية (أبوجا) و٣٦ ولاية، والتي يتم تنظيمها في المناطق الست التالية: منطقة جنوب غرب لاجوس، إكيتي، أوجون، أوندو، أوشون، وأويو. المنطقة الجنوبية اكوا، بايلسا، كروس ريفر، ودلتا، إيدو، ايبوم، والأنهار. المنطقة جنوب شرق ، أبيا، أنامبرا، إيبوني، إينوغو. المنطقة شمال غرب كادونا وكانو وكاتسينا وجيغاوا، كيبي، سوكوتو وزامفارا. منطقة الشمال والوسطى بينو،

كوجى، كوارا، ناساراوا والنيجر وبلاتو. ومنطقة شمال شرق أداماوا، بوتشي، تارابا، ويوبي. ومن حيث الحكومة الإقليمية والمحلية: كل من الولايات ٣٦ في نيجيريا لديها حاكم منتخب ومجلس النواب. ويتم انتخاب الحاكم لمدة أقصاها فترتين مدة كل منهما أربع سنوات. كما يستند عدد المندوبين في مجلس النواب على عدد السكان (٨٠ : ١٧-١٨).

كما تتكون نيجيريا من ٣٦ ولاية وهي آبيا، آدماوة، أكوة إبوم، أنمبرة، باوتشي، بايلسا، بنوي، بورنو، كروس ريفر، دلتا، إبونيي، إدو، إكيتي، إنوجو، جومبي، إيمو، جيغاوة، كادونا، كانو، كاتسينا، كبّي، كوجي، كوارة، لاجوس، نصراوة، نيجر، أوجون، أوندو، أوسون، أويو، بلاتو، ريفرز، سقطو، ترابة، يوبي، زمفرة، بالإضافة إلى منطقة العاصمة الإتحادية (٢٢).

وتدور السياسة الخارجية لنيجيريا في المقام الأول حول الشؤون الأفريقية ويؤكد التعاون السياسي والاقتصادي، علي حل المنازعات سلميا، وعلي عدم الانحياز العالمي. ومع ذلك، في ظل إدارة يارادوا الجديدة، تحولت نيجيريا لتركيز سياستها الخارجية تجاه العلاقات الاقتصادية، بما في ذلك جذب ٦٠٠ مليار دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر بحلول عام ٢٠٢٠م، وتسعى نيجيريا إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية في أفريقيا من خلال القضاء على الحواجز التجارية للصادرات وجذب الاستثمارات والمساعدات التنموية. وفي أغسطس عام ٢٠٠٦، بعد مفاوضات متعددة، تخلت نيجيريا عن مطالبتها لشبه الجزيرة **Bakasi** المتنازع عليها، والامتثال للقرار الصادر عن محكمة العدل الدولية لصالح الكاميرون بشأن السيطرة على الأراضي المتنازع عليها (٨٠ : ١٥).

كما أعاد الدستور في نيجيريا التأكيد علي أهداف التعليم والتي تتمثل فيما يلي:(٧٥ : ١٩٥)

١- المساواة في الفرص التعليمية في كل مستويات النظام التعليمي.

٢- تعزيز العلوم والتكنولوجيا.

٣- القضاء علي الأمية من خلال جعل التعليم الأساسي مجاني وإلزامي وعالمي، وتعليم جامعي مجاني، برنامج محو الأمية للكبار مجاني.

ومن أهم التغييرات التي طرأت علي السياسة التعليمية أن الحكومة وحّدت السلم التعليمى ليصبح ٧-٥-٢-٣،حيث ٧ سنوات للتعليم الأساسي، و٥ سنوات للمدرسة الثانوية، وسنتان للمدرسة الأعلى ، و٣ سنوات للتعليم الجامعي ، بدلا من السياسة التعليمية ٨-٥-

٢-٣،حيث ٨ سنوات للتعليم الأساسي، و٥ سنوات للمدرسة الثانوية، وسنتن الشهادة المدرسية الأعلى ، و٣ سنوات للتعليم الجامعي (٧٥ : ١٨٢ ، ١٩٥).

وهكذا يتضح إن التعليم ليس عملًا تربويًا فحسب إنما هو عمل سياسي في المقام الأول، لذلك فليس غريبًا أن تكون سياسة التعليم في مجتمع معين انعكاسًا لنظامه السياسي وما يتضمنه هذا النظام من قيم وفلسفات وإيديولوجيات، ومهما كان الإيمان بالغايات النهائية للعملية التعليمية التي تنبع من تصور معين للإنسان وقيمه ومكانته في المجتمع(٣: ٥٧).

كما توجد علاقة هامة بين الدين والسياسة في نيجيريا فنصف السكان تقريبا مسلمون والنصف الآخر مسيحيون. وبالتالي فإن التأثير المباشر للدين علي السياسة النيجيرية متأثر بشكل كبير بالاختلاف الكبير للتعبير الديني في الدولة. ومازالت الخلفية الدينية للقادة السياسيين موضوع اهتمام بالنسبة للمجموعات الدينية والعرقية. ويري أوجبو كالو **Ogbu Kalu** أن الدين يخترق بشكل معقد النسيج السياسي للدولة ويعتبر المحك للشرعية الخاصة بالدولة أو حب الشعب للحاكم، والحافز لممارسة السلطة، والمحدد للمعايير الأخلاقية ونمط القوي والمحرك للحكومة (٧٧ : ١٠٩).

في ضوء العرض السابق يتضح أن نيجيريا جمهورية فيدرالية، ورئيس نيجيريا هو رئيس الدولة ورئيس للحكومة أيضاً. فيتم انتخاب الرئيس من قبل أفراد الشعب، كما يؤكد الدستور النيجيرى على المساواة وتكافؤ الفرص التعليمية، و تعزيز العلوم والتكنولوجيا، و القضاء علي الأمية من خلال البرامج المجانية لمحو الأمية وتعليم الكبار.

٣ -العامل الاقتصادي:Economic Factor

يُعد العامل الاقتصادي من القوى المؤثرة على أوجه الحياة المختلفة في المجتمعات، فهذا العامل قد يقف وراء تقدمها وإلحاقها بأول الركب، وقد يكون سباً في تخلفها وتدهور أحوالها، كما يلعب هذا العامل دوراً مهماً في النظام التعليمي بها ويؤثر عليه سلباً وإيجاباً، حيث يرتبط النمو الاقتصادى ارتباطاً بالتعليم ويتفاعل معه. وإذا كان النمو والتقدم الاقتصادى أداة رئيسية لتلبية متطلبات التعليم والتوسع فيه، فإن التعليم يوفر القوى البشرية المدربة والمتعلمة لقيادة نمو الاقتصاد وتقدمه (٢: ٥٨)، وبالتالي فإن للعامل الاقتصادى أثر كبير على نظام التعليم بأى دولة وعلى إدارته واتخاذ قراراته.

كما أن الاهتمام بالتعليم وتحسين مستواه وحسن استثماره من القضايا الهامة في القرن الحادي والعشرين، والتي تشغل بال الكثير من رجال التربية والاقتصاد علي السواء ومرد ذلك الاهتمام يرجع إلي الرغبة في نجاح عملية التنمية الشاملة بشقيها الاقتصادي والاجتماعي، وتحقيق التقدم والرقي للفرد والمجتمع؛ حيث يأتي التعليم علي رأس الأنشطة الخمسة التي تسهم في تطوير رأس المال البشري وهي التعليم والتدريب علي رأس العمل وتعليم الكبار والخدمات الصحية والهجرة (٤ : ٢١٢).

ويتأثر حال الأمة بدرجة نموها الاقتصادي، وقدرة بنيانه علي دعم مناحي حياتها وتوفير متطلبات تقدمها واستقرارها، كما يرتبط النمو الاقتصادي ارتباطًا كبيرًا بالتعليم ويتفاعل معه، وإذا كان النمو والتقدم أداة رئيسة لتلبية متطلبات التعليم والتوسع فيه، فإن التعليم يوفر القوي البشرية المتعلمة والمدربة لقيادة نمو الاقتصاد وتقدمه، وبذلك فالتعليم عملية تنمية اقتصادية تؤدي إلي التقدم الاقتصادي.

في عام ٢٠٠٠ بلغ إجمالي الانفاق علي التعليم ٨.٤%، وفي عام ٢٠٠١م بلغ حوالي ٧% ، وفي عام ٢٠٠٢م ،بلغ حوالي ٥.٩% ، وفي عام ٢٠٠٣م بلغ حوالي ١.٨% (٩٤ : ١٠٣).

كما انخفض معدل البطالة من حوالي ٢٠ بالمائة في عام ١٩٩٩ إلى ١٠.٨بالمائة في عام ٢٠٠٣. أما نسبة البطالة بين الذكور فكانت حوالي ١٨ بالمائة في عام ١٩٩٩ إلى ١٠.٦بالمائة في عام ٢٠٠٣، بينما نسبة بطالة الإناث انخفضت من ١٨.٢ بالمائة في عام ١٩٩٩ إلى ١١.٢بالمائة في عام ٢٠٠٣ م (١١٣ : ٦).

وتتسم نيجيريا بالنمو الاقتصادي منذ عام ١٩٩٥م فلقد استطاعت نيجيريا أن تقلل من ديونها من ٣٦ بليون دولار أمريكي عام ٢٠٠٤م إلي أقل من ٣.٧ بليون دولار أمريكي في ٢٠٠٧م. فلقد ساعد ارتفاع أسعار البترول والإدارة الحكيمة للاقتصاد الكلي في حدوث معدلات نمو اقتصادي مرتفعة خلال تلك السنوات (١٠٢ : ٢٣).

ويعتبر اقتصاد نيجيريا ذو دخل متوسط ولقد كانت تحتل المرتبة ٣١ في العالم من حيث الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٠٩م، كما إنها تنتج نسبة كبيرة من البضائع والخدمات لمنطقة غرب أفريقيا. ولقد أسهمت الإصلاحات الاقتصادية في العقد الماضي في وضع نيجيريا في المسار الذي يمكنها من تحقيق معدلات مرتفعة في النمو الاقتصادي. ولقد

تضاعف الناتج المحلي الإجمالي لنيجيريا الخاص بتكافؤ القوي الشرائية من ١٧٠.٧ مليار دولار عام ٢٠٠٥م إلي ٣٧٤.٣ مليار دولار عام ٢٠١٠م. ولقد تضاعف الناتج المحلي الإجمالي لكل فرد من ١٢٠٠ دولار للفرد عام ٢٠٠٥م ٢٥٠٠ دولار للفرد عام ٢٠٠٩م. وتعتبر نيجيريا أكبر اقتصاد في منطقة غرب أفريقيا، وثالث أكبر اقتصاد في أفريقيا (١٢٩) (بعد أفريقيا الجنوبية ومصر).

وبلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي في نيجيريا حوالي ٦.٥ % في الفترة من ٢٠٠٥-٢٠٠٨ م، بينما بلغ معدل التضخم حوالي١٠ % سنويا(١١٣ : ٩).

وتعتبر نيجيريا مصدراً للبترول إلا أنها تنتج ٣.٣% فقط من الإنتاج العالمي للبترول، وتحتل المرتبة الخامسة عشر في إنتاج البترول حيث يصل إنتاجها إلي ٢.٢ مليون برميل يومياً، وتعتبر المملكة العربية السعودية وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية من أوائل الدول في إنتاج البترول حيث تنتج المملكة العربية السعودية ١٠.٧ مليون برميل يوميا (١٦.٨%)، وروسيا ٩.٨ مليون برميل يومياً (١٥.٤%) أما الولايات المتحدة فإنها تنتج ٨.٥ مليون برميل يومياً (١٣.٤%). أي أن الثلاث دول الأخيرة تنتج سوياً ٤٥.٦% من الإنتاج العالمي للبترول. ويبلغ معدل تصدير نيجيريا للبترول حوالي ١.٩ مليون برميل يومياً، ويبلغ سعر البيع ٦٥ دولار للبرميل في ٢٠١١م ومن المتوقع أن تبلغ عائدات نيجيريا من البترول ٥٢.٢ مليار دولار. وبالرغم من أن قطاع البترول يمثل مصدر هام للاقتصاد النيجيري، إلا أنه مازال في الواقع جزء صغير جدا من مجمل الاقتصاد الخاص بالدولة (١٢٩).

ومن الموارد المعدنية الأخرى التي توجد في نيجيريا وتسهم في جعل اقتصادها اقتصاداً قوياً الغاز والزنك والذهب والحديد والفوسفور ..... وغيرها. ولقد أسهم الارتفاع العالي في سعر البترول في النمو الاقتصادي لنيجيريا. وتتطلع الحكومة النيجيرية إلي جعل الاقتصاد النيجيري واحداً من أقوي الاقتصاديات في العالم بحلول عام ٢٠٢٠م (٣٧ :٢٨٠).

كما استوردت نيجيريا حوالي ٣٩ مليار دولار من السلع. حيث كانت المصادر الرئيسية لواردات نيجيريا من الصين (١٠.٧ في المئة)، والولايات المتحدة (٨.٤ في المئة)، وهولندا (٦.٢ في المئة)، والمملكة المتحدة (٥.٨ في المئة) وفرنسا (٥.٦ في المئة)، والبرازيل (٥،١ في المئة)، و ألمانيا (٤.٥ في المئة). والواردات الرئيسية من السلع والآلات ومعدات

النقل، والمواد الكيميائية، والمواد الغذائية والحيوانات الحية. أما بالنسبة للصادرات: صدرت نيجيريا نحو ٦٢ مليار دولار من السلع. حيث كانت الصادرات الرئيسة للولايات المتحدة (٤٨.٩ في المئة)، وإسبانيا (٨ في المئة)، والبرازيل (٧،٣ في المئة)، وفرنسا (٤.٢ في المئة). كما شكل النفط حوالي ٩٥ –٩٩ في المائة من الصادرات السلعية، وشكلت الكاكاو والمطاط النسبة المتبقية (٨٠ : ١٤).

وتعد نيجيريا من أهم الدول الأفريقية المنتجة للنفط وهي عضو في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، وتحتل المرتبة الثامنة في قائمة أهم الدول المصدرة للنفط على المستوى العالمي. وبحسب تقديرات أوبك يبلغ حجم الاحتياطي النفطي في نيجيريا ما بين ٢٧ إلى ٣١.٥ مليار برميل، في حين يبلغ حجم الاحتياطي من الغاز الطبيعي ٤.٥ تريليونات قدم مكعب. وتستهلك نيجيريا من بترولها ما بين ٢٠٠ إلى ٢٧٥ ألف برميل فقط يوميا، وتصدر إلى العالم الخارجي ٢.٢٦ مليون برميل يوميا. وتعتبر الولايات المتحدة أهم مستورد للنفط النيجيري. كذلك تصدر نيجيريا يوميا ٧.٨٣ مليارات قدم مكعب من الغاز الطبيعي إلى العالم الخارجي على هيئة غاز مسال. وتتركز معظم حقول النفط النيجيرية في منطقة دلتا النيجر جنوب ووسط البلاد. كما يمثل النفط النيجيري ٢٠% من الناتج المحلي الإجمالي، و٩٥% من إجمالي حجم تجارتها مع العالم الخارجي، و٦٥% من مدخولات ميزانية الدولة (٢٢).

ولقد كانت نيجيريا لمرة واحدة فقط مصدرة للأغذية إلا أنها لم تستطع الحفاظ علي الإنتاج الزراعي نتيجة للنمو السكاني السريع وأصبحت الآن تستورد بعضاً من منتجاتها الغذائية. وتناضل نيجيريا من أجل الارتقاء بثرواتها الشاسعة في الوقود الحفري وذلك من أجل التخلص من الفقر المدقع الذي يؤثر علي ٥٧% من السكان. ويشير الاقتصاديون إلي أن وجود ثروات هائلة في الموارد الطبيعية مع وجود فقر شديد في الدول النامية مثل نيجيريا بأنه يعتبر لعنة الموارد. ويعتبر اقتصاد نيجيريا غير كافي إلي حد كبير، كما أن الموارد البشرية غير متطورة (١٢٩).

ومن عام٢٠٠٣ م إلى٢٠٠٧م حاولت نيجيريا تنفيذ برنامج إصلاح اقتصادي يسمي الإستراتيجية التنموية لتمكين الاقتصاد الوطني، ولقد هدفت هذه الإستراتيجية إلي الارتقاء بمستوي معيشة الدولة من خلال القيام بمجموعة من الإصلاحات التي تشمل استقرار

الاقتصاد الكلي، ورفع القيود والتحرير والخصخصة والشفافية والمساءلة. ولقد استهدف هذا البرنامج أوجه القصور الأساسية مثل النقص في المياه العذبة اللازمة للاستخدام المنزلي والري، عدم إمكانية الاعتماد علي إمدادات الطاقة الكهربائية، تدهور البنية التحتية، وجود عقبات تعترض المشاريع الخاصة إلي جانب الفساد. ولقد طمحت الحكومة من هذا المشروع أن توفر ٧ مليون وظيفة جديدة، تنويع الاقتصاد، زيادة الصادرات غير النفطية، زيادة الاستفادة من القدرة الصناعية وتحسين الإنتاج الزراعي (١٢٩).

وتتمتع نيجيريا بموارد طبيعية متنوعة، وأكثر من نصف أراضي نيجيريا صالح للزراعة والرعي، ولكن المساحة المستغلة بالفعل في زراعة المحاصيل، لا تتجاوز ١٥% من المساحة الكلية للقطر، بينما تغطي الغابات ما يقرب من ثلث مساحة نيجيريا. وتوفر البحيرات والأنهار كميات كبيرة من الأسماك. يحتل النفط المركز الأول من بين الموارد الطبيعية في نيجيريا، من حيث الدخل القومي. وتوجد حقول نفط واسعة في جنوبي نيجيريا، بالإضافة إلى بعض الحقول البحرية في خليج غينيا. كذلك توجد في هضبة جوس بأواسط نيجيريا مناجم مهمة للقصدير، والكولمبيت، وهو معدن يستخدم في إنتاج أنواع معينة من الفولاذ، وتشمل الموارد الطبيعية الأخرى المهمة في نيجيريا: الفحم الحجري، وخام الحديد والرصاص، والحجر الجيري، والغاز الطبيعي والزنك (٢٢).

وفي عام ٢٠٠٧م بلغ عدد سكان نيجيريا الذين يعيشون تحت خط الفقر حوالي ٧٠ في المائة، وكان معدل البطالة الرسمي في نيجيريا حسب تقديرات البنك الدولي في عام ٢٠٠٧ بنسبة ٤.٩ في المائة (١٠٩ : ٤٨ – ٥١).

وفي أغسطس عام ٢٠٠٧م، تضمنت مساعدات البنك الدولي إلى نيجيريا ٢٣ مشروعا بقيمة إجمالية تبلغ حوالي ٢٦٧٠٠٠٠٠٠٠ دولار. ومنذ انضمام نيجيريا للبنك الدولي في عام ١٩٦١، قد ساعد البنك الدولي على اقامة ١٢٣ مشروعا. وفي أكتوبر عام ٢٠٠٥، وافق صندوق النقد الدولي لمدة عامين علي "أداة الدعم السياسية" التي تهدف إلى تعزيز نمو القطاع غير النفطي والحد من الفقر. وفي مارس عام ٢٠٠٨، أشار صندوق النقد الدولي الي التقدم في أداء الاقتصاد الكلي في نيجيريا، ونمو القطاع غير النفطي بنسبة ٨.٥

في المائة، وانخفاض التضخم إلى نحو ٦ في المائة. ومع ذلك، على الرغم من تحسن الوضع الاقتصادي لغالبية الأسر، ظل ارتفاع معدلات الفقر (٨٠ : ١٥) .

واستطاعت نيجيريا أن تصبح في المرتبة الثانية في السلطة في جنوب الصحراء الكبرى، بعد جنوب أفريقيا. وإجمالي ناتجها المحلي يقرب من ٣١٥ مليار دولار، فهي ثالث دولة في أفريقيا بعد جنوب أفريقيا ومصر في عام ٢٠٠٩ في القوة الشرائية. وهناك نشاط اقتصادي كبير في جنوب المنطقة الساحلية من البلاد، وخاصة في منطقة لاجوس. على الرغم من ذلك تم تطوير الزراعة في البلاد في السنوات الأخيرة وأصبح نصيب الفرد ٣٣٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٠٩ مع ظهور الشركات المحلية مثل دانجوت التي تصدر الموز، والكاكاو، والفول السوداني (٢٣).

ومن أهم الصناعات الرئيسية في نيجيريا الإسمنت والكيميائيات والملابس والأسمدة والمنتجات الغذائية والأخشاب والمنتجات الفلزية والمنسوجات. بالإضافة إلى ذلك تمتلك نيجيريا مصانع تجميع السيارات ومصافي النفط ومصانع الفولاذ ومصانع لتجهيز المطاط (٢٢).

ومن جهة أخرى لم يعد ينظر إلي المؤسسة التعليمية فى نيجيريا فى الوقت الراهن تلك النظرة التقليدية باعتبارها "مؤسسة علمية" فقط بل أصبح ينظر إليها باعتبارها مؤسسة علمية واقتصادية في الوقت ذاته. وهذا ما دعا السيناتور الأمريكي إدوارد كيندي في وصفه للصراع الاقتصادي الذي سوف يحدث بين أقطار العالم المتقدمة في المستقبل القريب إلي أن يقول: " إن المعارك الاقتصادية في الغد، يجري الآن حسمها في الفصول الدراسية"(١٠ : ٢٤).

وبصفة عامة تعد نيجيريا شريك الولايات المتحدة الأمريكية التجاري الأكبر في جنوب الصحراء الكبرى بأفريقيا ، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى المستوى العالي لواردات النفط من نيجيريا ، والتي تقدر ب ٨ ٪ من واردات الولايات المتحدة من النفط أي ما يقرب من نصف انتاج نيجيريا من النفط يوميا. كما تعد نيجيريا خامس أكبر مصدر للنفط إلى الولايات المتحدة بقيمة بلغت أكثر من ٣٤ مليار دولار ، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى الانتعاش في الأسعار الدولية للنفط الخام. وكانت صادرات السلع الأمريكية إلى نيجيريا في عام ٢٠١٠ من الحبوب (القمح والأرز) ، والسيارات ، والمنتجات النفطية ، والآلات والتي بلغت قيمتها أكثر من ٤ مليارات دولار. وفي عام ٢٠١٠ ، كانت واردات الولايات المتحدة من نيجيريا بأكثر من

٣٠ مليار دولار ، وتتكون في معظمها من النفط الخام. وشكلت والكاكاو ، والبوكسيت والألمنيوم والتبغ والشموع ، والمطاط ، والحبوب نحو ٧٣ مليون دولار من واردات الولايات المتحدة من نيجيريا في عام ٢٠١٠ (٢٣).

وفي عام ٢٠٠٤م بلغ معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي حوالي ٦.٠٩ % إلى ٧.٥٨ % في عام ٢٠١٥؛ وهذا يمثّل زيادة بمقدار ٢٤.٤٧ % من نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي، فبلغ في قطاع الزراعة، والمنتجات المعدنية، والقطاع الصناعي، والخدمات العامة، ومعدلات النمو للخدمات حوالي ١.٣٧ %، ١.٧٨%، ١.٥١%، ٠.٨٦% و١.٧٥ % في عام ٢٠١٥ على التوالي. وانخفّضت النسبة المئوية للفقر بين السكان من ٥٤.٤ % في عام ٢٠٠٤ إلى عام ٢١٠٤ % بحلول عام ٢٠١٥م (٨٨ : ١٥٠ ،١٦٥-١٦٦).

كما يعد برنامج التنمية الاقتصادية على المدى الطويل برعاية الأمم المتحدة لأهداف الألفية بنيجيريا. والذي يغطي السنوات من ٢٠٠٠-٢٠١٥، بحيث تلتزم نيجيريا بتحقيق مجموعة واسعة من الأهداف الطموحة التي تشمل على الحد من الفقر، والتعليم، والمساواة بين الجنسين، والصحة، والبيئة والتعاون التنموي الدولي (٢٢).

كما تبنى الرئيس **Umaru** موسى يار أدوا السياسة المعروفة باسم رؤية عام ٢٠٢٠ لتحويل نيجيريا إلى واحدة من أكبر ٢٠ اقتصادات في العالم بحلول عام ٢٠٢٠. وهذه الرؤية تؤكد علي سبع نقاط وهي البنية التحتية للطاقة ؛ الأمن الغذائي والزراعة؛ خلق الثروات وفرص العمل؛ وسائل النقل، الإصلاح الزراعي، الأمن ، والتعليم (١١٤ :٣)،(٨٠ : ١١) .

وقد لعبت احتياطيات النفط في البلاد دورا رئيسيا في الثروة المتنامية ونفوذها. وتعتبر نيجيريا السوق الناشئة من قبل البنك الدولي ونيجيريا هي عضو في رابطة الأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، ومنظمة أوبك الأمم المتحدة ومن المنظمات الدولية الأخرى(٢٢).

وفى ضوء الظروف الاقتصادية فى نيجيريا يمارس التعليم ضمنياً وظائف متكاملة كالتثقيف، والتمهين، والتأهيل، والتربية السلوكية مما يؤدي إلي تكوين وتنمية رأس المال البشري، والذي يفوق في أهميته رأس المال المادي، لأن الأول هو الفاعل والمستثمر وهو الذي يصنع قوة العمل وأدوات العمل وهو الذي ينتج ويزيد إنتاجيته بقدر معرفته ومهاراته ومسلكه (١٠: ٢٦).

كما يؤثر العامل الاقتصادي علي ميزانية التعليم التي هي العمود الفقري في تحديد إعداد التلاميذ الذين يمكن تعليمهم والمباني المدرسية التي يمكن أنشاؤها ونوعيات هذه المباني وإعداد المعلم والأنشطة التعليمية ومدة الإلزام ونوع التعليم لأن اقتصاديات البلاد تحدد مطالبها من البشر المكلف بإعداده نظام التعليم في كل بلد (٣ :٥٧) .

ومما سبق يتبين أن الاقتصاد النيجيري ذو دخل متوسط ، حيث أنها تحتل المرتبة ٣١ في العالم من حيث الناتج المحلي الإجمالي ، كما تعتبر نيجيريا أكبر اقتصاد في منطقة غرب أفريقيا، وثالث أكبر اقتصاد في أفريقيا بعد أفريقيا الجنوبية ومصر.

٤ -العامل الاجتماعي :Social Factor

يعد العامل الاجتماعي من أهم العوامل فعالية فى تشكيل شخصية الأمة ، والتعليم بطبيعته عملية اجتماعية تستمد أهدافها من فلسفة المجتمع الذى توجد فيه، لذا يتأثر النظام التعليمى بالأوضاع الاجتماعية السائدة فى المجتمع. ومن أهم العوامل الاجتماعية المؤثرة على النظام التعليمى فى أي مجتمع اللغة القومية، والتركيب السكاني، والسكان، والدين الرسمي، والثقافة السائدة والتجانس الثقافي.

ولكل مجتمع إنساني في أي زمان أو مكان بناءه الاجتماعي وثقافته التي يتميز بها عن غيره من المجتمعات ، وله تركيبه الاقتصادي والسياسي ، وله عقيدته وتراثه وقيمه ، التي ينشأ حوله فكره وتفكيره وله عاداته وتقاليده ومثله العليا التي تنبثق منها توجهاته الفكرية وانتماءاته العقائدية (١٥ : ٧).

كما أن لكل مجتمع احتياجاته ومتطلباته البشرية، ولا تقوم تنمية بشكل صحيح دون وجود عناصر مدربة وخبيرة تمثل قوي العمل الفعلية، لذلك تأتي أهمية التعليم في تزويد المجتمع ومؤسساته المجتمعية كافة بالقوي العاملة، وهذه القوي لا يتم إعدادها وتقديمها من الناحية الكمية فقط ولكن من الناحية الكيفية أيضًا، وتتحمل العملية التعليمية مسئولية توفير القوي العاملة المدربة والكوادر الفنية والعلمية والإدارية التي تحتاج إليها عمليات الإنتاج والتكنولوجيا (٧ : ٣٠).

وتعتبر نيجيريا أكبر دولة ازدحاماً بالسكان في أفريقيا وعاشر أكبر دولة في العالم من حيث عدد السكان. وتبلغ المساحة الكلية لنيجيريا ٩٢٣.٧٦٨ كيلو متر مربع. وتضم نيجيريا

حوالي ٢٠% من إجمالي سكان أفريقيا. ويوزع السكان بالتساوي، إلا أن نسبة كبيرة من العدد الكلي للسكان يعيش بالقرب من الساحل، كما تزداد كثافة السكان علي طول مناطق حوض النهر الشمالي مثل كانو Kano وسوكوتو Sokoto. وتزداد كثافة السكان أيضاً في الجزء الجنوبي الغربي بالقرب من لاجوس والمناطق الغنية بالزراعة حول إنيجو Enugu وأوري Owerri. وعلي النقيض، يوجد أماكن أخري في نيجيريا ذات كثافة سكانية منخفضة (١٤٨).

ومن أكبر المدن التي توجد في نيجيريا مدينة لاجوس التي كانت عاصمة نيجيريا حتى عام ١٩٩١م وما زالت هي المركز التجاري والصناعي والثقافي للدولة. ولقد أصبحت مدينة لاجوس مزدحمة للغاية فيما بين ١٩٦٠م إلي ١٩٧٠م وبدأت بنيتها التحتية في التدهور، وأدي ذلك إلي اتخاذ قرار عام ١٩٧٦م بنقل العاصمة إلي موقع مركزي. وبعد أكثر من عقد (حوالي عشر سنوات) من التخطيط والتنمية تم بناء مدينة أبوجا وأصبحت عاصمة نيجيريا وفقدت لاجوس مكانتها الرسمية كعاصمة لنيجيريا عام ١٩٩١م (١٠١ :١٥).

ومن أشهر المدن في نيجيريا إيبادن Ibadan،وكانت تستخدم إيبادن Ibadan كوسيلة للدفاع العسكري أثناء الحرب الأهليةCivil War عام ١٨٣٠ م. وكانت إيبادن Ibadan عاصمة نيجيريا الغربية أثناء الاستعمار البريطاني. ويعيش بها العديد من المجموعات العرقية المختلفة التي توجد في مقاطعات متفرقة في إيبادنIbadan. وتتصل إيبادن Ibadanبالعاصمة الفيدرالية لاجوس من خلال السكة الحديدية وتعتبر ثاني أكبر المدن في نيجيريا (١٠١: ١٦).

وهناك حوالي ٢٥٠ مجموعة عرقية في نيجيريا من أهمها الهوسا / الفولاني في الشمال، قبائل آيبوس في الجنوب الشرقي و اليوروبا في الجنوب الغربي. ويتحدث حوالي ٤٠٠٠ من اللهجات في نيجيريا(٩٣ : ١٩١).

كما يعيش نحو ٨٤% من سكان نيجيريا في الريف. ومنذ منتصف القرن العشرين انتقلت أعداد كبيرة من السكان لتعيش في المدن مثل: لاجوس العاصمة السابقة وأكبر مدينة في البلاد، حيث يعيش ما يقارب من ٨ مليون شخص، وبالإضافة إلى لاجوس توجد في

نيجيريا أربع مدن، يزيد سكانها على ١,٠٠٠,٠٠٠ نسمة هي : إبادان، وأويو، وكادونا، وأوجبوموشو، وكانو(٢٢).

وعلي الرغم من أن فكرة وحدة الأصل أو الجنس- كعامل في تكوين الأمة- تجد مقاومة كبيرة من قبل الكثيرين علي اعتبار أن وحدة الأصل لا يمكن أن تتوافر لأمة من الأمم، علي الرغم من ذلك إلا أن "هناك من يري أنه مهما جادل المجادلون في قيمة العرق في تكوين الأمة، فإنهم لا يستطيعون أن ينكروا وجود ذلك المزيج من الدماء أو تلك المركبات المختلفة من الدم التي تجعل الإيطاليين والفرنسيين والإسبان والألمان والإنجليز وغيرهم شعوباً مختلفة فيما بينها" (١١ : ١٢٨).

ومن المجموعات العرقية الشهيرة في نيجيريا يوروبا، ولقد ظهرت هذه المجموعة العرقية في الجنوب الشرقي من نيجيريا في إيفى Ife، فلقد كانت إيفى Ife عاصمة ممالك اليوروبا إلا أنها لم تحصل علي قوي سياسية أو عسكرية كبيرة بسبب موقعها السيئ في الغابات. وفي الحقيقة فإن معلومات قليلة جداً هي التي توجد عن اليوربا قبل عام ١٧٠٠م ذلك لأن التراث الشفوي هو التراث الوحيد الذي كان يتم من خلاله تسجيل المعلومات والتاريخ، وقد يختلف هذا التراث من فرد لآخر (٦٩ : ١١).

كما أن هناك ثلاث جنسيات رئيسية في نيجيريا وهي: اليوروبا معظمها من المسيحيين في جنوب غرب، واغلبية المسيحيين من قبائل آيبوس في الجنوب الشرقي والفولاني والهوسا مسلمين في الشمال. وبين هذه الجنسيات الثلاثة الرئيسية يتكون ٦٥٪ من السكان في حين أن ٣٥٪ المتبقية هي من الأقليات(٩٣ : ١٩٢).

كما تعتبر الأغبو ثالث أكبر مجموعة عرقية في نيجيريا، وهم يوجدون في الجزء الجنوبي الشرقي من نيجيريا. كما يعتمد الأغبو علي التراث الشفوي الذي يمكنهم من خلاله التعبير عن أصولهم وهجراتهم. معظم هذا التراث يؤكد علي أن الأغبو ينحدرون من منطقة أساسية في أوكا وأورلو Orlu & Awka (٣١: ١٥).

فقد بلغ عدد سكان نيجيريا عام ٢٠٠٣م حوالي ١٢٤.٠٠٩.٠٠٠ نسمة،٣% تقريبا من السكان فوق سن ٦٥، و٤٤% من السكان أقل من ١٥ سنة طبقاً لإحصائيات عام ٢٠٠٣م.

وبلغ معدل النمو السكاني ٢٠٠٠: ٢٠٠٥ م ، حوالي ٢.٥٣% ومن المتوقع بلوغ عدد السكان في ٢٠١٥م، ١٦١.٧٢٦.٠٠٠ نسمة (١٤٦).

كما يبلغ عدد سكان نيجيريا طبقا لتقديرات ٢٠٠٩ م حوالي ١٥٤.٧٢٨.٨٩٢ م نسمة (١١٢)،أما فى عام ٢٠١٤ م ،فقد بلغ هذا العدد ١٧٧ مليون نسمة (١٩) ، ويوجد في نيجيريا أكثر من ٢٥٠ مجموعة عرقية من أشهرها هوسا وفيلاني ٢٩% ، يوروبا ٢١%، أغبو ١٨% وإيجاو ٦.٥%، كانيري ٤% .....الخ. كما زادت نسبة الفقر بين السكان من١٧.١ مليون عام ١٩٨٠الي ١١٢.٤٧مليون عام، ٢٠١٠م (٣٩ : ١٦١).

وتعد اللغة أهم عامل في شخصية الأمة فهي دعامة الثقافة فلكل مجتمع لغته القومية التي يتخذها للتعبير والاتصال ويتوارثها الأبناء عن الآباء ، ويلعب التكوين اللغوي دورا هاما في تشكيل النظم التعليمية حيث يواجه العملية التعليمية مشكلة في الدول التي يتكلم سكانها أكثر من لغة.

وتشجع الحكومة النيجيرية التعليم بأحدي اللغات النيجيرية الرئيسية مثل الهوسا، الإغبو، واليوروبا في المدارس كوسيلة للحفاظ علي ثقافة الشعب النيجيري. وتعتبر اللغة الإنجليزية هي اللغة الرسمية للتدريس في المؤسسات التعليمية النيجيرية، كما يتم تشجيع الطلاب علي تعلم اللغة الفرنسية (١٣١). الأمر الذي يؤكد مدي اهتمام نيجيريا بلغاتها الأصلية كما إنها تترك الفرصة للطلاب كي يختاروا اللغة التي يفضلون دراستها، إلي جانب عدم إهمالها للغات الأجنبية وعدم اكتفائها بتدريس لغة واحدة فقط بل أثنين مما يتيح الفرصة للطلاب للتعرف علي ثقافات الشعوب الأجنبية الأخرى وعدم الانغلاق علي الثقافة المحلية فقط.

كما يذهب فيرنون مالينسون إلي أنه "لا يمكن القول بأن التحدث بلغة واحدة يعتبر مبرراً للقومية، فسويسرا مثلاً لديها ٤ لغات رسمية وبلجيكا لديها ثلاث"(٢١ :١٢٩) ، أما عبد الناصر رشاد فيري أن " اللغة باعتبارها مخزناً لذاكرة الجنس والأمة يجب أن تعتبر أقوي عامل فعال في تشكيل شخصية الأمة، فاللغة القومية تحدد غالباً انتماء الفرد لأمة بالذات بغض النظر عن مكان ميلاده أو جنسيته، والنظم التعليمية القومية باستخدامها اللغات القومية كأداة في التدريس، إنما تستخدم أقوي أداة ممكنة في تشكيل عقول الجيل الصاعد" (١١ :١٢٩).

أما اللغات الشائعة في نيجيريا فهي الإنجليزية التي تعتبر اللغة الرسمية للدولة وهوسا ويوروبا وأغبو وفيلاني وإبلبوا وغيرها. ويعيش الكثير من النيجيريين بالخارج حيث يعيش فيما بين ٢٠٠ألف،و٥٠٠ ألف في المملكة المتحدة وحوالي ١٦٥ ألف في الولايات المتحدة ، كما تعيش مجموعات كبيرة في كندا وأسبانيا وغيرها من الدول (١٢٦).

كما بلغت نسبة التحاق النساء في التعليم الجامعي حوالي ٣٧.٦% مقارنة مع ٦٢.٤% للرجال عام ٢٠٠٨-٢٠١٠م (١٥٠)، وفي عام ٢٠١٠ بلغ التعداد السكاني حوالي ١٥٩,٧٠٨,٠٠٠ نسمة، حيث كانت نسبة الأفراد في سن ١٥ سنة حوالي ٤٤% ، وما بين سن ١٥-٦٥ سنة كانت حوالي ٥٣.٢%، وفي سن ٦٥ سنة فأكثر كانت حوالي ٢.٧%، وفي عام ٢٠١٣م بلغ التعداد السكاني لنيجيريا حوالي ١٧٤,٥٠٧,٥٣٩نسمة (١٦٦)، كما يبلغ عدد سكان نيجيريا حوالي ٢٠٣ مليون بحلول عام ٢٠٢٥ وحوالي ٢٧٩ مليون بحلول عام ٢٠٥٠(٣٢ : ٢).

وفيما يتعلق بقضية حقوق الإنسان في نيجيريا، مازالت تعاني نيجيريا من نقص حقوق الإنسان بها وقيام المسئولين علي كافة المستويات بارتكاب انتهاكات خطيرة؛ ومن المشكلات التي تعاني منها قضية حقوق الإنسان بنيجيريا ما يلي: القتل خارج نطاق القضاء، الاستخدام المفرط للقوة من قبل قوات الأمن، حصانة لدي قوات الأمن من الانتهاكات التي يرتكبونها، الاعتقالات التعسفية، الاحتجاز المطول قبل المحاكمة، الفساد القضائي وتأثير السلطة التنفيذية علي السلطة القضائية، الاغتصاب، التعذيب، المعاملة الغير إنسانية للسجناء والمحتجزين والمشتبه بهم، السجن القاسي والمهدد للحياة، ظروف مركز الاحتجاز، الاتجار بالبشر، العنف الاجتماعي وعمالة الطفل، التمييز اعتماداً علي الجنس والعرق والإقليم والدين، القيود المفروضة علي حرية التجمع والصحافة والتعبير والدين، التعدي علي حقوق الخصوصية والانتقاص من حق المواطنين في تغيير الحكومة (١٥٣). وفيما يلي جدول يوضح الاختلافات من حيث الاقليم والجنس في معدلات المتعلمين (٥٠).

جدول (٣)

يوضح الاختلافات من حيث الاقليم والجنس في معدلات المتعلمين

الاقليم	الرجال	النساء
الجنوب الشرقي	%٧٥	%٦٥
الجنوب الغربي	%٨٠	%٥٥
الشمال الغربي	%٤٠	%٣٠
الشمال الشرقي	%٤١	%٢٥

ولقد أدي العنف الطائفي في شمال نيجيريا إلي حدوث أزمة اقتصادية وفجوة واسعة في النظام الاجتماعي. وترجع جذور هذا الصراع العنيف إلي الاضطراب الاجتماعي والاقتصادي الذي حدث في المنطقة بسبب الفقر المدقع والأمية والاختلافات العرقية والدينية، كما يوجد عاملان آخران ساعدا في تصعيد هذه الأزمة؛ يتمثل هذان العاملان فيما يلي: التدهور المستمر في الحماس الوطني للطبقة السياسية في الشمال لتحرير المنطقة من سجن التخلف، والتفرقة بين البشر. وتتمثل الأسباب الرئيسية للفقر في شمال نيجيريا في غياب البيئة التي تساعد الأفراد علي التخلص من سجن الفقر، التوزيع غير المتساوي للموارد، نقص التعليم الأساسي والبنية التحتية بالإضافة إلي غياب فرص العمل التي يمكن من خلالها الارتقاء بمستوي معيشة الفرد والتي تمكنه من تحقيق أحلامه علي أرض الواقع (٨٢).

ويتضح مما سبق أن لكل مجتمع احتياجاته ومتطلباته البشرية، ولا تقوم تنمية بشكل صحيح دون وجود عناصر مدربة وخبيرة تمثل قوي العمل الفعلية، لذلك تأتي أهمية التعليم في تزويد المجتمع ومؤسساته المجتمعية كافة بالقوي العاملة، فتعتبر نيجيريا أكبر دولة ازدحاماً بالسكان في أفريقيا وعاشر أكبر دولة في العالم من حيث عدد السكان .

٥ -العامل الديني: Religious Factor

يلعب الدين دوراً مهماً فى حياة الأفراد وفى توجيه سلوكهم ، وإن اختلفت درجة تأثيره من فرد إلى آخر ، فالبعض يعد الدين مجرد علاقة خاصة بين الفرد وربه ،دون الحرص على تنفيذ جيع الأوامر الدينية التى أمر بها ، فى حين يجعله الآخرون مرجعاً لكل سلوكهم وممارساتهم (٨ : ٤٥٩)،كما أنه ليس فقط دعوة للعقل فحسب بل هو كذلك دعوة للضمير

والوجدان ، إضافة إلي إنه موجه مباشر لسلوك الناس وممارساتهم، وعلي هذا يشار للدين علي إنه "الشعور بالاتجاه الروحي للتنبيه إلي قوة عليا واحدة مهيمنة، مع تجلي هذا الشعور في مسالك الحياة وانعكاسه علي شتي التصرفات" (١١ :٧٣).

كما يعد الدين من أهم العواطف الإنسانية المتصلة بالبشر، والتي تعبر عن مكنون نفوسهم وتوجه – إلى حد كبير– سلوكهم في الحياة؛ فالدين وما يتضمنه من روحانيات لا يتعارض مع مقومات الحياة المادية، بل إنه يدعمها، ويثبت كيانها، ونلمس هذا فيما يقوم به الإنسان من أعمال مبنية على دوافع نفسية، تتصل بالعقيدة والإيمان والتقديس؛ فهو يبذل قصارى جهده، بل ويستميت في أن يصل إلى غاياته تلك، لأنه يرى في الوصول إليها تحقيقًا لذاته وإشباعًا لرغبته الملحة فضلًا عن إحساسه برضا خالقه والتماس المزيد من رضاه (١٢ : ٧٩) (١٧ :٧٥).

فالعقيدة الدينية هي البداية الأولي التي ينطلق منها وإليها الإنسان في كل زمان ومكان، إذ هي التي تملأ فراغ قلبه، وتسيطر علي جوارحه، وتوجه سلوكه، وتريح نفسه، وتطمئنه علي تصرفاته، لأن الإنسان لا يسمي إنسانًا، إلا بمقدار ما يملك من عقيدة، وما يؤمن به من دين، وهي فطرة في الإنسان، لا يستغني عنها؛ فهي تربطه بغيره، حيثما كان وفي أي ظرف وجد، سواء كانت هذه العقيدة حقًا أم باطلًا .

كما أن الدين دائماً يمتزج بحياة الفرد ويجعله قادراً على تحديد موقفه من الحياة واتجاهاته وقيمه التى يتبناها، وباعتبار التعليم جزءاً مهماً فى حياة الفرد، الأمر الذى يجعل النظام التعليمى فى أي مجتمع يتأثر تأثراً كبيراً بالعامل الديني.

ويوجد العديد من الأديان في نيجيريا ولقد ساعد ذلك علي ظهور فروق إقليمية وعرقية. حيث يسيطر الدين الإسلامي علي الشمال إلي جانب انتشاره بأعداد كبيرة في الجنوب الغربي. وفي يوروبا يوجد البروتستانتية والمسيحية المحلية التوفيقية، بينما تسيطر الكاثوليكية علي إغبو Igbo والأماكن القريبة منها. وتنتشر كل من البروتستانتية والكاثوليكية في إيبيلو، آننانج، وإفك كيوسا .

والجدير بالذكر أن تاريخ انتشار الإسلام في نيجيريا يعود إلي القرن الحادي عشر حيث ظهر في بادئ الأمر في كانيم بورنو Kanem Borno في شمال شرق الدولة. ثم بدأ الإسلام

في زاريا و كانو Kano & Zaria في بلاد الهوسا من خلال أنشطة المجتمع الإسلامي التجارية (٥١ : ٣٩). ولقد ظل الإسلام لبعض الوقت الديانة الخاصة بالمحكمة والتجارة وانتشر بسلام من خلال التجار ورجال الدين المسلمين. وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر حدثت حركة الإحياء الإسلامي في غرب أفريقيا والتي لعب فيها قبائل الرعاة لشعب فولانى Fulani دوراً رئيسياً في نشر الدين الإسلامي في بلاد الهوسا (٧٧ :١١٢) .

وجاء الإسلام أيضا في جنوب غرب المناطق الناطقة بلغة يوربا خلال فترة الإمبراطور مانسا موسى المالي. في لغة يوربا يشير إلى الإسلام بالدين القادم من مالي. المسلمين في نيجيريا هم من أهل السنة والجماعة ويتبعون المذهب المالكي والذي تعتمد تشريعاته في سن القوانين. ومع ذلك هناك أقلية شيعية بارزة ويتمركزون في ولاية سقطو ، وفي أوائل القرن التاسع عشر أعلن رجل الدين عثمان دان فوديو الجهاد ضد مملكة الهاوسا في شمال نيجيريا. واستطاع أن يخرج منتصرا وأنشأ إمبراطورية الفولاني وعاصمتها سوكوتو (٢٠).

فيشكل المسلمون حوالي ٥٠.٤% من سكان نيجيريا علما بأن عدد السكان يبلغ حوالي ١٥٤ مليون نسمة، وجاء الإسلام إلى شمال نيجيريا في وقت مبكر من القرن التاسع الميلادي وكان راسخاً في إمبراطورية كانم برنو في عهد جيلمي هومي. كما انتشر في المدن الرئيسية في الجزء الشمالي من البلاد في القرن السادس عشر وانتقل بعد ذلك إلى الريف ونحو مرتفعات الحزام الأوسط (٢٠).

ويمتاز شمال نيجيريا بأغلبية مسلمة، وهناك أعداد كبيرة من المسلمين والمسيحيين على حد سواء في وسط البلاد بما في ذلك إقليم العاصمة الاتحادية. في غرب البلاد، وخصوصا في يوريبلاند، فهنالك نسبة متساوية بين المسلمين والمسيحيين، بينما في المناطق الجنوبية الشرقية فيتركز فيها مسيحيين من طوائف مختلفة كالكاثوليك والانجيليين، وكذلك الميثوديون وهم يشكلون الأغلبية ويتبعون المعتقدات التقليدية، في حين أن منطقة دلتا النيجر تقطنه أغلبية مسيحية (٢٠).

وغالبية المسلمين في نيجيريا هم من السنة، مع وجود اقلية من الشيعة والصوفية، وأقلية صغيرة من الأحمدية. بعض الولايات الشمالية أدرجت الشريعة الإسلامية في نظمها القانونية العلمانية السابقة (٢٠) ،كما توجد مجموعة من الديانات الأخرى في نيجيريا مثل

اليهودية بنسبة ٠.٠٢% من سكان نيجيريا، والهندوسية حوالي ٢٥.٠٠٠ شخص من سكان نيجيريا هندوس، والبهائية وديانة تجمع بين الإسلام والمسيحية وتهدف إلي إخماد النزاعات الدينية بين الشعب النيجيري (١٥٥).

كما يتوزّع السكان المسيحيين بين البروتستانتية والكاثوليكية، فحوالي ٢٤.٨% من مسيحيين نيجيريا هم من الكاثوليك، وحوالي٧٤.١% من البروتستانت وحوالي ٠.٩% ينتمون إلى الطوائف المسيحية الأخرى، وعدد قليل منهم هم من المسيحيين الأرثوذكس. أما من حيث المجموعات العرقيّة الرئيسية في نيجيريا فعرقية الهوسا في الشمال تتوزع بين ٩٥% مسلمين و٥% من المسيحيين، في الغرب حيث تسود قبيلة اليوروبا ٣٥% من سكان القبيلة من المسيحيين و ٥٥% من المسلمين و١٠% من معتنقي الديانات الأفريقية التقليدية، في حين أن شعب الإغبو في الشرق والايجاو في الجنوب هم ٩٨% مسيحيون (الغالبية من الكاثوليك) و٢% من معتنقي الديانات الأفريقية التقليدية. وفي منطقة الحزام الأوسط في نيجيريا حيث تحتوي على أكبر عدد من الأقليات العرقية في نيجيريا والتي هي في معظمها من المسيحيين وأتباع الديانات التقليدية مع قليل من المسلمين(٢٦) .

ويتضح من ذلك وجود العديد من الأديان في نيجيريا ولقد ساعد ذلك علي ظهور فروق إقليمية وعرقية. حيث يسيطر الدين الإسلامي علي الشمال إلي جانب انتشاره بأعداد كبيرة في الجنوب الغربي. وفي يوروبا يوجد البروتستانتية والمسيحية المحلية التوفيقية، بينما تسيطر الكاثوليكية علي إغبو والأماكن القريبة منها. لذلك يعد الدين من أهم العواطف الإنسانية المتصلة بالبشر، والتي تعبر عن مكنون نفوسهم وتوجه – إلى حد كبير– سلوكهم في الحياة.

٦ -**العامل الجغرافي :** Geographical Factor

يُعد العامل الجغرافي من أهم العوامل الطبيعية التى تؤثر فى حياة الأفراد وتطبعهم بطابع خاص يتميزون به عن غيرهم من الجماعات والشعوب، سواء فيما يتصل بالموقع الجغرافي، والطقس، والمناخ، وغيرها من العوامل الجغرافية، تؤثر الظروف الجغرافية فى جميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية وفى توزيع السكان وعاداتهم وتقاليدهم ومعتقداتهم ونوعية التعليم ونظامه وطبيعة قراراته، وكذلك فى احتكاك المجتمع بغيره من المجتمعات الأخرى.

كما تعتبر نيجيريا جمهورية فيدرالية علمانية تتكون من ٣٦ ولاية بالإضافة إلي إقليم العاصمة الفيدرالية في أبوجا، وبها حوالي ٧٧٠ مجالس حكومة محلية (١١١) ، (١٠٤ : ١٠) . وتقع جمهورية نيجيريا الاتحادية أو الفيدرالية غرب أفريقيا، وأصبحت أبوجا العاصمة القومية لنيجيريا منذ ديسمبر ١٩٩١م وأكبر المدن في نيجيريا مدينة لاجوس علي الساحل الجنوبي الشرقي (٦٠: ٦). كما تقع نيجيريا بين خطي عرض ٤٠ ° و ١٤٠°شمال خط الاستواء وخطي طول ٣٠ ° و١٤٠ ° شرق غرينتش ميريديان. حيث تقع البلد بالكامل داخل المنطقة الاستوائية (٣٢ : ١).

ولقد سميت نيجيريا بهذا الاسم نسبة إلي نهرها الرئيسي النيجر الذي يدخل في الدولة من جهة الشمال الشرقي. كما يدخل نهر بنين الدولة من جهة الشمال الغربي ويتقاطع مع نهر النيجر في مدينة لوكوجا **Lokoja** في وسط الجنوب حيث يستمرا في الجنوب إلي أن يصبا في المحيط الأطلنطي في دلتا النيجر (٧٦ : ٥).

وتعتبر نيجيريا أكبر الدول الأفريقية من حيث عدد السكان حيث يبلغ عدد السكان بها حوالي ١٧٧مليون نسمة (١٩). يعيش معظم السكان في المناطق الريفية إلا أنه توجد أعداد كبيرة تعيش في المناطق الحضرية. وتنتمي نيجيريا إلي العديد من المجموعات العرقية الذين يتحدثون لغات مختلفة مثل الهوسا واليوربا والأغبو كما تستخدم اللغة الإنجليزية في نيجيريا وتعتبر اللغة الرسمية للدولة (١٠١ : ٧).

وتقع نيجيريا في غرب أفريقيا. وتشترك في حدودها مع جمهورية بنين **Benin** في الغرب، تشاد والكاميرون في الشرق، نيجر في الشمال. وتقع بين خطوط عرض ٤° ١٦ " و١٣° ٥٣ "شمال وخطوط طول ٢° ٤٠ ' و١٤° ٤١ ' شرق (٦٦ : ١)، ويقع ساحلها علي خليج غينيا في الجنوب كما إنها تحد بحيرة تشاد من الشمال الشرقي. ومن المميزات الجغرافية لنيجيريا مرتفعات أداماوا، هضبة مامبيلا، هضبة جوز، نهر النيجر، ونهر بنيو **Benue** ودلتا النيجر(١٣٦).

وتتسم نيجيريا بالمناخ الاستوائي فدرجة الحرارة مرتفعة بها دائماً حيث تتراوح ما بين ٢٥: ٢٨ درجة. ففي وديان نهر النيجر ونهر بنين يوجد فصلان هما الفصل الجاف من نوفمبر وحتى مارس والفصل الرطب أو الممطر من أبريل وحتى أكتوبر. أما الشمال فيغلب

عليه الرطوبة العالية علي مدار العام بسبب الدفء والهواء الرطب القادم من المحيط الأطلنطي. وينخفض معدل سقوط الأمطار السنوي شمالاً (٧٦ : ٥).

وتبلغ المساحة الكلية لنيجيريا ٩٢٣.٧٦٨ كيلو متر مربع؛ ٩١٠.٧٦٨ كم٢ نسبة الأراضي بها وتبلغ نسبة المياه بها ١٣.٠٠٠ كم٢. ويتسم مناخ نيجيريا بالتنوع، حيث يمكن تمييز أربعة مناطق مناخية إذا انتقل الفرد من الجزء الجنوبي للدولة إلي جزئها الشمالي. حيث يتسم الجزء الجنوبي بالمناخ الموسمي الاستوائي نتيجة لتأثر هذا الجزء من البلاد بالرياح الموسمية الجنوب الغربية القادمة من جنوب المحيط الأطلنطي (١٣٦).

كما تقسم نيجيريا إلى عشر مناطق جغرافية هي: سهول سكوتو، حوض تشاد، و السهول الشمالية العالية ،هضبة جوس، حوض نهر النيجر–بنيو، المرتفعات الغربية ،المرتفعات الشرقية ،السهول الجنوبية الغربية ،الأراضي المنخفضة الجنوبية الشرقية، دلتا النيجر(١٩).

وتتسم درجة الحرارة بالثبات تقريباً طوال العام، فعلي سبيل المثال تصل درجة الحرارة في أكثر الشهور حرارة في ولاية واري إلي ٢٨ درجة مئوية، في حين تصل درجة الحرارة في أكثر الشهور برودة إلي ٢٦ درجة مئوية. ويكون سقوط الأمطار غزيراً بين ١٨٢٤ ملي متر و لأكثر من ٤٠٠٠ ملي متر بالقرب من الساحل. وتتساقط الأمطار علي مدار العام لكنها تأخذ استراحة قصيرة في شهر أغسطس وتطول هذه الاستراحة من شهر ديسمبر وحتى شهر يناير. وتتسم المنطقة الوسطي في نيجيريا بمناخ استوائي رطب ويوجد في هذه المنطقة فصل ممطر يستمر من شهر مارس وحتى شهر أكتوبر وموسم جاف (تنعدم فيه الأمطار) يستمر من شهر نوفمبر وحتى شهر مارس(١٣٦).

وترتفع درجة الحرارة في الموسم الجاف إلا أن بداية موسم الأمطار تقلل من درجة الحرارة. أما بالنسبة للجزء الشمالي من نيجيريا فإنه يتسم بمناخ استوائي جاف الذي يشهد سقوط الأمطار لمدة ثلاثة أو أربعة شهور فقط (من يونيو وحتى سبتمبر). أما باقي العام فإنه يكون جاف وحار وتصل درجة الحرارة لأكثر من ٤٠ درجة مئوية. وتعتبر الرياح التجارية هي السبب الرئيسي للطقس في نيجيريا، حيث تأتي رياح غرب أفريقيا التجارية من الجزء الجنوبي من الدولة من المحيط الأطلنطي وهي المسئولة عن الفصل الممطر في نيجيريا، كما تأتي الرياح

الشمال شرق أفريقيا التجارية من الجزء الشمالي من الدولة من الصحراء الكبرى وهي المسئولة عن الرياح الترابية الجافة التي تهب علي جميع أنحاء نيجيريا من شهر نوفمبر إلي شهر مارس ويعرف هذا الفصل بإسم هارماتان Harmattan (١٣٦) .

أما بالنسبة للتقسيم الإداري فتنقسم نيجيريا إلي ٣٦ ولاية بالإضافة إلي مقاطعة العاصمة الفيدرالية أبوجا، أبايا، أدماوا، أكوا إبورم، أنامبرا، النيجر، لاجوس، ريفرز، وغيرها.

وتنقسم كل ولاية إلي مناطق حكم محلي؛ ويوجد في نيجيريا ٧٧٤ منطقة للحكم المحلي. ويوجد أكبر عدد من مناطق الحكم المحلي في ولاية كانو Kano حيث يوجد بها ٤٤ منطقة للحكم المحلي، أما ولاية بايلسا فيوجد لديها أقل عدد من مناطق الحكم المحلي حيث يوجد لديها ٩ مناطق فقط. أما مقاطعة العاصمة الفيدرالية أبوجا فيوجد لديها ٦ مناطق للحكم المحلي.

كما يتفاوت التوزيع المكاني للسكان من منطقة إلي أخري حيث توجد بعض المناطق قليلة السكان ومناطق أخري بها كثافة سكانية مرتفعة. وبغض النظر عن لاجوس التي تعتبر أكثر مدن نيجيريا ازدحاماً، يوجد في الجنوب الشرقي من نيجيريا أكبر كثافة في عدد السكان فغالبية السكان حوالي ٦٤% يعيشون في مناطق ريفية و٣٦% تقريبا يعيشون في المناطق الحضرية. ويوجد في نيجيريا حوالي ٣٧٤ جنسية عرقية مختلفة تتحدث كل منهم لغتها الخاصة وهذا يدل علي الثراء الثقافي للمجتمع النيجيري ،كما ويوجد الإسلام والمسيحية بنسب متقاربة في الدولة هذا إلي جانب بعض الديانات الأخرى (١٦٣ :٢).

ويتبين مما سبق أن نيجيريا تعتبر جمهورية فيدرالية علمانية تتكون من ٣٦ ولاية بالإضافة إلي إقليم العاصمة الفيدرالية في أبوجا، وبها حوالي ٧٧٠ مجالس محلية وتقع جمهورية نيجيريا الاتحادية أو الفيدرالية غرب أفريقيا، وأصبحت أبوجا العاصمة القومية لنيجيريا ، ويتسم مناخ نيجيريا بالتنوع، حيث يمكن تمييز أربعة مناطق مناخية إذا انتقل الفرد من الجزء الجنوبي للدولة إلي جزئها الشمالي. حيث يتسم الجزء الجنوبي بالمناخ الموسمي الاستوائي.

وفى ضوء العرض السابق يلاحظ الباحث من خلال تأثير القوى والعوامل الثقافية المؤثرة فى النظام التعليمى في جمهورية نيجيريا الاتحادية ما يلى :

- ارتفاع معدلات السكان في نيجيريا يؤدي إلي ازدحام الفصول الدراسية بالطلاب وعدم قدرة المدارس علي استيعاب الأطفال الراغبين في التعلم هذا في حالة عدم القدرة علي توفير المؤسسات التعليمية اللازمة لهم.
- عدم وجود توازن بالنسبة لتوزيع السكان حيث توجد مناطق يكثر بها عدد السكان في حين يوجد مناطق أخري يقل بها عدد السكان ويترتب علي ذلك ازدحام المدارس في المناطق مرتفعة الكثافة السكانية وقلة أعداد التلاميذ بالمدارس في المناطق التي توجد بها كثافة سكانية منخفضة.
- أدي الثراء اللغوي في نيجيريا وتعدد الأعراق والأجناس بها إلي وجود تنوع في المواد الدراسية حتى يمكن لهذه الشعوب دراسة لغاتها الأصلية هذا بجانب دراسة أحدي اللغات النيجيرية.
- أدت رغبة نيجيريا في الاعتماد علي ذاتها والاعتماد علي الحكم الذاتي إلي تقسيم الدولة إلي ولايات بحيث تتولي كل ولاية الإشراف علي المهام الخاصة بها والتي من بينها التعليم.
- تتمتع نيجيريا باقتصاد مزدهر وهذا ينعكس علي التعليم من ناحية توفير الاحتياجات اللازمة للتعليم والتي تساعد علي نجاح النظام التعليمي في تحقيق أهدافه.
- الاهتمام بتعليم اللغة العربية في المناطق التي يكثر بها وجود المسلمون حتى يمكنهم تعلم أصول دينهم وأحكامه بالشكل الصحيح.

ويحدد الباحث أهم السمات والقيم التى يتسم بها المجتمع النيجيري فى ضوء عرض القوى والعوامل الثقافية المؤثرة فى النظام التعليمى فى جمهورية نيجيريا الاتحادية فى النقاط التالية:

(١) تتسم نيجيريا بالثراء اللغوي حيث يوجد بها العديد من اللغات كالهوسا واليوربا والأغبو ، بالإضافة إلي اللغة الإنجليزية التي تعتبر اللغة الرسمية للدولة، كما يوجد فيها أيضاً حوالي ٣٧٤ جنسية عرقية مختلفة تتحدث كل منهم لغتها الخاصة وهذا يدل علي الثراء الثقافي للمجتمع النيجيري.

(٢) قدرة الاقتصاد النيجيري علي أن يتعافى من آثار الحروب الأهلية التي لحقت بالبلاد بسرعة ، وهذا يدل علي ازدهار الاقتصاد النيجيري وقدرته علي التصدي لأي عقبة مهما بلغت قوتها.

(٣) تتسم نيجيريا بمعدلات اقتصاد مرتفعة ولقد ساعدها في ذلك ازدهار صناعة البترول في نيجيريا وارتفاع أسعاره ويساعد ذلك في ارتفاع الدخل القومي وما يترتب علي ذلك من ارتفاع الدخل الخاص بكل فرد.

(٤) توافر العديد من الموارد المعدنية مثل الغاز والزنك والذهب والحديد والفوسفور وهذا يسهم في الارتقاء بمستوي الاقتصاد النيجيري وما يترتب علي ذلك من الارتقاء بمستوي المجتمع ككل..

(٥) اعتماد قانون نيجيريا علي نظام القانون البريطاني المشترك يدل علي تأثر نيجيريا بالاستعمار البريطاني حيث يؤثر الاستعمار إلي حد كبير في معظم الشعوب التي يتم استعمارها من خلال حدوث تبادل للثقافة بين الشعوب.

(٦) وجود ديمقراطية سياسية في نيجيريا وتتمثل في اختيار رئيس الدولة من خلال الانتخاب السرى المباشر من قبل أفراد الشعب ،بالإضافة إلى تعدد الأحزاب السياسية هناك ، مثل حزب الشعب الديمقراطي والحزب الديمقراطي الجديد وحزب التحرير الأفريقي وغيرها من الأحزاب ، وهذا يدل علي تنوع الفكر السياسي بالدولة.

(٧) تأثير الدين علي السياسة النيجيرية فنصف السكان تقريباً مسلمون والنصف الآخر مسيحيون، كما أن الدين يخترق بشكل معقد النسيج السياسي للدولة ويعتبر المحك للشرعية الخاصة بالدولة أو حب الشعب للحاكم، والحافز لممارسة السلطة، والمحدد للمعايير الأخلاقية ونمط القوي والمحرك للحكومة

(٨) وجود فروق إقليمية وعرقية في نيجيريا نتيجة لتعدد الديانات بها حيث يوجد الدين الإسلامي في الشمال والجنوب الغربي كما توجد البروتستانتية والمسيحية المحلية التوفيقية في يوروبا والكاثوليكية في غيرها من المناطق في نيجيريا كما توجد مجموعات عرقية ذات انتماءات دينية مثل هوسا في الشمال حيث يمثل المسلمون ٩٥% و ٥% فقط مسيحيون، ويوربا في الغرب ٦٠% مسيحيون و٣٠% مسلمون و ١٠% يعتنقون ديانات أفريقية أخري، كما تصل نسبة الكاثوليك في أغبوا و إيجاوا ٩٩% أما وسط

نيجيريا فإنه يحتوي علي أكبر عدد من الأقليات العرقية في نيجيريا ومعظمهم مسيحيين وذوي ديانات تقليدية وقليل منهم اعتنق الدين الإسلامي.

(٩) وجود فصلان مناخيان في نيجيريا حيث يوجد الفصل الجاف في وديان نهر النيجر ونهر بنين من نوفمبر وحتى مارس والفصل الرطب أو الممطر من أبريل وحتى أكتوبر، كما يغلب علي الشمال الرطوبة العالية علي مدار العام بسبب الدفء والهواء الرطب القادم من المحيط الأطلنطي وينخفض معدل سقوط الأمطار السنوي شمالاً، وهذا يدل علي تنوع المناخ في نيجيريا.

(١٠) ٩١٠.٧٦٨ كم٢ من مساحة نيجيريا عبارة عن أراضي وهذا يدل علي غني نيجيريا فيما يتعلق بالأراضي التي يمكن من خلالها إقامة نشاط زراعي في نيجيريا ليس ذلك فحسب بل ويساعد علي ازدهار النشاط الزراعي في نيجيريا.

(١١) ارتفاع معدلات النمو السكاني في نيجيريا حيث يبلغ عدد السكان بها ١٧٧ مليون نسمة ، وهذا يدل علي زيادة معدلات الإنجاب في الأسر النيجيرية واهتمامهم بتكوين الأسر المتعددة الأفراد.

(١٢) يعيش ٦٤% من السكان في الجنوب الشرقي في مناطق ريفية في حين ٣٦% يعيشون في مناطق حضرية.

(١٣) تأثير العوامل الديموغرافية علي توزيع السكان حيث تعيش نسبة كبيرة من السكان بالقرب من الساحل كما تزداد كثافة السكان علي طول مناطق حوض النهر الشمالي كما يزداد عدد السكان في الجزء الجنوبي الغربي بالقرب من لاجوس والمناطق الغنية بالزراعة.

(١٤) تعاني حقوق الإنسان من أزمة في نيجيريا حيث يوجد بها العديد من الانتهاكات التي تتمثل في التعذيب والمعاملة غير الإنسانية للسجناء والمشتبه بهم، الاتجار بالبشر، العنف الاجتماعي وعمالة الأطفال ....الخ.

ثالثاً : التحليل الثقافي للنظام التعليمى في جمهورية نيجيريا الاتحادية فى ضوء القوى والعوامل الثقافية المؤثرة فيه.

يقدم الباحث تحليلاً ثقافياً للنظام التعليمى في جمهورية نيجيريا الاتحادية فى ضوء القوى والعوامل الثقافية المؤثرة فيه من خلال المحاور التالية.

١- ما يتعلق بأهداف التعليم.

٢- ما يتعلق بالسُلَّم التعليمى والبنية التنظيمية لمراحل التعليم

٣- ما يتعلق بإعداد المعلم وبرامج تدريبه.

٤- ما يتعلق بأجهزة ومستويات الإدارة التعليمية.

٥- ما يتعلق بتمويل التعليم.

ويتم عرض هذا التحليل الثقافي كما يلى:

١ -ما يتعلق بأهداف التعليم:

●● تهدف السياسة التعليمية القومية في نيجيريا إلي غرس الوعي القومي والوحدة القومية، وغرس القيم الأصيلة والاتجاهات التي تساعد علي بقاء الفرد والمجتمع النيجيري، وتدريب العقل علي فهم العالم المحيط، وتنمية القدرات والمهارات المناسبة وخاصة القدرات العقلية والجسدية مما يساعد الفرد في أن يحيا بإيجابية ويسهم في تنمية مجتمعه، وتحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم، وضمان وصول جميع الأطفال وبخاصة الإناث والأطفال الذين يعانون من ظروف صعبة والأطفال من الأقليات العرقية للتعليم الابتدائي المجاني الذي يتمتع بجودة عالية، وهذا يرجع ذلك الي العوامل الاجتماعية التي تؤثر في النظام التعليمى من خلال اللغة القومية، والتركيب السكاني، والدين الرسمي، والقيم والثقافة السائدة والتجانس الثقافي.

٢ -ما يتعلق بالسُلَّم التعليمى والبنية التنظيمية لمراحل التعليم:

●● إن تغيير السُلَّم التعليمى والبنية التنظيمية لمراحل التعليم في جمهورية نيجيريا الاتحادية ثلاث مرات حيث تم استبدال النظام التعليمي الذي يخصص ٦ سنوات للتعليم الابتدائي، ومن ٦ سنوات للتعليم الثانوي،ومن٤: ٦ سنوات للتعليم العالي والجامعي بنظام ٦-٣-

٣-٤ ، وتم استبدال الأخير بنظام ٩-٣-٤ الذي تم فيه دمج مرحلة التعليم الابتدائي ومرحلة الثانوية الدنيا تحت مسمي التعليم الأساسي، ويرجع ذلك الي العوامل والظروف السياسية والتاريخية.

- إن اقتصار مرحلة ما قبل المدرسة إلي حد ما علي الأسر الغنية التي تستطيع تحمل نفقات هذه المرحلة التعليمية يرجع الي العوامل الاقتصادية إضافة الي عدم تكافؤ الفرص التعليمية فيما يتعلق بهذه المرحلة، ويستلزم ذلك ضرورة القيام بإنشاء مؤسسات خاصة بمرحلة ما قبل المدرسة تكون متاحة للجميع بحيث يستطيع عامة الشعب إلحاق أبنائهم بهذه المؤسسات مما يسهم في تنمية أبنائهم بغض النظر عن مكانتهم الاجتماعية أو الاقتصادية.
- تعتبر ممارسات العناية بالأطفال في نيجيريا جهد تعاوني، حيث إن مسئولية تربية وتدريب الطفل لا تقع علي عاتق الأسرة فقط بل إنها تشمل الجيران وجميع البالغين حيث إنها توجد في أشكال غير رسمية متعددة في المجتمعات الريفية والحضرية في نيجيريا وذلك بهدف إيجاد أفراد بالأنماط السلوكية والقدرات والمهارات اللازمة للمواطنة الفعالة في المجتمع، حيث تهدف إلي تنمية المهارات البدنية الكامنة لدي الطفل وشخصيته والمهارات الفكرية، وغرس مبادئ احترام الكبير والأفراد في مواقع السلطة. ومن الأهداف الأخرى المراد تحقيقها تنمية حس الطفل بالانتماء والمشاركة بفاعلية في شئون الأسرة والمجتمع وتعزيز الإرث الثقافي للمجتمع ويرجع ذلك الي العوامل الاجتماعية والرغبة في وجود مشاركة حقيقية في العملية التعليمية في نيجيريا.
- لقد أثرت العوامل الاجتماعية والاقتصادية علي برنامج الإصلاح وذلك بهدف زيادة معدلات الالتحاق بالتعليم الأساسي وضمان جودته في نيجيريا ككل من خلال ضمان الوصول إلي التعليم الرسمي الذي تصل مدته إلي ٩ سنوات (٦ سنوات للتعليم الابتدائي، وثلاث سنوات للتعليم الثانوي الأدنى) من خلال إتاحة تعليم أساسي مجاني وإلزامي لجميع الأطفال الذين بلغوا سن المدرسة الابتدائية، وتقليل معدل الفاقد التعليمي (التسرب التعليمي)، وتحسين الجودة والكفاءة، وتعليم الأطفال ثقافة مجتمعهم هذا إلي جانب تعليمهم القراءة والكتابة والحساب ومهارات الحياة والقيم الأخلاقية والمدنية .

- كما أثرت العوامل والظروف الجغرافية وتقسيم نيجيريا الي ٣٦ ولاية ، وإلي عشر مناطق جغرافية هي: سهول سكوتو، حوض تشاد، و السهول الشمالية العالية ،هضبة جوس، حوض نهر النيجر–بنيو، المرتفعات الغربية ،المرتفعات الشرقية ،السهول الجنوبية الغربية ،الأراضي المنخفضة الجنوبية الشرقية، دلتا النيجر فى المنهج الدراسي الخاص ببرنامج التعليم الأساسي ذو التسع سنوات في نيجيريا، ففي الثلاث صفوف الأولي من المرحلة الابتدائية تتمثل المواد الدراسية الإجبارية فيما يلي: الدراسات الأجنبية، اللغة النيجيرية، الرياضيات، العلم والتكنولوجيا، الدراسات الاجتماعية، التعليم المدني، الفن الثقافي والإبداعي، الدراسات الدينية، التربية البدنية والصحية ودراسات الحاسب الآلي؛ بينما تتمثل المواد الاختيارية في الزراعة والاقتصاد المنزلي واللغة العربية، ويمكن للتلاميذ اختيار مادتين اختياريتين علي الأكثر، و يشمل في الثلاث صفوف الأخيرة من المرحلة الابتدائية المواد الإجبارية التي تدرس في المستوي الأول بالإضافة إلي اللغة الفرنسية ونفس المواد الاختيارية التي تم ذكرها في المستوي السابق، والمستوي الأساسي الأعلى من الصف السابع وحتى الصف التاسع يشمل المواد الإجبارية التي تم ذكرها في المرحلة السابقة والمواد الاختيارية التي تم ذكرها في المرحلة السابقة بالإضافة إلي دراسات الأعمال ويمكن للتلاميذ اختيار ثلاث مواد اختيارية علي الأكثر.
- ولقد أثرت العوامل السياسية والتاريخية فى مرحلة التعليم الثانوي، حيث حدث تطور ملحوظ في التعليم الثانوي في نيجيريا منذ عام ١٨٥٩م عندما قامت البعثات التبشيرية المسيحية بإنشاء أول مدرسة ثانوية. تلى ذلك إنشاء العديد من المدارس الثانوية في الجزء الثاني من القرن التاسع عشر. ومعظم المدارس الثانوية كانت داخلية يمكن الإقامة بها. وكانت مدة المدرسة الثانوية ست سنوات ويحصل الطلاب في نهاية المرحلة علي شهادة كامبريدج أو أكسفورد. ولقد زاد الطلب علي التعليم الثانوي كحاجة للقوى العاملة والأفراد المتعلمين. فبعد حدوث الحرب الأهلية **Civil War** أصبح التعليم ذو أهمية كبيرة في الدولة وأدي ذلك إلي إيجاد سياسة قومية للتعليم كما قامت كل ولاية بسن القوانين التعليمية التي تتوافق مع مطالب التعليم الثانوي الخاص بها. وقامت الحكومة الفيدرالية بإنشاء المدارس الثانوية الموحدة كوسيلة لتدعيم وتقوية الوحدة القومية وأطلقت علي هذه المدارس أسم كليات الحكومة الفيدرالية حيث كانت توجد

مدرسة واحدة في كل ولاية يمكن للشباب في كافة أنحاء الوطن النيجيري الالتحاق بها من خلال امتحان القبول المشترك الذي يتم إدارته قومياً.

- كما أثرت العوامل السياسية والتاريخية علي تعدد أنواع المدارس الثانوية في الدولة وهي المدرسة الثانوية الحديثة، المدرسة الثانوية التجارية، والمدرسة الثانوية العلمية. ولقد قامت المدرسة الثانوية الحديثة علي أساس برنامج مدته ثلاث سنوات وكانت تقدم برنامج تعليم عام معظمه في العلوم الإنسانية لخريجي المدرسة الابتدائية الذين لا يستطيعون اجتياز الاختبار التنافسي الخاص بالمدرسة الثانوية العلمية. وكانت مدة المدرسة الثانوية التجارية أربع سنوات دراسية وكانت تركز بشكل كبير علي المواد التجارية مثل دراسات الأعمال، التجارة، الاختزال، الكتابة علي الآلة الكاتبة، المحاسبة، واستمر النظام الثلاثي في المدارس الثانوية حتى أوائل ١٩٨٠م عندما قامت الحكومة بمحو المدارس الثانوية الحديثة والتجارية. وإعلان سياسة تعليمية أخري التي قامت بتقسيم التعليم الثانوي إلي التعليم الثانوي الأدنى والتعليم الثانوي الأعلى، مدة كل منهما ثلاث سنوات دراسية .
- ولقد أثرت العوامل الاجتماعية علي أهداف التعليم الثانوي طبقاً للسياسة القومية للتعليم والتي تتمثل في توفير عدد متزايد من تلاميذ المدرسة الابتدائية يقدم لهم تعليم عالي الجودة بغض النظر عن جنسهم أو خلفيتهم الاجتماعية أو الدينية أو العرقية، وجود تنوع في المنهج الدراسي بحيث يراعي الاختلافات في المواهب والفرص والأدوار المتاحة للطلاب بعد تخرجهم من المرحلة الثانوية، تنمية الثقافة النيجيرية والفن واللغة والإرث الثقافي العالمي، تربية جيل من الأفراد القادرين علي التفكير بأنفسهم واحترام آراء ومشاعر الآخرين واحترام كرامة العامل وتقدير هذه القيم والحياة كمواطنين أسوياء، تشجيع الطلاب ذوي الرغبة في التطور والتنمية الشخصية سواء في المدرسة أو في الحياة ككل.
- كما أثرت العوامل السياسية والتاريخية فى التعليم العالي في نيجيريا ويتضح ذلك من خلال أن جذور التعليم العالي في نيجيريا ترجع إلي عام ١٩٣٤م عندما قامت الحكومة الاستعمارية بإنشاء كلية يابا العليا. وفي عام ١٩٤٣م قامت الحكومة بإنشاء لجنة للمشورة خاصة باحتياجات التعليم العالي في المنطقة. وفي عام ١٩٤٨م بدأت الكلية

الجامعة في لبادن بمنح درجات بالاشتراك مع جامعة لندن. وكانت الكلية الجامعة هي الجامعة الوحيدة في نيجيريا وعندما حصلت الدولة علي استقلالها. كما قامت حكومة الإقليم الغربي التي كان لديها جامعتين فدراليتين في مقاطعتها بإنشاء جامعة خاصة بها في إيلي أيف Ife-Ile في العام نفسه.

٣ -ما يتعلق بإعداد المعلم وبرامج تدريبه :

- لقد أثرت العوامل السياسية والتاريخية فى أعداد المعلم في نيجيريا من خلال إن جذور تطور إعداد المعلم في نيجيريا ترجع إلي بداية التعليم الغربي ، حيث أسهمت بعثات الكنيسة المختلفة في تطوير إعداد المعلم في نيجيريا. فلقد قاموا بتخصيص انتباههم إلي تطوير التعليم الابتدائي في الدولة. فقامت البعثات التبشيرية بتدريب معلميهم من خلال نظام التلميذ-المعلم، حيث تم تأسيس أول كلية لإعداد وتدريب المعلم في Abeokuta من قبل مجتمع الكنيسة التبشيري والتي عرفت باسم المؤسسة التدريبية، كما قامت البعثة المعمدانية بإنشاء كلية التدريب المعمدانية في Ogobomoso. كما شاركت الإدارة البريطانية الاستعمارية في تدريب المعلمين عندما قامت بإنشاء أحدي المؤسسات الخاصة بتدريب المعلمين في بوني. كما تم إنشاء أحدي المؤسسات التدريبية في الجزء الشمالي من نيجيريا في ناساراوا وأخري في كاتسينا. حيث كان يوجد ١٤ مؤسسة لإعداد وتدريب المعلمين في نيجيريا.

٤ -ما يتعلق بأجهزة ومستويات الإدارة التعليمية :

- تتعدد الهيئات والسلطات المسئولة عن إدارة التعليم في نيجيريا وتشمل رئيس الدولة، مجلسي النواب والشيوخ ، وزارة التعليم الفيدرالية، اللجنة الاستشارية المشتركة، المجلس القومي للبحوث التربوية والتنمية، اللجنة القومية لكليات التربية، المجلس المشترك للقبول والامتحانات ، المجلس القومي للامتحانات الفنية والتجارية، المجلس القومي للتعليم الفني ، اللجنة القومية للجامعات، المجلس القومي للامتحانات ويرجع ذلك الي العوامل السياسية والتاريخية.
- ولقد أثرت العوامل الجغرافية والسياسية فى المهام التي تتولها وزارة التعليم الفيدرالية والتي تعد مسئولية التوفيق بين السياسة القومية والإجراءات وضمان أن سياسات الولاية

تتوافق مع السياسة القومية التي تم تبنيها من أجل الاحتياجات المحلية، كما أن المستوي المركزي في إدارة التعليم في نيجيريا يتمثل في وزارة التعليم الفيدرالية .

- كما أثرت العوامل السياسية والجغرافية فى إدارة التعليم في نيجيريا من خلال تقسيم النظام الإداري الحالي فيما بين مقاطعة العاصمة الفيدرالية و٣٦ ولاية. وتعتمد إدارة التعليم في نيجيريا علي النظام الفيدرالي حيث يتم تحديد السياسة التعليمية الأساسية التي تخص البنية والمنهج الدراسي والعام الدراسي بشكل مركزي، كما تشترك حكومة الولايات والحكومة المحلية في إدارة التعليم في نيجيريا. وتتولي الحكومات المحلية إدارة التعليم الابتدائي، أما حكومات الولايات فإنها تتولي إدارة المدارس الثانوية في حين يقع التعليم العالي تحت مسئولية كل من حكومة الولايات والحكومة الفيدرالية .
- بينما أثرت العوامل السياسية والاجتماعية فى المستوي المدرسي في نيجيريا والذي يعد سمة من سمات اللامركزية والذي يتمثل في مدير المدرسة من مهامه الاهتمام بمشاكل العاملين ويتفهم احتياجاتهم وأفكارهم ومقترحاتهم، وعليه أن يشجع فريق العمل علي المشاركة في صنع القرارات وعليه أن يثق في قدرة فريق العمل علي القيام بالمهام التي تعهد إليهم. وتتمثل واجبات مدير المدرسة في أنه مسئول عن التلاميذ والعاملين بالمدرسة والمعاملات المالية والعلاقات العامة وتقييم البرامج الخاصة بالمدرسة. وعلي مدير المدرسة أن يقوم بإنشاء قنوات اتصال بينه وبين فريق العمل بالمدرسة. وعليه أن يطور قواعد وقوانين محددة من أجل تنفيذ وظائفه ويشمل ذلك تنمية وتحديد البنية التنظيمية وإدراك المتطلبات المستقبلية.

٥ -ما يتعلق بتمويل التعليم:

- مصادر تمويل التعليم في نيجيريا مختلفة وتعتبر الإيرادات العامة من الضرائب أكبر هذه المصادر، حيث يقسم تمويل التعليم فيما بين مستويات التعليم الابتدائي والثانوي والجامعي بنسبة ٣٠%، ٣٠%، ٤٠% علي التوالي، ويرجع ذلك الي العامل الاقتصادي وتميّز نيجيريا بمعدلات اقتصاد مرتفعة وازدهار صناعة البترول بها ، وما ترتب عليه من ارتفاع الدخل الفردي ، كما تعد نيجيريا من أهم الدول الأفريقية المنتجة للنفط وهي

عضو في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، وتحتل المرتبة الثامنة في قائمة أهم الدول المصدرة للنفط على المستوى العالمي.

●● والجدير بالذكر، يسيطر على الساحة السياسية في نيجيريا ثلاث قبائل تتصارع فيما بينها، الأمر الذي يؤدي بشكل أو بأخر لعدم وجود استقرار في الأوضاع السياسية هناك، وهذه القبائل هي: في الشمال قبيلة "الهوسا " وتضم المسلمين، وفي الجنوب الغربي قبيلة " اليوروبا"، أما قبيلة " الإيبو " فتقع في الجنوب الشرقي، والقبيلتين تضمان الغالبية المسيحية. وهذا يرجع الي العوامل الدينية والسياسية حيث يوجد في نيجيريا العديد من الأديان ولقد ساعد ذلك علي ظهور فروق إقليمية وعرقية. حيث يسيطر الدين الإسلامي علي الشمال إلي جانب انتشاره بأعداد كبيرة في الجنوب الغربي. وفي يوروبا يوجد البروتستانتية والمسيحية المحلية التوفيقية، بينما تسيطر الكاثوليكية علي إغبو Igbo والأماكن القريبة منها. وتنتشر كل من البروتستانتية والكاثوليكية في إيببلو، آننانج، وإفك كيوسا .

رابعاً : جوانب الإفادة من دراسة النموذج النيجيري في تحسين وتطوير التعليم المصري :

يعرض جوانب الإفادة من دراسة النظام التعليمى في جمهورية نيجيريا الاتحادية فى ضوء القوى والعوامل الثقافية المؤثرة فيه فى تطوير نظام التعليم المصري من خلال المحاور التالية:

٦- ما يتعلق بالطابع القومي للمجتمع.

٧- ما يتعلق بأهداف التعليم.

٨- ما يتعلق بالسياسة التعليمية.

٩- ما يتعلق بالسُلَّم التعليمى والبنية التنظيمية لمراحل التعليم

١٠- ما يتعلق بالخطط والبرامج الدراسية بالمدارس.

١١- ما يتعلق بإعداد المعلم وبرامج تدريبه.

١٢- ما يتعلق بأجهزة ومستويات الإدارة التعليمية.

١٣- ما يتعلق بتمويل التعليم.

ويمكن عرض أوجه الاستفادة كما يلى:

١ -ما يتعلق بالطابع القومي للمجتمع :

- **التعرف علي القوي والعوامل الثقافية في المجتمع ضرورة لأن هذه القوى وتلك العوامل تؤثر فى التعليم وتؤثر علي جودته ومستوي تطوره.**
- **العمل علي استثمار الثروات الطبيعية والبشرية الموجودة في المجتمع لما لها من دور كبير في محاربة العديد من مظاهر الفقر والبطالة في المجتمع.**
- **عدم الانبهار بالمؤثرات الثقافية والحضارية القادمة إليها من الأمم والحضارات الأخرى المجاورة- وغير المجاورة- وإنما عليها أن تصبغها بصبغتها الحضارية الخاصة بها.**
- **أن تهتم مصر في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ليس فقط بالعناصر المادية للثروة، وإنما عليها أيضاً أن تُولي عناية خاصة بالعنصر البشري بوصفه الفاعل الأول في التنمية، وبوصفه الثروة الحقيقية والأساسية اللازمة، وهو القادر علي الاستجابة لتحديات الطبيعة من ظروف جغرافية صعبة ونقص في الثروة المادية (١٢ : ٢٤٦).**
- **التوزيع العادل للثروة فى المجتمع المصري، يحفز علي مزيد من العمل والأداء من ناحية، ويسهم في تخفيض نسب الفقر في المجتمع من ناحية أخري .**
- **ألا تقف مصر عند حد تلقي التكنولوجيا المتقدمة فحسب، بل عليها أن تقوم بعملية غربلة وفلترة هذا الوافد التكنولوجي، وأن تنتقي منه وتضيف إليه بما يتناسب مع ظروفها المجتمعية المختلفة وفي ضوء إمكاناتها المتاحة المادية منها والبشرية.**
- **أن تؤمن مصر إيماناً راسخاً بأن التنمية المجتمعية الشاملة لا يمكن تحقيقها بدون توثيق العلاقة بين المؤسسات البحثية والعلمية من ناحية والمؤسسات الاقتصادية من ناحية أخري.**

٢ -ما يتعلق بأهداف التعليم.

- **أن تتضمن أهداف التعليم في مصر تفعيل تنمية الشخصية المتكاملة للفرد، مع مزيد من التركيز علي الجانب الأخلاقي في بناء هذه الشخصية، والذي يستمد دعائمه ومضامينه من ثقافة المجتمع وطابعه القومي.**
- **أن تدرك الدولة المصرية أهمية تضمين أهدافها التعليمية الدور الذي يقوم به التعليم في التنمية بوصفه قائدها الأول والأوحد.**

- الربط بين الأهداف المنشود تحقيقها من التعليم ومحتوي المناهج الدراسية ، بحيث يهدف كلاً منهما إلي الارتقاء بالتلميذ والمجتمع.
- استثمار الثروات الطبيعية والبشرية الموجودة في المجتمع لما لها من دور كبير في محاربة العديد من مظاهر الفقر والبطالة في المجتمع.

٣ - ما يتعلق بالسياسة التعليمية.

- أن تتفق السياسة التعليمية مع الأهداف المنشود تحقيقها من النظام التعليمي والمحتوي وطرق التدريس والمواد الدراسية .
- عدم القيام بتغييرات سريعة غير مدروسة في الأنظمة التعليمية لأن ذلك يؤثر بالسلب علي النظام التعليمي وعدم تغيير هيكل التعليم وسنوات الدراسة كثيراً.
- أن تشترك المؤسسات الاجتماعية الأخرى في العملية التعليمية مثل الأسرة والمنظمات الدينية ووسائل الإعلام .....وغيرها.
- عدم فرض رسوم دراسية عالية فى مرحلة الحضانة ورياض الأطفال حتى يمكن لجميع الطبقات الاجتماعية إلحاق أطفالهم بهذه المرحلة التعليمية.
- دمج مرحلة رياض الأطفال ضمن السُلّم التعليمي لما لهذه المرحلة من دور كبير في الارتقاء بمستوي الأطفال في مرحلة متقدمة من عمرهم.
- الاهتمام بزيادة أعداد المدارس الخاصة بالتعليم الابتدائي حتى يمكن إلحاق جميع الأطفال في سن الإلزام بالتعليم.
- الارتقاء بالنظام التعليمي ككل من خلال إعداد الخطط والمشروعات التي تستهدف هذه العملية وأن تراعي هذه الخطط وتلك المشروعات الظروف التي يمر بها المجتمع إلي جانب المستجدات التي تطرأ عليه في ظل التقدم العلمي والتكنولوجي الذي يشهده العصر.
- ألا تقتصر الحكومة علي صياغة السياسة القومية للتعليم ، بل ينبغي وجود مشاركة مجتمعية من قبل رجال الأعمال والمعلمين والطلاب وأولياء الأمور بحيث يمكن صياغة السياسة التعليمية الملائمة لهؤلاء الأفراد بما يتناسب مع ظروف المجتمع.

- إنشاء هيئة خاصة بالمعلمين تهتم بالتعرف علي المشكلات التي تواجههم أثناء قيامهم بعملهم والعمل علي حلها و تهتم بتبصيرهم بالطرق والأساليب التعليمية الحديثة والارتقاء بمستوي أدائهم.
- عقد المؤتمرات العلمية بين مصر والدول العربية والأجنبية حتى يمكن لجميع الدول تبادل العلم والمعرفة.
- توفير المقررات الدراسية والجامعية التي تتسم بسهولة الفهم من قبل الطالب والتي تهدف إلي الارتقاء بمهاراته وقدراته وليس مجرد شحذ ذهنه بالمعلومات إلي جانب تشجيع الطلاب علي التعلم الذاتي.
- ألا يتم إلقاء العبء بأكمله علي الحكومة فيما يتعلق بتعليم الطفولة المبكرة بل ينبغي وجود مشاركة من قبل الجهات المهتمة بتعليم الطفولة المبكرة حتى يمكن الارتقاء بمستواهم إلي أكبر درجة ممكنة.
- أن تتبني الدولة سياسات تعليمية من شأنها تحقيق التوسع الكيفي في التعليم بحيث تتحقق للتعليم الجودة والكفاءة المنشودة.
- أن تدرك الدولة أهمية المشاركة الشعبية في تحمل مسئولية التعليم، ومن ثم فإنه عليها أن تتبني من الأساليب والوسائل ما يعمل علي تعظيم دور تلك المشاركة، حتي يمكن للتعليم أن يوفر للمجتمع مخرجات تعليمية قادرة علي تحقيق وتنفيذ خطط التنمية الشاملة.
- أن تهتم الدولة بتوثيق الربط بين سياساتها التعليمية فيما يتعلق بسياسات القبول والالتحاق وتوزيع التخصصات وحجم المخرجات التعليمية من ناحية واحتياجات سوق العمل والتنمية الشاملة في المجتمع من ناحية أخري.
- إضافة بعض المواد الدراسية المهنية التي يمكن الاستفادة منها في سوق العمل كالملابس والغزل والنسيج، ميكانيكا السيارات، الأعمال الخشبية والمعدنية والمرئيات لجميع أنواع التعليم الثانوي الفني في جمهورية مصر العربية.

٤ -ما يتعلق بالسُلَّم التعليمى والبنية التنظيمية لمراحل التعليم:

- **الاهتمام بتعليم ما قبل المدرسة والعمل علي تطويره والتوسع في إنشاء مؤسسات ما قبل المدرسة وجعلها بمصاريف عينية حتى يمكن لطبقات المجتمع المتوسطة والفقيرة إلحاق أطفالهم بتعليم ما قبل المدرسة لما له من دور كبير في تنمية الأطفال وشخصياتهم قبل التحاقهم بالتعليم الابتدائي.**
- **الاهتمام بتنمية أطفال ما قبل المدرسة من خلال التعرف علي قدراتهم ومهاراتهم والعمل علي تنميتها.**
- **إتاحة المكتبة والمعمل والإمكانيات المهنية والفنية والمعدات بشكل مناسب.**
- **الاهتمام بتدريس أكثر من لغة أجنبية واحدة في المرحلة الابتدائية والمراحل اللاحقة(كاللغة الإنجليزية والفرنسية والألمانية) ،حتى يمكن للتلاميذ إتقان هذه اللغات مما يساعدهم في المستقبل علي التعرف علي ثقافات الشعوب المختلفة بلغاتها الأصلية مع التركيز علي اللغة الأم (اللغة العربية).**
- **فرض عقوبات علي الآباء الذين لا يهتمون بإلحاق أبنائهم بالتعليم الإلزامي.**
- **الاهتمام ببرامج محو الأمية وتعليم الكبار لما لها من دور كبير في تقدم المجتمع وأفراده.**
- **الاهتمام بإلحاق الأطفال لدور الحضانة ورياض الأطفال لما لهذه المرحلة من دور كبير في ثقل شخصيات الأطفال وتنميتهم في مراحل حياتهم الأولي.**
- **تزويد الطفل بالأدوات الأساسية اللازمة للنمو التعليمي والتي تشمل الإعداد للتجارة والحرف المحلية.**
- **صقل الشخصية وتنمية الاتجاهات والأخلاقيات لدي الطفل.**
- **عدم الأثقال علي الأطفال من خلال إعطائهم الكثير من الواجبات المدرسية لأن ذلك يمثل ضغط بدني عليهم لذلك يجب التركيز علي تعليمهم من خلال اللعب.**
- **إعطاء الطفل الفرص التي تمكنه من تنمية مهاراته مما يساعده علي العمل بفاعلية في المجتمع في حدود إمكانياته.**
- **توفير الأيدي العاملة المدربة في مجالات العلوم التطبيقية والتكنولوجيا والتجارة.**

- توفير مهارات المعرفة الفنية والمهنية اللازمة للتنمية الزراعية والصناعية والاقتصادية.
- اكتساب النظرة الموضوعية للبيئة المحلية والخارجية.
- تقديم تدريب ونقل المهارات الضرورية التي تقود إلي إنتاج الحرفيين والفنيين وغيرهم من ذوي المهارة.
- الاهتمام بتعليم الأطفال كيفية التعامل مع التكنولوجيا الحديثة منذ بداية التعليم الأساسي.
- الاهتمام بالتعليم الثانوي لأنه يساعد الطلاب علي تحديد مجال التخصص المهني والمستقبلي الخاص بهم في ضوء قدراتهم ومهاراتهم وميولهم وإمكاناتهم.
- احترام المتعلم وعدم التقليل من شأنه أو كرامته فكما لا تصلح العملية التعليمية بدون معلم فهي أيضاً لا تصلح بدون متعلم.
- تزويد المتعلمين بقدر من المهارات التي تمكنهم من التكيف مع التغيرات التي يشهدها العصر من خلال تمكينهم من التعامل مع التكنولوجيا والتقنيات الحديثة والاهتمام بتنمية شخصياتهم من خلال تقديم المحتوي الدراسي والعلمي الذي يساعدهم علي التعرف علي ذاتهم والعمل علي تنميتها بشتى الطرق الممكنة.
- إتاحة تعليم لجميع الأفراد بغض النظر عن جنسهم ديانتهم أو مستواهم الاجتماعي.
- الاهتمام بالتعليم الفني والمهني والاهتمام بإعداد الأيدي العاملة الماهرة القادرة علي التعامل مع التكنولوجيا الحديثة والقادرة علي الارتقاء بالمجتمع إلي أقصي درجة ممكنة.
- عدم التقليل من شأن التعليم الفني والمهني أو الحث علي التعليم العام لأن كلا منهما علي نفس القدر من الأهمية والفائدة للفرد والمجتمع.
- الاهتمام بتوفير جميع الإمكانات اللازمة للتعليم الفني والتي تساعد علي نجاح هذا النوع من التعليم.
- العمل علي توفير كافة الإمكانات اللازمة للتعليم الفني والمهني حتى يمكن له أن يحقق أهدافه ويسهم في تقدم المجتمع وتطوره.
- الاهتمام بتحفيز الطلاب وحثهم علي العلم والمعرفة وتقديم الهدايا التشجيعية العينية لهم التي تحببهم في العلم أكثر وأكثر.

- العمل علي الارتقاء بالتعليم العالي والجامعي من خلال عقد الدورات التدريبية لهيئة التدريس وتوفير الدورات التدريبية اللازمة للطلاب برسوم رمزية حتى يمكن لجميع الطلاب الاستفادة من هذه الدورات بغض النظر عن مستواهم المادي أو الاجتماعي.
- الاهتمام بالرعاية الصحية للأطفال والطلاب بالمدارس ومحاربة الأمراض المعدية حيث إنها تكون واسعة الانتشار في المؤسسات التعليمية نتيجة لكثرة أعداد التلاميذ والطلاب بها.
- الاهتمام باكتساب المهارات البدنية والعقلية التي ستساعد الفرد علي الاعتماد علي نفسه والتي تمكنه من أن يكون مواطن صالح في المجتمع.
- توفير قاعدة بيانات علمية واسعة النطاق بحيث يمكن للطلاب وهيئة التدريس البحث عن أي معلومة يريدون التعرف عليها بكل سهولة ويسر.
- تعزيز وتشجيع المنح الدراسية وخدمة المجتمع.
- تعزيز الوحدة الوطنية بين الأفراد.
- تقديم الزى المدرسي والمواد التعليمية مجاناً للتلاميذ.
- الإسهام في التنمية القومية من خلال مستوي عالي مرتبط بتدريب القوي العاملة.

٥ -ما يتعلق بالخطط والبرامج الدراسية:

- أن تهتم مصر بتضمين خططها الدراسية للمراحل التعليمية المختلفة – إلي جانب المقررات العلمية والمعرفية – مزيداً من الاهتمام بالتربية الخلقية والسلوكية والتي تستند في صياغتها علي المعايير الدينية والاجتماعية والثقافية المرغوب فيها من قبل المجتمع و المستقاه في أساسها من ثقافة المجتمع وطابعه القومي.
- ألا يقتصر الانتقال من مرحلة تعليمية وأخري علي الامتحانات والاختبارات التي تجري في نهاية العام الدراسي بل يجب أن يتم تقييم الطلاب بشكل مستمر طوال العام الدراسي مما يضمن إلمامهم بما يتعلمونه بشكل جيد.
- ألا يقتصر انتقال الطلاب من مرحلة تعليمية إلي أخري علي الدرجات التي يحصلون عليها في المرحلة التعليمية السابقة، بل ينبغي أن يتم تقييمهم من خلال بعض

الاختبارات العملية التي تظهر مستوي قدراتهم ومهاراتهم حتي يمكن تحديد نوع الدراسة الملائمة لهم.

- إضافة بعض المواد الدراسية المهنية التي يمكن الاستفادة منها في سوق العمل كالملابس والغزل والنسيج وميكانيكا السيارات والأعمال الخشبية والمعدنية والمرئيات لجميع أنواع التعليم الثانوي في جمهورية مصر العربية.
- الاهتمام بتقييم الطلاب خلال المراحل التعليمية المختلفة تقييماً دورياً وعدم الاعتماد علي الاختبارات أو الامتحانات فقط كوسيلة للتقييم إلي جانب الاهتمام بتكليف الطلاب بالعديد من المهام التي تعمل علي تعزيز حبهم للمواد الدراسية المختلفة.
- الاهتمام بتعليم الرسم والموسيقي للأطفال حتى يمكن تنمية حسهم الفني والارتقاء بمشاعرهم وأحاسيسهم بشكل إيجابي.
- تقليل معدل التسرب التعليمي أو الفاقد التعليمي من خلال تبسيط المناهج الدراسية وتخفيف المصروفات الدراسية وتوفير جو صحي للتلاميذ داخل المدرسة يسوده الود والحب والتعاون بين الطلاب بعضهم البعض وبين الطلاب ومعلميهم.
- عدم اقتصار الاهتمام علي مجرد شحذ أذهان التلاميذ بالمعرفة العلمية فقط بل ينبغي تنمية المهارات الجسمية والعقلية والفكرية لديهم إلي جانب تنمية المعرفة العملية لما لها من دور كبير في تثبيت المعلومة في ذهن المتعلم.
- التنويع في المناهج الدراسية بحيث تراعي الفروق الفردية بين الطلاب.
- الاهتمام بذوي الاحتياجات الخاصة وتوفير الرعاية اللازمة لهم والإمكانات التي تمكنهم من تحقيق تقدم علي المستوي العلمي والدراسي.
- وجود منهج محوري يمكن للطلاب من خلاله التعاون فيما بينهم وتعلم المشاركة وإبداء الرأي فيما يتعلمونه وذلك يساعدهم علي سهولة التواصل بين بعضهم البعض.

٦ -ما يتعلق بإعداد المعلم وبرامج تدريبه :

- **الاهتمام بإعداد المعلمين وتدريبهم وخاصة معلمي مرحلة التعليم الأساسي حيث إنهم يساعدون التلاميذ علي التعرف علي مهاراتهم وهواياتهم وقدراتهم والعمل علي تنميتها ويساعدونهم في اختيار نوع الدراسة التى تتناسب مع ميولهم واهتماماتهم.**
- **ضرورة استخدام الاختبارات الشخصية التي تقيس القدرات العقلية والشخصية والاتزان الانفعالي لدى الطالب الراغب في الالتحاق بهذا التخصص والابتعاد عن المقابلات الشكلية التي لا تثمر عن شيء.**
- **ضرورة عقد اختبارات تقيس اتجاهات وميول الطلاب المعلمين لمهنة التدريس .**
- **أن يكون الطالب المعلم المتقدم حسن السمعة والسير والسلوك وألاّ يكون عليه أي مخالفات قانونية.**
- **أن يكون الطالب المعلم خالي من أي أمراض معدية أو أي إعاقات جسمية أو سمعية أو بصرية وأخذ هذا الشرط مأخذ الجدية من قبل لجان القبول بكليات التربية .**
- **الاهتمام بتقديم البرامج الخاصة بالمعلم قبل الخدمة وأثنائها بحيث يمكن الارتقاء بمستوي المعلمين وقدراتهم مما يمكنهم من تحقيق أهداف العملية التعليمية.**
- **عدم تعيين المعلمين بمهنة التدريس إلا بعد أن يتم التأكد من توافر المهارات والقدرات لديهم التي تمكنهم من إنجاز عملهم بأفضل طريقة ممكنة و تعزيز التزام المعلمين بمهنة التدريس.**
- **حث المعلمين علي مواصلة التعلم وعدم الوقوف عند مرحلة معينة و تشجيع أكبر لروح البحث والإبداع لدي المعلمين.**
- **توفير معلمين أكفاء وواعيين ولديهم دافعية عالية لجميع المستويات في المراحل التعليمية المختلفة.**
- **مساعدة المعلمين كي يكونوا متكيفين مع الحياة الاجتماعية في المجتمع وتعزيز التزامهم بالأهداف القومية.**
- **تزويد المعلمين بخلفية فكرية ومهنية مناسبة تمكنهم من التعامل مع المواقف المتغيرة ليس فقط في حياتهم بالدولة ولكن أيضاً في العالم بأسره.**

- الاهتمام بالتنمية المهنية المستمرة للمعلمين مما يجعلهم قادرين علي التعامل مع المخترعات والمبتكرات الحديثة التي تظهر في المجتمع يوماً بعد الآخر.

٧ -ما يتعلق بأجهزة ومستويات الإدارة التعليمية:

- ليس ثمة تفضيل لنمط إداري علي نمط آخر ، حيث إن المركزية واللامركزية تتبلور نتيجة الظروف والعوامل الجغرافية والتاريخية والدينية والسياسية والاجتماعية والثقافية والحضارية، أي أنها تصبح إفرازاً للطابع القومي للمجتمع من ناحية وتأكيداً علي ملامحه الرئيسية من ناحية أخري؛ وعليه فإن النمط الإداري السائد يختلف من مجتمع لآخر ومن ثم يصبح الفيصل في الحكم علي مدي نجاح نمط التنظيم الإداري السائد في مجتمع ما في جزء كبير منه هو مدي اتساقه مع طابعه القومي وبالتالي مدي تعبيره عن آمال وطموحات وأهداف هذا المجتمع. (١٢: ٢٥٠)
- تخصصية المهام فيما يتعلق بإدارة التعليم حتى يمكن لكل مستوي إداري القيام بالوظائف المعهودة إليه بأقصى كفاءة ممكنة.
- توفير البيانات والمعلومات الخاصة بالمدارس والتي تساعد الإدارات التعليمية علي القيام بمهامها بأفضل درجة ممكنة.
- التعاون بين مدير المدرسة والمعلمين وجميع العاملين بالمدرسة فيما يتعلق باتخاذ القرارات التعليمية وتنفيذها.
- أن يهتم مدير المدرسة بتوزيع المهام علي العاملين بالمدرسة بحيث يكلف كل منهم بالمهام التي تتفق مع إمكاناته وقدراته.
- أن يهتم مدير المدرسة بتحفيز العاملين بالمدرسة ماديا ومعنوياً من أجل حث باقي المعلمين علي الوصول إلي مكانة مرتفعة في الإنجاز والولاء للعمل وللمدرسة وما يترتب علي ذلك من الارتقاء بالمجتمع وأفراده علي حد السواء.
- توفير فريق توجيه كامل يهتم بالإشراف علي المدارس بكافة مراحلها التعليمية ويقدم لهم الإرشاد والنصح ويطلعهم علي الطرق والأساليب التدريسية الحديثة.

- توفير جو يسوده الود والحب والتعاون داخل المدرسة بحيث يمكن لجميع الأفراد إنجاز مهامهم ومسئولياتهم بكل سهولة ويسر.

٨ -ما يتعلق بتمويل التعليم :

- أن تقوم الدولة المصرية بتوفير التمويل اللازم للتعليم بشكل عام والتعليم الجامعي بشكل خاص حتي يمكن توفير الإمكانات التي تساعد الطلاب علي مواصلة تعليمهم الجامعي.
- الاهتمام بزيادة تمويل التعليم من خلال مشاركة المجتمع المدني ورجال الأعمال والمنظمات المختلفة في عملية تمويل التعليم حتى يتسنى توفير جميع المتطلبات التي تساعد علي نجاح العملية التعليمية وتحقيقها لأهدافها المنشودة.
- تشجيع الجهات والهيئات الإقليمية والمحلية والمدرسية في هذه الدول علي المساهمة في تمويل التعليم.
- تخفيض الرسوم الدراسية الخاصة بالدراسات العليا حتى يتيسر لجميع الأفراد الحصول علي العلم والمعرفة دون وجود أية عائق يقف حيال ذلك.
- تشجيع المؤسسات الاقتصادية والصناعية المستفيدة من خريجي النظام التعليمي علي المساهمة بفاعلية في تمويل التعليم .
- العمل علي توفير التمويل اللازم للتعليم من أجل الارتقاء بالنظام التعليمي وجودته ومن أجل توفير كل ما يساعد علي نجاح النظام التعليمي وتحقيقه لأهدافه المنشودة.
- أن تغير الدولة المصرية نظرتها إلي الإنفاق علي التعليم، فتنظر إليه علي إنه إنفاق استثماري هام ربما لا يعادل في أهميته الإنفاق علي أي قطاع آخر في المجتمع انطلاقاً من أن الثروة البشرية هي الثروة الحقيقية للأمم.

مراجع البحث

أولاً: المراجع العربية:

١- إبراهيم أحمد عرفات (٢٠٠٣) ، الدور الإقليمي لنيجيريا: مراجعة استراتيجية ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد ١٥٤ ، أكتوبر ٢٠٠٣.

٢- أحمد إسماعيل حجى (١٩٩٨) ،التربية المقارنة، القاهرة : دار الفكر العربي .

٣- أحمد عبد الفتاح الذكي (٢٠٠٤)، التربية المقارنة ونظم التعليم ، الإسكندرية : دار الوفاء للنشر .

٤- حسين الرشيدي واخرون (٢٠١٠)، "بدائل مقترحة لتمويل التعليم الجامعي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بدولة الكويت في ضوء تجارب بعض الدول" ،مجلة كلية التربية عين شمس ، الجزء ٣، العدد٣٤.

٥- ديوبولد ب. فان دالين (١٩٨٥)، مناهج البحث فى التربية وعلم النفس، ترجمة محمد نبيل نوفل وآخرون، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

٦- ربحي عليان ،عثمان غنيم، (٢٠٠٠م)، مناهج وأساليب البحث العلمي النظرية والتطبيق، عمان ، دار صفاء للنشر والتوزيع، ص٤٧.

٧- سعود هلال الحربي (٢٠٠٧)، السياسة التعليمية مفاهيم وخبرات ، تقديم محمود مصطفي قمبر ، الرياض : مكتبة العبيكان .

٨- سلوى عبد الحميد الخطيب (٢٠٠٢)، نظرة فى علم الاجتماع فى المعاصر القاهرة : مطبعة النيل.

٩- عبد الغنى عبود (١٩٩٠)،الأيديولوجيا والتربية مدخل لدراسة التربية المقارنة ، الطبعة الرابعة، القاهرة : دار الفكر العربي.

١٠-عبد الله جمعة الكبيسي ومحمود مصطفي قمبر(٢٠٠١)، دور مؤسسات التعليم العالي في التنمية الاقتصادية للمجتمع، إبداعات تربوية (٥)، الدوحة: دار الثقافة.

١١-عبد الناصر محمد رشاد (٢٠٠٢)، التعليم والتنمية الشاملة دراسة في النموذج الكوري، سلسلة المراجع التربوية والنفسية، الكتاب الثاني، القاهرة: دار الفكر العربي.

١٢-عرفات عبد العزيز سليمان (٢٠٠٨) ، الاتجاهات التربوية المعاصرة رؤية في شئون التربية وأوضاع التعليم ، القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية.

١٣-عنتر محمد احمد عبدالعال (٢٠٠٨) ،" إدارة التعليم في كل من الصين وكوريا الجنوبية وماليزيا وإمكانية الإفادة منها في مصر"، المجلة التربوية ، كلية التربية – جامعة سوهاج ، العدد ٢٤ ، يناير٢٠٠٨.

١٤-فاطمة صابر، و ميرفت خفاجة، (٢٠٠٢ م):أسس ومبادئ البحث العلمي ، إسكندرية ،مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية ، ص ٩٧ .

١٥-محمد عثمان كشميري (١٩٩٧)، مقدمة في أصول التربية ، الرياض: مكتبة العبيكان.

١٦-محمد يوسف محمود احمد (٢٠١١) ، تصور مقترح لتطوير برامج تدريب مديري المدارس الابتدائية بمصر في ضوء الفكر الإداري المعاصر ، مجلة كلية التربية بالسويس ، العدد الثالث ، يناير ٢٠١١م.

١٧- مريم محمد إبراهيم الشرقاوي(٢٠٠٥) ، الإدارة الصفية المتميزة ، القاهرة : مكتبة النهضة المصرية.

١٨- نبيل سعد خليل (٢٠٠٩)، التربية المقارنة : الأصول المنهجية ونظم التعليم الإلزامي القاهرة : دار الفجر للنشر والتوزيع.

١٩- نبيل سعد خليل (٢٠٠٥)، التعليم والتنمية :دراسة فى النموذج الصينى ،القاهرة : دار ومكتبة الإسراء للطبع والنشر والتوزيع.

ثانياً: مراجع عربية من خلال المواقع الإلكترونية:

٢٠- ويكيبيديا الموسوعة الحرة ، الإسلام في نيجيريا، متاح علي الموقع الإلكترونى التالى: http:// ar.wikipedia.org/wiki/، تاريخ الدخول ٢٠١٥/٦/١٥م.

٢١- ويكيبيديا الموسوعة الحرة ، الجمهورية النيجيرية الاتحادية ، متاح عبر الموقع الإلكتروني التالى: http://ar.wikipedia.org ، تاريخ الدخول ٢٠١٥/٦/١٥م.

٢٢- ويكيبيديا الموسوعة الحرة ، نيجيريا ، متاح علي الموقع الإلكترونى التالى: http:// ar.wikipedia.org/wiki/، تاريخ الدخول ٢٠١٥/٦/١٥م.

٢٣- ويكيبيديا، الموسوعة الحرة ، اقتصاد نيجيريا ، متاح عبر الموقع الإلكتروني التالى https://ar.wikipedia.org/wiki/، تاريخ الدخول ٢٠١٥/٩/٨.

٢٤- ويكيبيديا، الموسوعة الحرة ، ولايات نيجيريا، متاح عبر الموقع الإلكتروني التالى https://ar.wikipedia.org/wiki/ ، تاريخ الدخول ٢٠١٥/٩/٨م.

٢٥- ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، الجمهورية النيجيرية الثانية، متاح عبر الموقع الإلكتروني التالى https://ar.wikipedia.org/wiki / ، تاريخ الدخول ٢٠١٥/٩/٨م .

٢٦- ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، المسيحية في نيجيريا، متاح عبر الموقع الإلكتروني التالى arabianwiki.in/wiki/ تاريخ الدخول ٨/٩/٢٠١٥م.

٢٧- ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، تاريخ نيجيريا، متاح عبر الموقع الإلكتروني التالى https://ar.wikipedia.org/wiki/ تاريخ الدخول ٨/٩/٢٠١٥م .

٢٨- ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، تصنيف: سياسة نيجيريا - الجمهورية النيجيرية الأولى ، متاح عبر الموقع الإلكتروني التالى https://ar.wikipedia.org/wiki / ، تاريخ الدخول ٨/٩/٢٠١٥م.

ثالثاً :المراجع الأجنبية:

29- A Babafemi, T.O.(2009), An Assessment of the Implementation of the 6-3-3-4 System of Education in Nigeria: A Case Study of Ilorin, Kwara State.

30- Adegbesan, Sunday O.(2011) ,Establishing Quality Assurance in Nigerian Education System: Implication for Educational Managers, Educational Research and Reviews ,Vol. , 6, No. 2, February 2011.

31- Adeosun, Oyenike (2010), Quality Basic Education Development in Nigeria: Imperative for Use of ICT, Journal of International Cooperation in Education, Vol. 13, No.2.

32- Adewale, Aregbeshola R (2011),The Political, Economic and Social Dynamics of Nigeria: A Synopsis, Africa Institute of South Africa , AISA POLICY brief Number , 39 – February 2011.

33- Adeyemi ,T. O.(2009), The Effective Management of Primary Schools in Ekiti State, Nigeria: An Analytical Assessment, Educational Research and Review, Vol. 4, February.

34- Afolayan ,Famade Oladiran (2014), A Holistic Review of Public Funding Of Primary Education in Nigeria, IOSR Journal of Research & Method in Education , Volume 4, Issue 6 , Nov - Dec. 2014.

35- Ajayi ,Hannah O.(2008), Early Childhood Education in Nigeria: A reality or A mirage?, Contemporary Issues in Early Childhood, Vol. 9 No. 4.

36- Ajibola, M. A(2008), Innovations and Curriculum Development for Basic Education in Nigeria: Policy Priorities and Challenges of Practice and Implementation, Research Journal of International Studies, Issue 8, November 2008.

37- Aka, Jubril Olabode (2010), Great People, Great Country Nigeria The Beauty- Full, Library of Congress.

38- Akinwumi Femi Sunday (2010) , Role of Nigeria in The Development of Higher Education in Africa, US- China Education Review, Vol 7, No. 12, December 2010.

39- Akinyemi, Samuel & et. Al.(2012), Educational Financing Reforms in Nigeria: A Survey-Based Cost Implications Analysis for University Education, International Journal of Humanities and Social Science, Vol. 2 ,No. 15; August 2012.

40- Akinyemi, Samuel (2013) , Funding Strategies for Qualitative University Education in Developing Economies: The Case of Nigeria, International Journal of Higher Education, Vol. 2, No. 1.

41- Akinyemi1,Samuel & Bassey, Ofem Igot (2012), Planning and Funding of Higher Education in Nigeria: The Challenges, International Education Studies, Vol. 5, No. 4.

42- Alabi ,A. O.,et al.(2010), Primary Education Funding in Lagos, Nigeria (1990: 2004): Implications for the Period of Global Economic Meltdown, European Journal of Social Sciences, Vol.13, No.3.

43- Aluede ,R. O. A.(2006), Universal Basic Education in Nigeria: Matters Arising, The Journal of Human Ecology, Vol.20 .No.2.

44- Amaghionyeodiwe, L.A. & Osinubi, T.S.(2006) , The Nigerian Educational System and Returns to Education, International Journal of Applied Econometrics and Quantitative Studies, Vol.3, No.1.

45- Amuchie Austine A., Asotibe Ngozi & Christina Tanko Audu(2013), An Appraisal of the Universal basic Education in Nigeria, Global Journal of Management and Business Research Administration and Management ,Volume 13, Issue 11.

46- Anibueze, Uchenna Anselm, Okwo, Fredrick .O (2013) , Counterpart funding of the Universal Basic Education in Nigeria: Implication for Counseling , IOSR Journal Of Humanities And Social Science (IOSR-JHSS) ,Volume 17, Issue 2 , Nov. - Dec. 2013.

47- Arikewuyo, M. Olalekan (2009) , Professional Training of Secondary School Principals in Nigeria: A Neglected Area in the Educational System, Florida Journal of Educational Administration & Policy, Vol. 2, Issue 2, Summer 2009.

48- Arikewuyo, M. Olalekan (2001), University Management and Staff Unions in Nigeria: Issues and Challenges, SA- Educe Journal, Vol. 3, No.1.

49- Ayo-Sobowale, Mopelola(2011), M.Ed, MPA ,Funding Strategies for Quality University Education in Nigeria: The Principle of Fiscal Justice, Journal of Studies in Education, Vol. 1, No. 1.

50- Boyi , Abubakar Aminu(2014),"Education and Sustainable National Development in Nigeria: Challenges and Way Forward ", International Letters of Social and Humanistic Sciences, Vol. 14.

51- Bunza, Mukhtar Umar(2015), "Islamic Education in Nigeria :A Brief History Of Stability and Transformation", Volume. III, Issue I, January 2015.

52- Chang ,Gwang-Chol(2007), Nigeria 10-Year Strategic Plan for Education: Policy, Cost and Financing Assumptions and their Implication- Working Document, UNESCO, March 2007.

53- Clark, Anthonia O. & et.al (2009), The Challenge of Educational Funding In Nigeria as Predictive Dimension Of Teacher Effectiveness: Time Series Budget Analysis, Data 2009 Conference Saturday, August 22.

54- Diarra ,Mohamed Cherif (2003), Financial Management of Education in a Decentralized Setting: Case Studies of Mali, Nigeria and Uganda, Working Group on Finance and Education, Association for the Development of Education in Africa, ADEA Biennial Meeting, 3: 6 December.

55- Duro, Ajeyalemi (2005) , Challenges of Teacher Education for Secondary Schools in Nigeria, African Centre for Contemporary Studies, Workshop on the Counting Crisis of Secondary School Education in Nigeria: Confronting Old and New Challenges, Chida International Hotel, Abuja, 13& 14 September 2005.

56- Ejieh, Michael U. C.(2006), Pre- Primary Education in Nigeria: Policy Implementation and Problems.

57- Ejiogu, Uche, Okezie A. Ihugba & Chinedu Nwosu (2008), Causal Relationship between Nigeria Government Budget Allocation to the Education Sector and Economic Growth, Discourse Journal of Educational Research, Vol. 1, No. 8.

58- Ekundayo, H. T. & I. A. Ajayi (2009) ,Towards effective management of university education in Nigeria, International NGO Journal ,Vol. 4 , No. 8, August, 2009.

59- Enukora ,Geoffrey O. & et.al.(2003) , Education Sector Status Report, Federal Ministry of Education, May 2003.

60- EP-Nuffic (2015) ,Education System Nigeria ,The Nigerian Education System Described and Compared with the Dutch System, Version 5, January 2015.

61- Etuk, Grace Reuben & et.al.(2012), "Nigeria's Universal Basic Education (U.B.E.) Policy: A Sociological Analysis", American International Journal of Contemporary Research ,Vol. 2 No. 7, July 2012.

62- Fabunmi, Martins(2005), Historical Analysis Of Educational Policy Formulation In Nigeria: Implications For Educational Planning and Policy, International Journal of African & African American Studies, Vol. IV, No.2, July 2005.

63- Falola ,Toyin & Heaton ,Matthew M.(2008), A History of Nigeria, Cambridge University Press, 2008.

64- Falola, Toyin(2005), Nigerian History, Politics and Affairs, The Collected Essays of Adiele Afigbo, African World Press.

65- Fasasi, Y. A.(2011), Managerial Behaviour In Educational Organizations In Nigeria, International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences, Vol. 1, Special Issue, August 2011.

66- Federal Republic of Nigeria(2009), Nigeria Demographic and Health Survey 2008, National Population Commission, November 2009.

67- Franca U. Udey & et.al(2009), Management and Administration of Nigerian Education System: Problems, Challenges, And The Way Forward, Being a Paper Presented at the 11th International Conference of Educational Management Association of South Africa (EMASA) 7th – 9th 2009, August 2009.

68- Garba, Abdulrashid(2012) ,Secondary Education in Nigeria: A Synthesis of Basic Student-Specific Concerns from Guidance and Counseling Perspective, Journal of International Cooperation in Education, Vol.15, No.2.

69- Gordon, April A.(2003), Nigeria's Diverse Peoples A Reference Source Book, Ethnic Diversity Within Nations, Library of Congress.

70- Haastrup Timilehin Ekundayo(2010), Administering Secondary Schools in Nigeria for Quality Output in the 21st Century: The Principals' Challenge, European Journal of Educational Studies, Vol.2, No.3.

71- Ibadin ,Vincent. O.(2010), An Analysis of Teachers' Utilization in Urban and Rural Secondary Schools in Mid- Western States of Nigeria, European Journal of Educational, Studies 2.

72- Ibukun, W. O & Aboluwodi, A.(2010), "Nigeria's National Policy on Education and the University Curriculum in History: Implication for Nation Building", Journal of Education and Practice, Vol. 1, No 2.

73- Ifenkwe, G.E.(2013),Educational Development in Nigeria: Challenges and Prospects in the 21st Century, Universal Journal of Education and General Studies , Vol. 2, No. (1), January 2013.

74- Igbuzor, Otive (2006), The State Of Education In Nigeria, 2007, A Keynote Address Delivered at A Roundtable Organized by Civil Society Action Coalition On Education For All Cascara On 3rd July.

75- Imam ,Hauwa (2012)," Educational Policy in Nigeria from the Colonial Era to the Post-Independence Period ", Italian Journal of Sociology of Education, No. 1.

76- International Qualification Assessment Service (IQAS) (2010), International Education Guide for the Assessment of Education, The Federal Republic of Nigeria, Government of Alberta.

77- Korieh , Chima J.(2005), Islam and Politics in Nigeria: Historical Perspectives, Religion, History, And Politics in Nigeria, Essays in Honor of Ogbu U, Kalu, University Press of America, 2005.

78- Kotirde,Isa Yuguda & et.al.(2014), The Role of Principals in Sustaining/Management of Quality Secondary School Education in Nigeria ,GSE E-Journal of Education, Vol. 1 ,No. 2.

79- Lawal, O. B. et al.(2004), Emerging Issues in University Education in Nigeria Implications for Quality Assurance, Towards Quality in African Higher Education.

80- Library of Congress (2008), Federal Research Division Country Profile: Nigeria, July 2008.

81- Majo, Teboho (2000), Nigeria Education Sector Analysis: An Analytical Synthesis of Performance and Main Issues, The World Bank, January 2000.

82- Muhammad, Zayyad I.(2011), Northern Nigeria New Challenge, Republic Report New York, 22 January 2011.

83- Nigeria Early Childhood Care and Education (ECCE) Programmes (2006), UNESCO International Bureau of Education (IBE) Geneva, (Switzerland).

84- Nwangwu ,Rosemary et al.(2005), Nigeria Education Sector Diagnosis A Condensed Version A Framework for Re-Engineering the Education Sector , Education Sector Analysis Unit, Federal Ministry of Education, May 2005.

85- Obiweluozor ,Nkechi & et.al.(2013), Supervision And Inspection For Effective Primary Education In Nigeria: Strategies For Improvement, Academic Research International, Vol.4, No.4.

86- Odebiyi, Adetanwa I. & Aina, Olabisi I.(2009), Alternative Modes of Financing Higher Education in Nigeria and Implications for University Governance.

87- Odial, L. O. and Omofonmwan, S.I(2007), "Educational System in Nigeria Problems and Prospectsm" , J. Soc. Sci., Vol. 14,No.1.

88- Odior, Ernest Simeon O.(2014),Government Expenditure on Education and Poverty Reduction: Implications For Achieving The Midges In Nigeria A Computable General Equilibrium Micro-Simulation Analysis, Asian Economic and Financial Review , Vol. 4, No. 2.

89- Okoro N. P.(2011), Comparative Analysis of Nigerian Educational System, International Journal of Business and Social Science, Vol. 2, No. 21.

90- Okuwa, O. B.(2004), Private Returns to Higher Education in Nigeria, African Economic Research Consortium, March.

91- Olayemi, Abiodun-Oyebanji (2011), Towards Effective Management of Private University Education in Nigeria, Journal of Emerging Trends in Educational Research and Policy Studies , Vol. 2, No. 6.

92- Olusegun ,Akinbote(2007), Problems for Teacher Education For Primary Schools in Nigeria: Beyond Curriculum Design and Implementation, Essays in Education, Vol.22, Fall 2007.

93- Olusoji George & et.al.(2012), "Military Interventions in the Nigerian Politics: 'A Timed Bomb' Waiting to Explode? The Avowal of a New Management Elites", International Journal of Business, Humanities and Technology, Vol. 2 No. 5; August 2012.

94- Omojimite, Ben U.(2010), Education and Economic Growth in Nigeria: A Granger Causality Analysis, An International Multi-Disciplinary Journal, Vol. 4, No. (3) July.

95- Oni ,C. S.(2006), Vocationalism in Nigerian Education, Journal of Social Sciences, Vol. 12,No.2.

96- Oseni, Michael (2015) ,Effectiveness and Desirability of Private Higher Education in Nigeria, Journal of Educational and Social Research ,Vol. 5, No.1 January 2015.

97- Oye Apo- Obe (2007), The Challenge of Teacher Education in Nigeria: The University of Lagos Experience, The Second Regional Research for Africa, UNESCO Forum on Higher Education, Research and Knowledge, Accra, Ghana, 22: 24 March 2007.

98- Oziengbe ,Victor Uwaifo (2009), Industrializing the Nigerian Society through Creative Skill Acquisition Vocational and Technical Education Program, International NGO Journal, Vol. (4).

99- Pai Obanya (2010), Planning and Managing Meaningful Access To Education: The Nigerian Experience.

100- Pan-African Early Childhood Education Seminar THEME (2009), "Quality Early Childhood Education: Every Child's Right", Mensvic Hotel, Accra, Ghana Report, 29th - 30th September 2009.

101- Patricia Levy (2004), Cultures of The World Nigeria, Library of Congress, 2nd Edition.

102- Radwan, Ismail & Pellegrini, Giulia (2010) ,Knowledge, Productivity and Innovation in Nigeria Creating New Economy, Directions in Development, Private Sector Development, The World Bank .

103- Saint, William et al.(2003), Higher Education in Nigeria: A Status Report, Higher Education Policy.

104- Santcross, Nick et al.(2009), Mid-Term Evaluation of the EFA Fast Track Initiative, Country Case Study: Nigeria.

105- Sofo, C.A, Akpajiak ,Ali & Pyke, Toni (2003), Measuring Poverty in Nigeria, Oxfam Working Papers.

106- Taiwo ,Salako Comfort ,Financing University Education In Nigeria: Implications For Staff And Students' Management In The South West Geo-Political Zone, Journal of Education and Policy Review, Vol. 4, June 2012.

107- The Federal Republic of Nigeria In Collaboration with International Labour Organization Action Program on Education (2005), Teachers for the Future: Meeting Teacher Shortages to Achieve Education For All, , National Policy Brief, Nigeria, 2004- 2005.

108- The Development of Education National Report of Nigeria (2008), The Federal Ministry of Education for the Forty - Eighth Session

of the International Conference on Education theme: Inclusive Education : the Way of the Future Geneva , Switzerland, 25-28-November 2008.

109- Ucha ,Chimobi (2010)," Poverty in Nigeria: Some Dimensions and Contributing Factors", Global Majority E-Journal, Vol. 1, No. 1 , June 2010.

110- Ukachi, L. A.(2005), The Historical and Teacher Factors in the Nigerian Pre- Primary and Primary Education.

111- Unesco & International Bureau of Education (2011), World Data on Education, Donnèees Mondiales de l ' èducation Datos Mundiales de Education, VII Ed 2010/2011 .

112- UNESCO (2003),Early Childhood Care and Education in E-9 Countries: Status and Outlook , Section for Early Childhood and Inclusive Education Division of Basic Education, Education Sector UNESCO, Paris, The Fifth E-9 Ministerial Meeting Cairo, Egypt, December 19-21.

113- UNESCO (2008) ,National Education Support Strategy(UNESS) For Nigeria 2006 -2015 Efalongo , Abuja, August 2008.

114- USAID NIGERIA (2013), Strategy 2010 – 2013, Nigeria.

115- Uwakwe, Charles B. U., et al.(2008), Impact of Decentralization and Privatization on the Quality of Education in Sub-Saharan Africa: The Nigerian Experience, European Journal of Social Sciences , Volume 7, Number 1.

116- Uzodinma, Eddy C. C. & Margaret Akinware (2001), Early Childhood Education: Indicators in The Structure and Content of the Educational System of Nigeria, The World Forum, Athens, 27-30, April, 2001.

117- V. C. Onu et al.(2010), Integration and Innovation in Early Childhood Education In Nigeria: Implications for Quality Teacher Production, African Journal of Teacher Education, Vol. 1, No. 1, October 2010.

118- Yin's, Robert K. (2009), "Case Study Research: Design and Methods, 4 th edition, (A very Extensive Summary of Famous book: Case Study Research: Design and Methods).

رابعاً: مراجع أجنبية من خلال المواقع الإلكترونية:

119- A. A Jekayinfa, Concepts In Education Related To Teaching III:Aims, Goals and Objectives of Education In Nigeria, available at

http://www.unilorin.edu.ng/publications/jekayinoluwa/Book/pdf ,6/6/ 2011.

120- A.A Jekayinfa, Development of Teacher Education In Nigeria, available at http://www.unilorin.edu.ng/publications/jekayinoluwa/18develpment.pdf , 1/3/2011.

121- Abdullahi, O. E., Secondary Education in Nigeria, available at http://www.oeabdullahi.com/publications/SECONDARY-EDUCATION-IN-NIGERIA.pdf, 3/3/2011.

122- About Nigeria – Education, Nigeria – Education Profile, available at http://nigeria.usembassy.gov/nigeria_education_profile.html , 30/12/2010.

123- Adewale, T.M, et al., Trends in the Federal Government Financing Education in Nigeria, available at http://www.herp-net.org/revitalization_of_african_higher_education.pdf , 5/6/2010.

124- Apagu, V. V. & Andural, Aimon Iordye, Refocusing Nigerian Vocational Education for Relevance and Sustainable Development, available at http://www.wesoedu.com/multidisciplinal/Multidisciplinary,9, No.1.pdf , 1/3/2011.

125- Brief History, available at http://www.motherlandnigeria.com/history.html , 10/10/2011.

126- Demographics of Nigeria, available at http://en.wikipedia.org/wiki/Nigerian_people,9/1/2011.

127- Durosaro D. O., Crucial Issues in the Management of Primary Education in Nigeria, , available at http://www.unilorin.edu.ng/publications/durosaro/Management/doc ,12/1/2011.

128- Early Childhood Care and Education: A continuing Challenge in High Population Countries, available at www.un-ngls.org/orf/ECCEreport.eng.doc 23/12/2010.

129- Economy of Nigeria, available at http://en.wikipedia.org/wiki/Economy_of_Nigeria, 8/1/2011.

130- Education and Training System in Nigeria, Country Profile: Nigeria, http://www.qqi.ie/QualRec%20Country%20Education%20Pro , Retrieved on : 3/9/2015.

131- Education In Nigeria, available at http://www.nigerianembassy-chile.org/nigeria/education. html ,23/12//2010.

132- Education in Nigeria, Primary Education, available at http://en.wikipedia.org/wiki/Education_in_Nigeria#Primary_Education ,12/1/2011.

133- Education, available at http://www.motherlandnigeria.com/education.html, 10/1/2011 .

134- Enaigbe A. Patrick, Strategies for Improving Supervisory Skills for Effective Primary Education In Nigeria, available at http://www.ajol.info/index.php/ejc/article/viewFile/60864/49074 ,24/11/2010.

135- Expansion Of Primary Education, available at http://www.onlinenigeria.com/education/?blurb=538 , 24/12/2010.

136- Geography of Nigeria, available at ,http://en.wikipedia.org/wiki/Geography_of_Nigeria , 9/1/2011.

137- Hinchliffe, Keith, Public Expenditures on Education in Nigeria: Issues, Estimates and Some Implications, Africa Region Human Development , Working Paper Series, available at http://siteresources.worldbank.org/AFRICAEXT/Resources/no_29.pdf , 27/5/2010 .

138- J. F. Ade Ajayi, Higher Education in Nigeria, , available at http://afraf.oxfordjournals.org/content/74/297/420.full.pdf , 1/1/2011.

139- Joshua O. Oni, Management of Primary education in Nigeria: Trends, Constrains, and Solutions, The Social Science 4, available at http://www.medwelljournals.com/fulltext/?doi=sscience.2009.286.290 , 31/7/2010.

140- Map, available at http://www.motherlandnigeria.com/geography.html#Map, 10/1/2011.

141- Nick Clark & Robert Sedgwick, Education in Nigeria, available at http://www.wes.org/ewenr/04Sept/Practical.htm 10/1/2011.

142- Nick Clark, Education In Nigeria, available at http://www.wes.org/ewenr/04Sept/Practical.htm, 20/12/2010.

143- Nigeria – Description of Education System, Administration and Organization of Education System, available at http://www.qualificationsrecognition.ie/recognition/int_qual_data

bse/nigeria/NigeriaAdministrationandOrganisationofEducationSystem.html ,6/1/2011.

144- Nigeria – Description of Education System, Non University – Sector Higher Education and Training, available at http://www.qualificationsrecognition.ie/recognition/int_qual_database/nigeria/NigeriaNonUniversity-SectorHigherEducationandTraining.html , 10/1/2011.

145- Nigeria – Population, available at http://www.nationsencyclopedia.com/Africa/Nigeria-POPULATION.html . 9/1/2011 .

146- Nigeria - Preprimary & Primary Education, available at http://education.stateuniversity.com/pages/1103/Nigeria-Preiprmary-Primary-Education.html ,22/12/2010.

147- Nigeria – The Society and its Environment, available at http://www.mongabay.com/reference/country_studies/nigeria/Society.html , 9/1/2011.

148- Nigeria- Description of Education System, Higher Education and Training available at http://www.qualificationsrecognition.ie/recognition/int_qual_database/nigeria/NigeriaHigherEducation.html , 31/12/2010.

149- Nigeria- Description of Education System, Secondary and Post-Secondary Vocational Education and Training, available at http://www.qualificationsrecognition.ie/recognition/int_qual_database/nigeria/NigeriaSecondaryandPostSecondaryVocationalEducationandTraining.html , 1/1/2011 .

150- Nigeria Education Fact Sheet, United States Embassy in Nigeria , photos.state.gov/.../Nigeria/.../pdfs/JanuaryEducationFa, Retrieved on : 3/9/2015.

151- Nigeria Education, available at http://www.mapsofworld.com/nigeria/education/ , 30/12/2010.

152- Nigeria, available at http://en.wikipedia.org/wiki/Nigeria#Societal_issues, 9/1/2011 .

153- Nigerian Federal Ministry of Education, available at http://en.wikipedia.org/wiki/Nigerian_Federal_Ministry_of_Education ,6/1/2011.

154- Nwachukwu Prince Ololube, Teacher Education, School Effectiveness and Improvement, A Study of Academic and Professional Qualification on Teachers' Job Effectiveness in

Nigerian Secondary Schools, available at http://ethesis.helsinki.fi/julkaisut/kay/sovel/vk/ololube/teachere.pdf , 1/1/2011.

155- Olubor, Roseline O., Private Cost Analysis of Pre-School Education in Nigerian Private Schools, ,available at http://www.krepublishers.com/pdf ,22/5/2010 .

156- Osakwe ,R. N., The Effect of Early Childhood Education Experience on the Academic Performances of Primary School Children, available at www.krepublishers.com/.../HCS-03-2-143-09-038-Osakwe-R-N-Tt.pdf , 31/7/2010.

157- Osuji, S. N., Teacher Education Curriculum In The Perspective of Lifelong Education, ,available at http://www.sosyalarastirmalar.com/cilt2/sayi8pdf/osuji.pdf , 1/1/2011.

158- Politics of Nigeria, available at http://en.wikipedia.org/wiki/Politics_of_Nigeria , 8/1/2011.

159- Population, available at http://www.google.com/publicdata?ds=wb-=en&hl=en&q=population+in+nigeria ,9/1/2011.

160- Religion in Nigeria, available at http://en.wikipedia.org/wiki/Religion_in_Nigeria, 9/1/2011.

161- School Education in Nigeria: Preparing for Universal Basic Education, Human Development III Africa Region The World Bank, available at www.siteresources.worldbank.org/AFRICAEXT/Resources/no_53.pdf, 31/7/2010.

162- School Years around the World From Australia to South Korea, available at http://www.factmonster.com/world/statistics/school-years.html ,10/1/201.

163- Teachers Registration Council of Nigeria, Teachers Handbook, available at http://www.randaedu.com/docs/TeachersHandbookNigeria.pdf , 1/3/2011.

164- Universal Basic Education Commission, Education For All Is The Responsibility Of All, available at http://www.ubeconline.com/index.html, 30/12/2010.

165- Victor E.Dike, Technical and Vocational Education: Key to Nigeria's Development, available at http://www.nigeriavillagesquare.com/articles/victor-

dike/technical-and-vocational-education-key-to-nigerias-development.html , 31/12/2011.

166- Wikipedia, the free Encyclopedia, Education in Nigeria , http:// ar.wikipedia.org/wiki/ Education in Nigeria, Retrieved on : 4/6/2015.

167- Wikipedia, the free Encyclopedia, Demographics of Nigeria, Available on line at :http:// en.wikipedia.org/wiki/Demographics_of_Nigeria, Retrieved on : 4/6/2015.

168- Wikipedia, the free Encyclopedia, Female education in Nigeria , at :http:// en.wikipedia.org/wiki/Demographics_of_Nigeria, Retrieved on : 4/6/2015.